

Distr.: General
9 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة التداول بالفيديو التي عقدها مجلس الأمن في 2 تموز/يوليه 2020 بشأن بند جدول الأعمال المعنون "صون السلام والأمن الدوليين: الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19". ومرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما في تلك المناسبة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، فضلا عن نسخ من البيانات التي أدلى بها وزير خارجية إستونيا، أورماس رينسالو؛ ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، جان إيف لودريان؛ ووزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا، هايكو ماس؛ ووزير خارجية تونس، نور الدين الري؛ ووزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون؛ ونائب وزير خارجية فييت نام، تو انه دزونغ؛ والبيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إندونيسيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أرفقت نسخ منها أيضا: أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، تركيا، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيجيريا، الهند، هولندا، اليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020، الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين وهذه البيانات المرفقة طيه بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان الأمين العام

أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة الهامة.

لا تزال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيراً عميقاً على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويمكن رؤية العواقب حتى في عدد من البلدان التي تُعتبر تقليدياً مستقرة. ولكن الآثار واضحة بشكل خاص في البلدان التي تعاني بالفعل من النزاع أو تلك الخارجة منه وقد تجتاح بلدانا أخرى قريباً.

إن المخاطر متنوعة. وتتصاعد التوترات نتيجة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة للأزمة. وتتآكل الثقة في المؤسسات العامة أكثر فأكثر في الأماكن التي يرى فيها الناس أن السلطات لم تتصدى للجائحة بفعالية أو لم تتصرف بشفافية بشأن تأثيرها. ومع تزايد حدة المظالم وأوجه الضعف القائمة وترسخها، فإن احتمالات عدم الاستقرار والعنف تتزايد حتماً.

وتفاقم الجائحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، حيث تشكل النساء الغالبية العظمى من القطاعات الأكثر تضرراً. وقد حدثت زيادة مقلقة في العنف الجنساني والعنف المنزلي، ويجد الضحايا صعوبات متزايدة في الإبلاغ عن الانتهاكات والتماس المأوى وفي الوصول إلى العدالة.

وفي بعض البلدان، يمكن أن تخرج عمليات السلام الهشة عن مسارها بسبب الأزمة، لا سيما إذا كان المجتمع الدولي مشتتاً. ففي دارفور، على سبيل المثال، أدت الجائحة وغيرها من التحديات إلى تكرار تمديد الموعد النهائي لاستكمال عملية جوبا للسلام.

وفي أماكن أخرى، تنتظر أطراف النزاعات - بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة - إلى حالة عدم اليقين التي أحدثتها الجائحة باعتبارها ميزة تكتيكية. وفي الصومال، تواصل حركة الشباب شن هجمات متكررة، ولم يكن لكوفيد-19 تأثير ملحوظ على نسق عملياتها. بل إن ثمة خطراً من أن تزيد حركة الشباب من هذا العنف فيما تركز قوات الأمن، بحكم الضرورة، على الجائحة.

وتعين على العديد من البلدان النظر في كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2020 فيما تحاول إدارة الأزمة الصحية. ومنذ آذار/مارس من هذا العام، أُجري 18 انتخاباً أو استفتاء منذ ظهور الجائحة وأرجئ 24، فيما تم الإبقاء على المواعيد الأولية لـ 39 انتخاباً حتى الآن. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ثمة توترات ناجمة عن محاولات استخدام الجائحة كذريعة لتأجيل إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية العام. وتثير القرارات المتعلقة بتأجيل الانتخابات، بل وبالمضي قدماً في إجراءاتها، تحديات معقدة من المنظورين القانوني والسياسي ومن منظور الصحة العامة. وبقدر صعوبتها، فإن أفضل القرارات في هذا الصدد هي تلك التي تُتخذ استناداً إلى مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة لتجنب تأجيل التوترات السياسية أو تقويض الشرعية.

وتسببت الجائحة أيضاً في جعل العمل الدبلوماسي أكثر صعوبة. فالوساطة يمكن أن تكون عملاً ينطوي على قدر كبير من الاتصال الشخصي، كمن يجس بعينه شخصاً أو غرفة ما. وفي ظل القيود المفروضة على التنقل التي تحد من هذه الاتصالات وفيما أصبحت المناقشات التي تجري عبر الإنترنت البديل الوحيد في الغالب، قد يكون من الصعب إرساء الثقة وتعزيز الاستعداد للتوصل إلى حلول وسط، اللذين يشكلان جوهر الدبلوماسية الوقائية.

كما تسلط الجائحة الضوء على مخاطر هجمات الإرهاب البيولوجي وقد أظهرت بالفعل بعض الحالات التي قد لا يكون فيها الاستعداد كافياً إذا تم التلاعب عمداً بمرض ما لكي يكون أكثر ضراوة أو إطلاقه عمداً في أماكن متعددة في آن واحد. وهكذا، وإذ ننظر في كيفية تحسين استجابتنا لتهديدات الأمراض في المستقبل، ينبغي لنا أيضاً أن نولي اهتماماً جدياً لمنع الاستخدام المتعمد للأمراض كأسلحة.

وتدوّن اتفاقية الأسلحة البيولوجية قاعدة قوية وقائمة منذ أمد طويل ضد الاستخدام البغيض للأمراض كسلاح، وقد انضمت إليها الآن 183 دولة. وأحث الدول الـ 14 التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. كما أننا بحاجة إلى تعزيز الاتفاقية، التي تفقر إلى مؤسسة رقابية ولا تتضمن أحكاماً للتحقق، وذلك من خلال تعزيز دورها بوصفها محفلاً للنظر في التدابير الوقائية والقدرات القوية على الاستجابة واتخاذ تدابير مضادة فعالة.

ولحسن الحظ، فإن أفضل شيء لمكافحة الأسلحة البيولوجية هو اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الأمراض التي تحدث بصورة طبيعية. والنظم الصحية العامة والبيطرية القوية ليست مجرد أداة أساسية لمكافحة كوفيد-19، بل هي أيضاً رادع فعال ضد تطوير الأسلحة البيولوجية. ويجب إدراج جميع هذه المسائل على جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في العام المقبل.

وفي الوقت الراهن، فإن آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي أنشأتها الجمعية العامة وأيدها مجلس الأمن، هي الأداة الوحيدة التي توفر إطاراً للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. ولا يزال القرار 1540 (2004) والقرارات اللاحقة عنصراً رئيسياً في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. وتوفر هذه القرارات إطاراً شاملاً لمنع السيناريو الكابوسي للإرهاب البيولوجي.

ونظراً للسرعة التي تنتشر بها مسببات الأمراض في عالم مترابط، يجب أن نضمن أن يكون لدى جميع البلدان قدرات مرنة ومناسبة للتصدي بسرعة وقوة لأي حدث بيولوجي عالمي متعمد محتمل.

ويساورني القلق أيضاً لأن الجائحة تتسبب في ظهور تحديات في مجال حقوق الإنسان أو تفاقم التحديات القائمة. وقد باتت دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي وقت مضى وتتطلب متابعة قوية.

وقد شهدنا الاستخدام المفرط للقوة فيما يتعلق بتدابير الإغلاق التي تفرضها الشرطة وحظر التجول وتدابير العزل الأخرى. وهناك مظاهر متزايدة للاستبداد، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل الإعلام، والحيز المدني، وحرية التعبير. إن الشعبويين والقوميين وغيرهم ممن كانوا يسعون بالفعل إلى تراجع حقوق الإنسان يجدون في هذه الجائحة ذريعة لاتخاذ تدابير قمعية لا علاقة لها بالمرض.

وفي الوقت نفسه، يتزايد الوصم وخطاب الكراهية، ومعضلة المعلومات المضللة على شبكة الإنترنت. وللمساعدة على التصدي لانتشار المعلومات غير الصحيحة والضارة، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة التحقق من حجم ومدى المعلومات الموثوقة والدقيقة المحيطة بالأزمة.

وهناك خطر آخر على المدى الطويل يتمثل في تحويل الموارد بعيداً عن مبادرات المساواة بين الجنسين والتعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي الواقع، يمكن أن يكون لذلك آثار تتناقلها الأجيال، بما في ذلك على حقوق المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية وعمليات السلام.

وقد زادت الاحتياجات الإنسانية على الفور. وقد انقطع أكثر من مليون طفل عن المدرسة. وقد يكون أكثر من 135 مليون شخص على شفا المجاعة بحلول نهاية هذا العام. وتتعطل خدمات التحصين الروتينية على نطاق لم يسبق له مثيل، مما يزيد من احتمال تفشي أمراض كبرى مثل الحصبة وشلل الأطفال.

وقد ازداد الضعف الشديد أصلاً للاجئين والمشردين داخلياً، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات ومرافق احتجاز معزولة ومكتظة. وقد استُهدف العاملون في مجال الرعاية الصحية والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية أنفسهم بهجمات غاب عنها الضمير. وقد أصبحت الجائحة الصحية سريعاً أزمة حماية. وتتطلب هذه المخاطر الواسعة النطاق استجابة عاجلة وموحدة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن.

وقد أيدت مائة وثمانون دولة عضواً ودولة واحدة غير عضو مراقبة دعوتي إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، كما أيدها أكثر من 20 حركة مسلحة وكيانات أخرى وأكثر من 800 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وقد أسفر النداء عن تحقيق بعض النتائج الإيجابية، ولكن هذه النتائج انتهت مدتها أو تلاشت في بعض الحالات. ولمجلس الأمن دور هام في جعل صوته ونفوذه يؤثران على هذه الحالات، وأرحب بتأييده، الذي أعرب عنه في القرار 2532 (2020)، الذي اتخذ أمس.

ولا تزال عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا السياسية الخاصة تبعث الأمل والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وتدعم السلطات الوطنية والمجتمعات الضعيفة، بما في ذلك ضمان ألا تكون البعثات نفسها ناقلاً للعدوى. وقد اتخذنا عدداً من التدابير الطبية وغيرها من تدابير الدعم للتخفيف من انتشار الفيروس في بعثاتنا وحماية موظفينا. كما قمنا بتكييف عمليات تناوب أفرادنا النظاميين، ونحن ممتنون للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

كما أننا نكيف أدواتنا مع الظروف الجديدة. ففي كولومبيا وليبيا، على سبيل المثال، تمكنا من الحفاظ على مستوى جيد من المشاركة مع الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى، باستخدام وسائل افتراضية وغيرها. وأجرى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن أول حوار افتراضي واسع النطاق من نوعه مع أكثر من 500 يمني، 30 إلى 35 في المائة منهم من النساء، بشأن فرص وتحديات السلام في البلد. ومن خلال الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، فإننا نلبي الاحتياجات الصحية والإنسانية الأكثر إلحاحاً في 63 بلداً، على الرغم من أن هذه الخطة ممولة بنسبة 21 في المائة فقط، وهناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير.

ومنذ بداية الأزمة، قامت أسرة الأمم المتحدة باستجابة شاملة، حيث قدمت الدعم الطبي والمادي في الميدان، ودعت إلى مجموعة من تدابير الإنقاذ الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي، وتقدم تحليلاً للسياسات العامة في جميع الأبعاد الرئيسية لحالة الطوارئ. لقد أوصلتنا الجائحة إلى فترة حساب واسعة النطاق. إن الأمن الجماعي ورفاهنا المشترك يتعرضان لهجوم على جبهات عديدة، جراء مرض لا هوادة فيه تواجهه جوانب الهشاشة العالمية. والتحدي الذي يواجهنا هو إنقاذ الأرواح اليوم مع دعم أركان الأمن من أجل الغد. وأظل على استعداد لدعم مجلس الأمن بأي طريقة ممكنة في الوقت الذي تضطلع فيه هذه الهيئة بالجزء الأساسي من الاستجابة.

بيان رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

إن مناطق النزاع تشكل النهاية الخطيرة للجائحات. وتعيش المجتمعات المحلية بالفعل في وضع صعب، حيث يمكن أن تكون المزيد من الصدمات كارثية. ترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل مباشر كيف أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والانهيئات الاقتصادية التي تلتها إلى تعميق الهشاشة، والاحتياجات الإنسانية، وزيادة تأثير العنف والنزاعات، وفتح الأبواب أمام مستويات مقلقة من الوصم، وزيادة معدلات الفقر العالمي، وزيادة عدم الاستقرار والتوترات، وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

وهذه أماكن بالغة التعقيد والهشاشة لكي تتم فيها مواجهة الجائحة. ومن الواضح أنه لا يمكن التصدي للجائحات باعتبارها مشاكل صحية فحسب. بل إن الشرط المسبق لذلك يتمثل في وجود بيئة سياسية توفر النظم الصحية والدعم الاجتماعي والعمل الإنساني ونهج عاجلة وإنمائية متزامنة، فضلاً عن إحداث تغيير أساسي في سلوك المتحاربين في النزاعات.

ومما لا شك فيه أن الأوبئة تغير العمل الإنساني. ونحن نعلم بالفعل أن الاحتياجات واسعة النطاق ومتزايدة. ووفقاً لتحليلنا القانوني، يوجد الآن ما يقرب من 100 نزاع مسلح في جميع أنحاء العالم، تشمل 60 دولة، وأكثر من 100 جماعة مسلحة من غير الدول كأطراف في تلك النزاعات. ويمثل ذلك زيادة مطردة في العدد الإجمالي للصراعات المسجلة على مدى العقود الأخيرة.

وتستخلص اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدروس من آثار كوفيد-19 في هذه النزاعات، فضلاً عن تجارب الأمراض المعدية الأخرى مثل الإيبولا والكوليرا والسل. واليوم، أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى ستة دروس أساسية للتصدي للجائحة في الأوضاع الإنسانية.

أولاً، يجب احترام القانون الدولي الإنساني بشكل أفضل لحماية المدنيين وبنيتهم الأساسية من الصدمات المتعددة في المستقبل، بما في ذلك الجائحات. إن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، مثل قصف المدن وجعلها خراباً، والتشريد الجماعي، هي بمثابة عدو للاستجابة للجائحة. والبلدان التي دمرت فيها الخدمات الصحية بسبب الحرب لا تتاح لها سوى فرص ضئيلة لعلاج أو احتواء كوفيد-19. وترتفع معدلات الوفيات في غرف الطوارئ ارتفاعاً هائلاً. وتتواصل الهجمات، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومراقبها بلا هوادة.

إن العاملين في المجالين الصحي والإنساني هم خطوط دفاعنا الأولى والأخيرة، ويجب حمايتهم. فالأقوال والوعود، بما فيها القرارات من قبيل القرار 2286 (2016)، التي وافق عليها المجلس، لا تؤدي إلى تحقيق نتائج إذا لم تسفر عن تغييرات حقيقية على أرض الواقع. ويجب أن يشكل التأثير الإيجابي للذين لهم نفوذ على أطراف النزاع أولوية. وتقوم اللجنة الدولية بدورها مع الملائين من العاملين في المجال الصحي في جميع أنحاء العالم لتقديم المشورة بشأن تنفيذ تدابير الحماية ومكافحة الوصم والحفاظ على خدمات محايدة ونزيهة في خضم الحرب والعنف.

ثانياً، يجب أن تتاح المساعدة والحماية لجميع المحتاجين بدون التهديد بالتسبييس أو التلاعب. وبموجب القانون الدولي، لا يمكن أن تأتي المعونة الإنسانية المحايدة مع قيود أو حجبها عما يسمى بجماعات العدو. واحتياجات الناس هي الأساس المعقول الوحيد الذي يمكن الاستجابة بناء عليه. ويمكن أن تؤدي المعلومات المضللة والاستجابات الإقصائية إلى تأجيج القلاقل وعدم الاستقرار. واليوم، يؤدي توزيع الأدوية النادرة والمواد الوقائية إلى اشتعال أعمال العنف؛ وغداً، يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل لأي لقاح كوفيد-19 إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية.

وقد انضمت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الأمين العام في الدعوة إلى توفير لقاح للشعوب يضمن عدم استبعاد أي شخص. وبمجرد توافر اللقاحات، سيكون توزيعها بشكل منصف أمراً بالغ الأهمية. ونحن نعمل على التخطيط مع الدول ومع ملايين العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني للمساعدة على التخفيف من حدة الحالات التي يمكن أن تكون خطيرة للغاية.

ثالثاً، يجب أن تتجاوز الاستجابة للاحتياجات الصحية وأن تخفف من الآثار الثانوية الأوسع نطاقاً للجوائح. ولا يمكن اقتصار الاستجابات للجائحة على إيصال الأقنعة أو حصرها في غرف الطوارئ. تحتاج المجتمعات إلى تدابير وقاية في مواجهة الأبعاد المتعددة للهشاشة - نظم الصحة والصرف الصحي وشبكات الأمان الاجتماعي وسبل العيش.

لا توجد حلول سحرية، ولكن عندما يقع على الناس العبء المزدوج للنزاع والمرض، فإن النهج المحددة السياق والموجهة بالأدلة ستوازن بين ضرورات السيطرة على الإصابات والتخفيف من الآثار الثانوية. إنني أحذر من قولبة الاستجابة في استجابة إنسانية أو استجابة تنموية. ويجب إتاحة الاستجابات الطارئة والطويلة الأجل والاستجابات الوقائية والعلاجية بشكل متزامن. فهذا أمر ممكن.

وقد شهدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اعترافاً متزايداً بأن الظروف الإنسانية، على سبيل المثال في أماكن الاحتجاز أو في مخيمات النازحين، يمكن أن تصبح فتاكة خلال جائحة ليس فقط للمحتجزين بل وللمجتمعات المضيفة. وتعمل اللجنة الدولية مع السلطات - في مرافق احتجاز في أكثر من 50 بلداً - لتعزيز تدابير الرعاية الصحية والنظافة الصحية. وقد رأينا هذه التدابير تمنع انتشار الكوليرا والإيبولا بشكل فعال في أماكن الاحتجاز في غينيا وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكن، من خلال الاستجابة للاحتياجات الصحية، تحسين الظروف الإنسانية على المدى الطويل ونزع فتيل التوترات المتصاعدة في المجتمعات. وقد قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 200 تقرير سري إلى السلطات المعنية خلال الأشهر القليلة الماضية بشأن الأوضاع في مرافق الاحتجاز وقدمت توصيات بشأن إدخال تحسينات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بخدمات الصحة والصرف الصحي والنظافة الصحية والاحتفاظ والاتصال بالأسر وسوء المعاملة والعمليات القضائية. ونشيد بالسلطات العديدة التي استجابت لتوصياتنا ومنعت تدهور بيئتها الأمنية.

رابعاً، يجب بناء الاستجابات للوصول إلى أكثر أفراد المجتمع المحلي ضعفاً وتهميشاً. فلا أحد في مأمن من الجائحة حتى يكون الجميع في مأمن. وسيتضرر بعض الناس من الجوائح أكثر من غيرهم. ويجب علينا أن نكفل وصول استجابات لمن هم أقل حظاً ولا صوت لهم، مثل المشردين والعاملين في القطاع غير الرسمي ومن يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول

والأشخاص المحتجزين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأقليات العرقية والنساء والفتيات، فضلا عن الأقليات الجنسية والجنسانية.

فيجب أن ننظر إلى مشهد الاحتياجات بدلا من عمل مفاضلات بين الاستجابة لكوفيد-19 والاستجابات الأخرى. ولا يزال ضروريا علاج جرحى الحرب والمصابين بأمراض مزمنة. ويجب زيادة الاستجابات في مجالي الصحة العقلية والعنف الجنسي لتلبية الطلب المتزايد بشكل كبير. ويجب تعزيز المساعدة في مجال سبل كسب العيش وغيرها من سبل الدعم الاجتماعي كتدبير وقائي غاية في الأهمية. فمن شأن عدم القيام بذلك أن يغذي دورة الاستبعاد والعنف والنزاع.

خامسا، يجب أن نحذر بشكل استباقي من أي تراجع عن حماية المدنيين. ويجب على الحكومات ألا تستغل هذه الجائحة وتضع سوابق شديدة القسوة تقوض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون أي تدابير استثنائية لمكافحة هذه الجائحة واحتوائها محددة زمنيا وغير تمييزية ومتناسبة مع احتياجات الصحة العامة.

ونحث على توسيع نطاق تنفيذ الممارسة الجيدة المتمثلة في منح استثناءات للجهات العاملة في المجال الإنساني متى ما أمكن ذلك. فالمنظمات الإنسانية، من جانبها، مستعدة لاتخاذ تدابير احترازية إضافية في عملها.

ونظرا لانعدام الثقة وتصاعد التوترات في مناطق العنف والنزاع، يتعين على الدول أن تكون يقظة بشكل خاص لكفالة التطبيق الكامل للقوانين التي تقيد استخدام القوة. وينبغي متابعة ذلك لضمان وجود قواعد سلوك وتدريب، علاوة على رقابة قوية على قوات الأمن. ويجب أن تكون الضوابط والموازن قائمة حتى لا تستخدم تدابير الطوارئ، مثل الإغلاقات أو جمع البيانات على نطاق واسع، كأدوات إساءة تعامل للسيطرة على السكان أو لتقويض ثقة الجمهور في التدابير الصحية. ويجب ألا تصير القيود المؤقتة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية ثابتة.

سادسا، لن تكون الاستجابات فعالة ما لم تكن هناك ثقة ومشاركة من المجتمع. فالاستجابة العالمية لكوفيد-19 عامل مغير لقواعد اللعبة بالنسبة للثقة بين الدولة والمواطن. والرعاية الصحية تحت تهديد السلاح غير مجدية. فحتى في البيئات المتأثرة بالنزاعات، يمكن للسلطات المحلية أن تبني الثقة بالإنصات إلى المجتمعات والعمل بشفافية.

كما يجب وضع الثقة في المستجيبين ومكافحة الوصم. وغالبا ما تكون اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتعاون مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وشبكاتها المجتمعية القائمة، من بين المستجيبين القلائل في مناطق النزاع. ونرى أنه لا بديل للعمل الإنساني المحايد والنزيه الذي يؤمن ثقة السكان والسلطات عبر الخطوط الأمامية وما يسمى بالميل الأخير لتقديم الخدمات.

ويمكن تحقيق الثقة بالإنصات إلى محنة المجتمعات والإنصات إلى الكلام وبالانخراط والتعاون مع القادة المحليين والمنظمات الدينية والزعماء الدينيين. إن التقارب بين الصحة والأمن، على الخطوط الأمامية لمكافحة الجائحة، ليس مسألة نقاش سياسي بل هي مسألة حقيقة بسيطة ومجربة.

وحتى في هذا الوقت الذي يتسم بعدم اليقين، لدينا المعرفة والدروس بشأن كيفية التعامل مع كوفيد-19. ويمكن عمل الكثير في المجلس وخارجه. ويمثل اتخاذ القرار 2532 (2020) فرصة لإعادة

ضبط توافق الآراء الذي ينعكس في النص وترجمته إلى مزيد من التعاون والعمل لحماية المدنيين. فالخيارات موجودة. اختر احترام وقف إطلاق النار، اختر تكثيف الدبلوماسية لتحقيق ذلك. اختر إتاحة وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك تسهيل الحركة. اختر اتباع القوانين التي وضعتها الدول الأعضاء في القانون الدولي الإنساني. اختر إعطاء مساحة للمستجيبين الأوائل والمجتمعات المحلية. الملايين في جميع أنحاء العالم يعتمدون على الأمم المتحدة في اتخاذ الخيارات التي تحميهم من الأزمات الصحية في المستقبل.

المرفق 3

بيان وزير خارجية إستونيا، أورماس رينسالو

أهنئ فرنسا على رئاستها الناجحة، وكذلك ألمانيا على توليها رئاسة المجلس في تموز/يوليه.

وأعرب أولاً عن تعاطفي وتضامني مع جميع شعوب ودول العالم التي تعاني من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد أظهرت أزمة كوفيد-19 مدى أهمية التعاون المتعدد الأطراف لصحتنا الجماعية وإزدهارنا وأمننا. وللأسف، يبدو من المرجح أن نبقى تحت وطأة هذه الأزمة لبعض الوقت. ولذلك يجب أن نظل الآثار الأمنية العالمية المترتبة على مرض فيروس كورونا قيد تحصيلنا الدقيق والمستمر.

إنه لمن المهم حقاً أن وافق مجلس الأمن أخيراً على القرار 2532 (2020) بشأن كوفيد-19. فيجب أن ينظر إلى هذا على أنه نداء موحد وواضح لإلقاء السلاح الآن. وأشكر فرنسا وتونس بصفة خاصة على قيادتهما في هذا الشأن. فهذا يؤكد كذلك أنه يجب على المجلس أن يظل منخرطاً بانتظام في آثار كوفيد-19 المترتبة على السلام والأمن. ويعني ذلك أيضاً أننا سننصت إلى النصائح والملاحظات الحكيمة للأمين العام غوتيريش. وأود أن أهنئ السيد غوتيريش على إنه ظل يمثل صوتاً واضحاً وصريحاً لمنظومة الأمم المتحدة خلال هذه الأزمة الجارية.

وقد أبرز نقشي كوفيد-19 بوضوح مدى أهمية وجود بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة، وأن نعمل بشكل جماعي تجاه تحقيق فضاء إلكتروني أكثر استقراراً وأمناً. وما فتئنا نلاحظ بقلق، منذ بداية الجائحة، زيادة في الهجمات على أحد أهم قطاعات البنية التحتية - المستشفيات. سيتم التحقيق مع الجهات الفاعلة التي تستخدم الفضاء الإلكتروني لأغراض خبيثة ولن تمر هذه الهجمات مرور الكرام. وقد أثرت موضوع أمن الفضاء الإلكتروني في اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا في أيار/مايو، حيث أعادت أغلبية الدول المشاركة تأكيد التزامها باتباع القواعد العامة المتفق عليها للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. وينبغي لنا جميعاً أن نبقى هذا الموضوع قيد نظرنا، بما في ذلك في المستقبل.

وقد كشف الوباء العالمي المستمر عن مخاطر جسيمة ناجمة عن التحول الرقمي غير المتكافئ وضعف البنية التحتية الرقمية. والفجوة الرقمية العالمية يجب أن نعالجها جميعاً، بما في ذلك القطاع الخاص، الذي يمكن أن يتولى دوراً ريادياً في الابتكار الضروري. ولهذا السبب سنتعاون إستونيا والإمارات العربية المتحدة لتنظيم مؤتمر قمة عالمي للأعمال التجارية، لإشراك قطاع الأعمال في معالجة الآثار الخطيرة لمرض فيروس كورونا. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية والتنمية الرقمية أن تعززاً قدرة المجتمعات على التكيف مع الصدمات الخارجية التي نعيشها الآن. ولهذا السبب، عقدت إستونيا، بالاشتراك مع سنغافورة، اجتماعاً دولياً رفيع المستوى بشأن الفجوة الرقمية العالمية وكوفيد-19. وهناك أطلقنا أيضاً إعلاناً عالمياً بشأن الاستجابة الرقمية لكوفيد-19. ولا يزال المجال مفتوحاً للمشاركة في تقديم ذلك النص الذي حظي بالفعل بتأييد أكثر من 30 بلداً. وآمل أن تتضمن إليها بلدان أخرى كثيرة.

المرفق 4

بيان وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، جون- إيف لودريون

سيدي الرئيس، عزيزي هايكو، أود أن أشكركم يا صديقي على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة في بداية فترة رئاسة ألمانيا لمجلس الأمن.

وأود أيضا أن أثنى على الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية وأشكرهم على العمل الرائع الذي قامت به منظماتهم للتصدي بشكل جماعي لهذه الأزمة غير المسبوقة في مجال الصحة العامة.

إن مجلس الأمن الذي يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة - الذي احتفلنا للتو بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماده - المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتصدى للتأثير المزعزع للاستقرار الذي تسببه الأوبئة. وقد تمكن من القيام بذلك فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام 2000 والإيبولا في عامي 2014 و 2018.

ويسعدني أن مجلس الأمن، بمبادرة من تونس - وأود أن أثنى على الوزير نور الدين الري - وفرنسا، قد تصدى بفعالية للتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال القرار 2532 (2020) الذي اتخذته المجلس أمس. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتنفيذ ذلك القرار.

وتؤيد فرنسا دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار، الذي يدعمه ما يقرب من 180 بلدا وأكثر من 20 جماعة مسلحة، فضلا عن العديد من المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. ويجب الآن تنفيذ هذه الدعوة. وفي سورية واليمن وليبيا ومنطقة الساحل وأفغانستان، لا تزال الحالة غير مستقرة إلى حد كبير ولا يزال السكان المدنيون يعانون من العواقب.

وأود أيضا أن أثنى على العمل الممتاز الذي قام به ذوو الخوذ الزرق في ظروف صعبة للغاية أحيانا. ويجب أن ندعم بشكل جماعي عمليات حفظ السلام حتى تتمكن من تنفيذ ولاياتها بالكامل. وقد نشرت فرنسا مؤخرا فريقا لإزالة التلوث في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتقديم الخبرة والدعم التقني في مكافحة الوباء، ونحن على استعداد لعلاج الجنود الأجانب العاملين في عمليات حفظ السلام المصابين بكوفيد-19 ويحتاجون إلى رعاية عاجلة في مستشفياتنا العسكرية.

وعلى الصعيد الإنساني، أود أن أشيد بالعمل الذي قام به العاملون في المجال الإنساني والطبي، ولا سيما العاملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد أسهمت فرنسا، من خلال دعمها الثنائي وعملها في الهيئات المتعددة الأطراف، في العمل الإنساني فيما يتعلق بوباء كوفيد-19 وستواصل العمل على تلبية الاحتياجات في الأسابيع والأشهر المقبلة.

ويجب علينا أن نواصل معا دعم التنفيذ التام لكامل خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الإنساني، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم للمشردين داخليا واللاجئين والدفاع عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء اللواتي يقفن في الخطوط الأمامية للاستجابة للأوبئة ويجب دعم حقوقهن وتعزيزها. وسيكون هذا الهدف أحد أهداف منتدى جيل المساواة الذي سيعقد في فرنسا

في النصف الأول من عام 2021 بالشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسيكون خطوة هامة أخرى في تعزيز حقوق المرأة.

وعلاوة على ذلك، يجب بذل كل ما في وسعنا لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان وضمان عدم استهداف العاملين في المجال الإنساني والطبي والهياكل الأساسية أثناء الهجمات. ولذلك يجب علينا أن نواصل العمل لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وهذا هو السبب وراء الدعوة إلى العمل الإنساني، التي تقودها فرنسا وألمانيا في إطار التحالف من أجل تعددية الأطراف، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبتأييد من 45 دولة.

ويجب علينا أيضا أن نعزز الوصول إلى المعلومات الموثوقة وأن نكافح بفعالية أكبر لوقف انتشار الشائعات الكاذبة والمعلومات الكاذبة وخطاب الكراهية، التي يمكن أن تغذي الخوف الجماعي في سياق اليوم الهش للغاية.

ولا يمكننا أن نتجاهل الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكبير لهذه الأزمة. وستتفاقم الأسباب الجذرية للنزاعات بسبب الأزمة مما سيؤدي إلى تزايد أوجه عدم المساواة وزيادة البطالة وفقدان الثقة في المؤسسات والتوترات المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية واختلال أو تعطيل سلاسل الإمداد وأزمة المناخ. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعيد التفكير في عالم ما بعد كوفيد-19 وأن نخفف إلى أقصى حد ممكن من العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة. ولدى قيامنا بذلك، يجب أن توجه أعمالنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس للمناخ. لقد أكدت هذه الأزمة - إذا كانت هناك حاجة إلى تأكيد - أهمية أهداف التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن أن يكون التفاعل فيها قويا بين المسائل الصحية والبيئية مثل التنوع البيولوجي والمناخ.

ونحتاج أيضا إلى هيكّل صحي متعدد الأطراف أفضل تكيّفا مع تحديات اليوم. وهذا يعني تعزيز قدرتنا على التأهب الجماعي داخل منظمة الصحة العالمية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة للصحة العامة، حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة كبيرة للأزمات العالمية. وهذا يعني أيضا أنه يجب على الدول أن تتحمل مسؤولياتها كاملة لضمان التنفيذ الفعال للأنظمة الصحية الدولية، الذي لا يزال في كثير من الأحيان منعهدا. ويجب علينا أيضا أن نعمل على تعزيز النظم الصحية الوطنية وقدرتها على الصمود. ويتعين علينا أن نواصل جهودنا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. هذه كلها مشاريع نحتاج إلى العمل عليها بالاستفادة من جميع الدروس المستخلصة من الأزمة التي نمر بها.

وفي اجتماع التحالف من أجل تعددية الأطراف في 26 حزيران/يونيه، أكدنا، مع هايكو ماس، على أنه لن نتغلب معا على هذه التحديات العديدة إلا بتعزيز تعددية الأطراف. إن تأييد تعددية الأطراف لا يعني اتباع نهج التشدد أو المثالية؛ بل يعني الدفاع عن الطريقة الفعالة الوحيدة، لأنه لا يوجد بديل لنهج الجبهة الموحدة والتعاون في معالجة مشاكلنا المشتركة. وفرنسا مصممة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه.

المرفق 5

بيان وزير الشؤون الخارجية الاتحادي في ألمانيا ، هايكو ماس

يواجه العالم أكبر أزمة منذ عام 1945. فقد مات بالفعل أكثر من نصف مليون شخص بسبب فيروس لم نجد له علاجاً بعد. ويمكن أن يزداد عدد الموتى. والتوقف الطارئ لعجلة الاقتصاد العالمي سيعمق الأزمات الإنسانية ويدمر الثقة في مؤسسات الدولة. لقد سمعنا من مقدمي الإحاطات كيف أن النزاعات تخرج عن نطاق السيطرة، وخاصة في أفريقيا وفي البلدان التي مزقتها الحروب مثل اليمن وليبيا. وفي الوقت نفسه، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تتزايد .

إن الرجال والنساء الذين وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة قبل 75 عاما عهدوا إلى مجلس الأمن بمهمة دعم السلام والأمن. وقد استخلصوا الدروس الصحيحة من الواقع القاتل الذي شهده للتو. والسؤال البسيط المطروح علينا اليوم هو: هل فعلنا ذلك؟

بالأمس بعث مجلس الأمن أخيراً رسالة عن وحدة صفه بتأييده دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وقد تأخر كثيراً في إصداره القرار 2532 (2020). فلننفذه الآن معاً بالعمل على وقف إطلاق النار في كل بلد على حدة. ونعلم جميعاً أن بوسع إطلاق النار أن يسهل إيصال المساعدات الإنسانية وأن يمهد للمحادثات السياسية. ويمكن أن تكون جلسة اليوم أيضاً نقطة انطلاق لمعالجة المخاطر الصحية الرئيسية وآثارها الأمنية بشكل أكثر تنظيماً. وينبغي أن نتفق على ثلاثة مسارات للعمل، لكي نفعل ذلك.

أولاً، يجب أن نعالج آثار الجوائح على النزاعات والأزمات الإنسانية المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويتعين أن تتكيف عمليات الأمم المتحدة للسلام نفسها بواسطة رصد ديناميات النزاع السريعة التغير، وحماية صحة الموظفين والسكان المحليين، ومواصلة البعثة لعملها بكامل طاقتها. ولهذا السبب وقعت ألمانيا، مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، رسالة تؤكد فيها للأمين العام أننا سنواصل الالتزام بمساهماتنا العسكرية والمدنية والشرطية.

ثانياً، أصبح وصول العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي بطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق أكثر أهمية في ظروف الجائحة هذه. ومن واجب مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى المعنية تحقيق ذلك.

واستمعنا أيضاً إلى نداء الأمين العام إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان ألا تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى عكس مسار التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات السلام. ولذلك، ساهمت ألمانيا بمبلغ 4 ملايين يورو في نافذة الطوارئ التابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

ثالثاً، يجب على مجلس الأمن أن يعتمد في نهاية المطاف فهماً أوسع نطاقاً للسلام والأمن. وربما كان مؤسسو الأمم المتحدة قد تصوروا المدفعية والقاذفات والجنود عند صياغتهم للميثاق. واليوم، نعلم أن الفيروس ربما يكون أكثر فتكاً من البندقية وأنه ربما يسبب الهجوم الإلكتروني ضرراً أكثر من الجنود وأن تغير المناخ يهدد عدداً أكبر من الناس مما تفعله معظم الأسلحة التقليدية. ويعني غض أبصارنا عن هذا

الواقع رفضنا للتعلم. وعليه، يتعين علينا اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة تستند إلى إبلاغ جيد وتوفير قدرات كافية لمنظومة الأمم المتحدة. وهذا ما يعنيه "صون السلم والأمن" في القرن الحادي والعشرين. وتقتضي هذه الأزمة العالمية استجابة عالمية لها. وتدعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن للاستجابة لذلك النداء.

المرفق السادس

بيان وزير خارجية تونس، نور الدين الري

أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه، وأتمنى لكم أعظم النجاح وأؤكد لكم دعمنا الكامل.

ونشكر ألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الجوائح والأمن.

وأرحب بالأمين العام وأشكره على إحاطته وأثني على قيادته في تعبئة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثله المجتمع المدني على إحاطتهما.

ومع تقشي الجائحة أصبح جلياً أن العالم قد دخل مرحلة جديدة من التقلبات وعدم الاستقرار. ولأول مرة في ذاكرتنا الحية تواجه البشرية تهديداً مشتركاً يجب عليها أن تهزمه بصورة جماعية. ومنذ الأسابيع الأولى من انتشار الوباء، وبمبادرة من تونس وفرنسا وبدعم ومساعدة من بقية أعضاء المجلس العشرة المنتخبين، بدأ أعضاء المجلس العمل على مشروع قرار يتناول أثر جائحة كوفيد-19 على المسائل التي تقع في نطاق ولايته.

وكما نعلم جميعاً، فقد كانت العملية طويلة وصعبة. وحاولنا جميعاً جاهدين تجاوز وجهات نظرنا وشواغلنا المتباينة وتسنى لنا أخيراً بالأمس 1 تموز/يوليه إعطاء الأولوية لمصالح المجتمع الدولي. ويتضمن هذا القرار، على الرغم اعتماده بعد تأخير استمر لثلاثة أشهر، رسالة هامة مفادها أن توافق الآراء ممكن إذا ما توفرت الإرادة السياسية وكانت هناك رسالة أمل وإيمان متجدد بتعددية الأطراف.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع أعضاء مجلس الأمن على اعتماد ذلك القرار الهام بالإجماع، وأشكرهم على صبرهم ودعمهم ومشاركتهم البناءة.

في هذا الصدد، تشاطر تونس تقييم الأمين العام بشأن أثر الجائحة على السلام والأمن، على النحو المبين في بيانه أمام مجلس الأمن في 9 نيسان/أبريل. ويؤيد بلدي تأييداً تاماً جميع المبادرات والتدابير التي اقترحها للتخفيف من الأثر المحتمل للجائحة، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات، وخاصة نداه إلى وقف إطلاق النار فوراً على النطاق العالمي وإطلاق الأمم المتحدة الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19.

وفي الوقت نفسه، نشيد بالدور الرائد الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة العالمية لكوفيد-19 ونؤيد في هذا الصدد المساهمة الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية في هذه الجهود.

لقد غيرت الجائحة افتراضاتنا بشأن النظام العالمي الحالي. فهي تخبرنا عن التغير السريع للتسلسل الهرمي للتهديدات الأمنية العالمية وأنها تواجه أعداء عالميين جدد، وأنه لا حصانة لأي بلد من تأثيره مهما كان مستوى تطوره. ومن الواضح أنه يمكننا أن نتوقع أن يكون ذلك الأثر أكثر تدميراً في أقل البلدان نمواً وعلى السكان الضعفاء.

ونعتقد تونس اعتقاداً راسخاً بأننا لن نتمكن من دحر هذه الجائحة في كل واحد من بلداننا بدون التضامن والوحدة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، لأنه لن يستطيع أي بلد أن يواجه هذا التحدي

الضخم بمفرده. والوحدة ضرورية لأن الفيروس سيستغل كل نقاط الضعف في نظمنا الصحية المحلية والوطنية والدولية لكي يتفشى ويقتل. وينبغي ألا ننسى أبداً ألا حصانة لأحد حتى يكون الجميع محصنين.

وإلى جانب الخسائر الفادحة في الأرواح التي لحقت بأكثر من نصف مليون شخص والعواقب الصحية المباشرة للجائحة، يتجه الاقتصاد العالمي نحو كساد كبير آخر.

ومع تعرض الإمدادات الغذائية للضغط، تزداد الأسعار أكثر وترتفع معدلات البطالة، لا سيما في المجتمعات الهشة أو في البلدان الأقل نمواً. وسيترجم هذا إلى انعدام الأمن الغذائي وقد يتصاعد بسرعة إلى اضطرابات سياسية وعنف ومنازعات. فالتوترات تتصاعد بالفعل في جميع أنحاء العالم وليس فقط في مناطق الحرب.

وربما يكون الوضع أسوأ من ذلك في حالات النزاع. وشجع عدم اليقين الذي سببته الجائحة بعض الجهات الفاعلة على زيادة الانقسامات والاضطرابات، مما يؤدي إلى تصاعد العنف وإلى عواقب وخيمة على المدنيين والأشخاص الضعفاء، ولا سيما المشردين داخليا واللاجئين.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع قوات الأمم المتحدة في عمليات السلام، وكذلك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وموظفي الإغاثة الذين يقدمون الدعم لاحتواء الجائحة، ولكفالة إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى الفئات الضعيفة من السكان، معرضين حياتهم للخطر أحيانا في ظروف الجائحة.

في الختام، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المهم أن ندرك أن البشرية تشهد اليوم أنواعا جديدة من التهديدات للسلام والأمن الدوليين، لا تنشأ من الجوائح فحسب، بل أيضا من تغير المناخ وجرائم الفضاء الإلكتروني.

ومع تطور طبيعة ونطاق التهديدات هذه، يتعين علينا إعادة التفكير في الأمن وتكييف نهجنا وأدواتنا. ومن الواضح أننا لا نستطيع مواجهة هذه الأخطار باستخدام نفس الأدوات التي ورثناها من العصور الماضية. وهناك حاجة ماسة إلى تغيير هذا النموذج.

وتؤمن تونس إيماناً قوياً بأنه يتعين على مجلس الأمن مناقشة هذه المسائل بمزيد من التعمق حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

المرفق 7

بيان وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا والممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون.

أود أن أشكر ألمانيا على عقد هذه الجلسة الهامة، ونتمنى لكم، سيدي، التوفيق في رئاستكم لمجلس الأمن.

من المهم أن نجتمع معاً لمناقشة هذا الموضوع. وأضـم صوتي إلى صوت الآخرين في هذا الصدد، ولا سيما في هذا الوقت الذي تسود فيه جائحة عالمية، إشادة بقيادة الأمين العام وأشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد ماورير، والسيدة السيد الفاضل محمد على إحاطتهم المفيدة والبناءة للغاية صباح اليوم.

نحن جميعاً نعلم الآن أننا نواجه أزمة ذات نطاق غير مسبوق، بل وتعدّ غير مسبوق، مع مرض فيروس كورونا (COVID-19). وقد أثار في جميع أنحاء العالم تحديات صحية وإنسانية واقتصادية وتنموية وأمنية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات فورية وطويلة الأجل. وهذه التحديات متشابكة وتتطلب استجابة منسقة وتعاونية.

ولذلك، أود أولاً أن أرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع أمس، وعليه أود أن أشكر كلا من فرنسا وتونس على جهودهما في هذا الصدد.

لا يزال المدى الكامل لهذه الجائحة يتكشف أمام أعيننا. وأعلم أننا جميعاً نخشى أثره مع انتشاره في الدول الضعيفة أو المتأثرة بالنزاع على حد سواء. وكما نرى في جميع أنحاء العالم، في أماكن مثل اليمن وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن السلطة الحكومية المتنازع عليها أو المجزأة تحد بشدة من القدرة المحلية على الاستجابة بفعالية لانتشار الجائحة. فالنظم الصحية تعاني من الإرهاق ونقص الموارد، ولا يمكنها أن تكشف انتشار المرض، أو في الواقع أن ترصده.

وإن أصبح التأثير أوضح، نرى أدلة على تفاقم المشاكل القائمة بسبب كوفيد-19، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. إن جهودنا لمنع نشوب النزاعات أو حلها يعقدها كوفيد-19. فحفظ السلام أنفسهم في الحجر الصحي، والوصول الإنساني مقيد ومعرقل، وعمليات السلام متوقفة. لذا فمن المهم أن نعمل على التصدي للجائحة وتقديم استجابة فعالة لمنع نشوب النزاعات أو حلها.

يجب أن نضمن استجابة صحية دولية قوية تقودها منظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، التزمت المملكة المتحدة بالفعل بتقديم 764 مليون جنيه استرليني لدعم الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الصحة العامة. ويجب أن نكفل تطوير لقاح وتوزيعه على نحو منصف. وفي هذا الصدد، تعهدت المملكة المتحدة بالفعل بتقديم أكثر من 300 مليون جنيه استرليني لتمويل البحوث المتعلقة باللقاحات والاختبارات والعلاج. وكما يعلم الكثيرون من الحاضرين، فقد استضيفنا في الشهر الماضي مؤتمر قمة عالمي ناجح جداً للقاءات جمع أكثر من 8.8 بليون دولار لدعم تحصين 300 مليون طفل ضد فيروس كورونا والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا بالطبع أن نضاعف جهودنا بشأن السلام والأمن. إن لمجلس الأمن دورا رئيسيا يؤديه. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وينبغي لنا جميعا أن نقف بحزم بشأن مساهماتنا بقوات حفظ السلام، والأهم من ذلك، الموارد التي تحتاجها.

إن الأثر المدمر الذي يخلفه COVID-19 على المجتمعات الهشة يؤكد على الواجب الأخلاقي للأطراف الخارجية التي تؤثر على النزاعات في سورية، بل وفي أماكن أخرى. والأهم من ذلك، يجب على الجميع أن يتكاتفوا لدعم السلام. وعلينا أيضا أن نعمل بذكاء لمنع ظهور أزمات جديدة للسلام والأمن. لقد أظهرت الجائحة بوضوح أهمية الاستجابات الدولية المنسقة والمتعددة الأبعاد التي طالما طالبت بها المملكة المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر ذكاء عبر أركانها ومع الشركاء. ونحن ننشئ على منظومة الأمم المتحدة لمواصلتها العمل في ظل ضغوط هائلة. وأعتقد أننا جميعا نعترف بأن هناك حاجة إلى المزيد من أجل تحقيق استجابة جامعة تحد من عدم الاستقرار في مواجهة التحديات المعقدة. ولذلك نوصي باتخاذ ثلاثة إجراءات.

أولا، يجب أن تكون استجابات الأمم المتحدة مراعية أكثر لمخاطر النزاعات وأن تدمج ذلك في التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات والتمويل.

ثانيا، هناك حاجة إلى إجراء تقييم وتخطيط مشتركين للمخاطر مع المؤسسات المالية الدولية للجمع بين اعتبارات الاقتصاد الكلي والاعتبارات الاجتماعية والسياسية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى التركيز على ما يصلح لبناء قدرة بلد ما على الصمود في وجه الصدمات. وتشكل المؤسسات القوية والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وسيادة القانون، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، الركيزة الأساسية لتلك القدرة على الصمود. وعلينا أن نرى ذلك في استجابتنا المنسقة وفي تخطيطنا لإعادة البناء بشكل أفضل.

لقد أدت هذه الجائحة إلى التركيز بشكل حاد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود لتحقيق الهدف الإنمائي. لا يمكن حل مسألتَي السلم والأمن المستدامين بوصفهما مسألتين منفصلتين، ولا يمكن حلّهما وحدهما. معا، لدينا هذه الخبرة. معا، لدينا الموارد. يجب أن نستخدمها ونتصدى لهذا التحدي. معا، سننجح.

المرفق 8

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، تو انه دونغ

أود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى الرئاسة الألمانية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الجائحات والأمن، والأمن العام وغيره من مقدي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

خلال الأشهر الماضية، انتشرت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) في جميع أنحاء العالم، من حيث شدتها ونطاقها على حد سواء، وكانت لها آثار بعيدة المدى على كل جانب من جوانب الحالة الدولية. إن هذا التحدي الأكبر على الإطلاق الذي يواجهه الأمم المتحدة قد أظهر لنا بوضوح كيف أن أزمة صحية عالمية وتهديدات أمنية غير تقليدية يمكن أن تكون لها إلى حد كبير عواقب وخيمة على السلام والأمن والازدهار في كل دولة عضو.

لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكسب هذه الحرب ضد COVID-19 ما لم يكسب الجميع. وفي هذه المرحلة الحرجة، ينبغي ألا ندخر جهداً لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل استجابة سريعة للجائحات والتعافي الاجتماعي والاقتصادي المستدام. ويمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة التي هي في قلبها، أن تضطلع بدور محوري في قيادة وتنسيق الجهود العالمية.

ولتشجيع الدور المقابل للمجلس، يود وفدي أن يدلي بالنقاط التالية.

أولاً، تظل حماية صحة وحياة شعوبنا، ولا سيما أكثر الناس ضعفاً، من آثار الجائحات هي الأولوية القصوى، بل والمسؤولية الرئيسية لكل دولة. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاعات إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار الفوري على الصعيد العالمي وتيسير الأنشطة الإنسانية لمكافحة جائحة كوفيد-19. وينبغي للمجلس، في إطار ولايته، أن يبعث برسالة قوية لكفالة أن يكون لهذا النداء صدى وأن يتخذ كل الإجراءات اللازمة للمساعدة على تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة والمصالحة وتعزيز الحوارات السلمية الرامية إلى تسوية النزاعات بصورة دائمة. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) ونقدر قيادة فرنسا وتونس وتصميمهما على تعزيز المبادرة، التي أسهمت فيها فييت نام إسهاماً نشطاً وبناءً.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يرصد عن كثب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، وأن يوجه إليها تعليمات لضمان سلامة وأمن وصحة جميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وأن يقدم المساعدة الفعالة للبلدان المضيفة في التصدي للجائحة، وأن يستعد لتقشي الأمراض المعدية في المستقبل. وتشيد فييت نام بالجهود الجارية التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة للسلام وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن الذين يتصدون للجائحة على خط الاستجابة الأول، في مكافحة فيروس كورونا.

ثالثاً، نؤيد بقوة نداء الأمين العام لرفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على التصدي لجائحة كوفيد-19. ونشجع أيضاً المجلس والدول الأعضاء على وضع تدابير مناسبة لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان الخاضعة للجزاءات لتمكينها من معالجة هذه الأزمة الصحية الساحقة بمزيد من الكفاءة، بما يخدم مصالح السكان المدنيين على أفضل وجه.

وإذ أدركت فييت نام تماماً خطر الجائحة، فقد اتخذت إجراءات مبكرة جداً ضدها. وعلى أساس نهج شامل للحكومة، حققنا نتائج أولية مشجعة في إبقاء الجائحة تحت السيطرة والعودة إلى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية العادية. وقد طرحت فييت نام مبادرات، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2020 وعضواً غير دائم في مجلس الأمن، وانضمت إلى الجهود المبذولة لتنسيق الاستجابات الإقليمية والدولية للجائحة وما بعدها. وقد قدمنا مساعدة عملية في الوقت المناسب، إلى أقصى حدود قدراتنا، وتبادلنا خبرتنا مع مختلف البلدان، كما قدمنا مساهمة مالية إلى صندوق التصدي لمرض كورونا التابع لمنظمة الصحة العالمية.

وفيت نام على ثقة من أننا سنتغلب على العقبات الماثلة أمامنا، بفضل التضامن العالمي وتعزيز تعددية الأطراف كقاسم مشترك، وسنغتتم فرصاً جديدة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً كما هو متوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المرفق 9

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم وعلى منظوراتهم القيمة.

لقد باغتتنا جائحة فيروس كورونا، دون سابق إنذار، وطغت تدابير مواجهتها ووقفها ببساطة على العالم. وبينما نتلمس طريقنا عبر حالة الترقب التي نحن فيها، لا يمكننا أن نتأكد مما إذا كانت عواقب الجائحة ستكون أسوأ من الجائحة نفسها.

ولكن قبل أن نواصل، نود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن أعمق تعازيها لأسر جميع الذين خسروا المعركة بسبب الفيروس بمن فيهم، للأسف الشديد، 754 من الدومينيكيين.

يتسارع انتشار مرض كورونا في جميع أنحاء العالم. ويشكل احتمال تفشيه على الصعيد العالمي، ونطاق هذا الانتشار الذي لم يسبق له مثيل، تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويمكن أن يلحق ضرراً خطيراً بالأمن البشري في جميع أنحاء العالم. وهو يخنق بالفعل الاقتصاد العالمي ويجهد الموارد الصحية بشكل هائل.

إن التعاون الدولي ضروري وينبغي أن يستمر تعزيزه. ونؤكد من جديد على أن الاستجابة المنسقة والعالمية المتمحورة حول الإنسان، مع تجديد الشعور بالتضامن والإنسانية المشتركة ومع التركيز بشكل خاص على أضعف الفئات، أمر بالغ الأهمية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالأمن العام وبمنظمة الصحة العالمية وبالمنظمات الإنسانية الأخرى على قيادتها وجهودها لتنظيم وتنسيق نهج عالمي إزاء هذه الجائحة العالمية، التي كشفت احتياجات قائمة وخلقت احتياجات جديدة؛ وقد أضافت أيضاً مستوى آخر من المعاناة للسكان الضعفاء أصلاً الذين يعيشون في حالة أزمة إنسانية.

إن الأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع معرضون بشدة لتأثير جائحة مرض كورونا، سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال والنساء والمسنون واللاجئون والمشردون داخلياً وأولئك الذين يعيشون في مراكز الاحتجاز والمخيمات المكتظة والمناطق الكثيفة السكان.

ويجب علينا ألا نكتفي بكفالة إعطاء الأولوية لحمايتهم وسد احتياجاتهم، وتوزيع المساعدات الإنسانية الحالية وإتاحتها بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، بل علينا أيضاً كفالة سلامة وصحة العاملين في مجال المعونة والمسعفين.

وإذا لم يتم اتخاذ تدابير مناسبة للوقاية والاستجابة على وجه السرعة، فسيغدو الأمن الغذائي أكثر عرضة للخطر الآن أكثر من أي وقت مضى. فاليمن، الذي أضعفته بالفعل المجاعة والمرض، ودمر النزاع نظامه الصحي، يستعد الآن لمواجهة آثار التهديدات المرتبطة بمرض فيروس كورونا.

وبالمثل، في أفغانستان وفي سياقات أخرى كثيرة، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتطور مرض كورونا ليصبح كابوساً كاملاً لملايين الناس، بمن فيهم الأطفال.

ونرحب بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية التي تبلغ قيمتها بليون دولار لتمويل مكافحة مرض كورونا في أفقر بلدان العالم، والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضاً البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،

ونثني أيضاً على الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق بناء السلام في هذا الصدد.

ويجب أن تتمكن البلدان النامية من التعويل على زيادة إتاحة بيانات البحوث المتعلقة بمرض كورونا، وعلى الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية بأسعار معقولة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 74/274، الذي أيدته الجمهورية الدومينيكية بكل فخر.

لقد تضرر التعليم بشدة في جميع أنحاء العالم. وفي حين يشكل إغلاق المدارس والجامعات جزءاً من تدابير التخفيف، فإنه ينبغي إتاحة فرص تعليمية بديلة.

فالإغلاق يؤدي إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للخطر في النزاعات المسلحة، مما يؤدي إلى أنواع أخرى من الأخطار، مثل العنف الجنساني. وللجائحة آثار أوسع نطاقاً على جهود منع العنف الجنساني والتصدي له. ولذلك يجب أن تشمل جميع عمليات صنع القرار المتصلة بمرض كورونا مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني.

ويحشد الشباب مجتمعاتهم المحلية للمساعدة على وقف انتشار الفيروس وبناء الثقة وحفز العمل المجتمعي. ولا بد من إعطاء الأولوية للشراقات مع الشباب لتشكيل الاستجابة.

ويجب أن نبلور الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، انطلاقاً من الدروس المستفادة من مجلس الأمن في التصدي للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستجابة لأزمة تفشي وباء إيبولا.

وأخيراً، نكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره 2532 (2020)، الذي اتخذته أمس، من أجل أن تضع جميع أطراف النزاع حداً لجميع الأعمال العدائية وأن تيسر العمليات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها والتي تخدم احتياجات الشعوب المتضررة.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أولاً، أود أن أرحب بـمعالي الوزير هابكو ماس وبـالوزراء الموقرين من فرنسا وتونس وإستونيا والمملكة المتحدة وفييت نام في هذه الجلسة الهامة.

وأشكر فرنسا على رئاستها الناجحة في حزيران/يونيه وأهنيئاً ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير؛ ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، أميرة الفاضل محمد، على ما قدموه من إحاطات.

تعتقد هذه الجلسة ونحن ندخل ما يسمى "الوضع الطبيعي الجديد". وكما يوحي ذلك المصطلح، فإن مرض فيروس كورونا قد أثر على جوانب عديدة من حياتنا بشكل عميق: فمن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 6 إلى 7 في المائة، والحالة الإنسانية آخذة في التدهور. وقد بين الأمين العام بوضوح أيضاً كيف تخلف جائحة كورونا أثراً بعيدة المدى، بما في ذلك على صون السلام والأمن. وعلينا أن نتصالح مع هذا الواقع الجديد وأن نبذل قصارى جهدنا للاستعداد لحدوث الجائحات في المستقبل.

إن الجائحة تنتشر في الوقت الذي نحتفل فيه بمرور 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة. لذا فالسؤال الأهم هو: هل سنتمكن من الخروج منها معاً ونحن أقوى؟ وأود أن أوجز ثلاثة دروس مستفادة.

أولاً، يجب أن نصوغ استجابة دولية منسقة. ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها هيئة متعددة الأطراف، أن ترقى إلى مستوى هذه المهمة.

وقد بادرت إندونيسيا، إلى جانب خمسة أعضاء آخرين في الأمم المتحدة، بطرح أول قرار للجمعية العامة بشأن التضامن العالمي لمكافحة فيروس كورونا - القرار 74/270.

وتؤيد إندونيسيا تأييداً كاملاً دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، التي حظيت بقدر كبير من التأييد. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020) بالإجماع البارحة دعماً لذلك النداء، وإن جاء ذلك متأخراً كثيراً. ونشكر تونس وفرنسا وغيرهما ممن جعلوا ذلك ممكناً. ويجب أن نكفل ترجمة هذه الدعوة إلى عمل حقيقي من جانب جميع الأطراف لوقف النزاعات المسلحة.

وينبغي لنا أيضاً أن ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه لحل النزاعات والسعي إلى تحقيق السلام المستدام.

ونشيد بجهود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان في مساعدة البلدان المضيفة خلال الجائحة، بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية. ونؤكد على ما ذكره الأمين العام بشأن أهمية كفالة سلامة البعثات وحفظه السلام.

وما فتئنا ندافع عن استهداف المجتمعات المحلية، ويسعدنا جداً أن نسمع ترديد هذا الموقف الآن على لسان السيد ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية بناء الثقة وضمن الاستجابات الفعالة.

ثانياً، يجب أن ندير أوجه الخلل التي ستعقب الجائحة. ولا تزال لدينا بيانات أولية فحسب ولا تزال التوقعات غير واضحة فيما يتعلق بموعد انقشاع الجائحة. وبينما نتواصل الأبحاث للعثور على علاج وتطوير لقاح، فمن المرجح أن يستمر تأثير كوفيد-19 لفترة طويلة بعد ذلك وأن يتسبب في أوجه خلل في العديد من المناطق.

وإن لم تتم إدارة المسألة بعناية، قد تشهد البلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد انتهاء النزاع ضياع ما حققته من مكاسب بسبب الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لتنفيذ استراتيجيات لتخفيف الأثر والاحتواء نتائج غير مقصودة، بما في ذلك زيادة الضغط على قدرة الدول على ضمان أمن شعوبها وإدامة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ولهذا السبب، من المهم للغاية أن نعالج بفعالية السيناريوهات والضغط المحتمل حدوثها في الفترة المقبلة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة طويلة الأجل. وقد جعلتنا جائحة كوفيد-19 ندرك على مضض مدى هشاشة حياتنا. وتذكر بلدان كثيرة واجهت عدم الاستقرار قبل انتشار الجائحة الطائفة الواسعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويجب أن نواصل تجهيز أنفسنا لمواجهة هذه التحديات ومنعها عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة طويلة الأجل للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية وضمان توفير الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والعلاج وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

أخيراً، إن الدرس الرئيسي الذي يجب أن نتعلمه من خلال دروس مؤلمة هو أن الجائحة اختبار لتضامننا وقدرتنا على التوصل إلى حلول متعددة الأطراف. فلا أحد محصن، ولا يمكن لأحد وحده أن ينتصر. ويجب أن نعمل معا ونعزز التعاون الدولي - ليس في الوقت الراهن فحسب، بل على المدى الطويل - كي ننعم بالأمن والصحة ونجد علاجاً ونطور لقاحاً وننتجها بغرض توزيعهما.

ويجب أن نكفل نقل المعرفة من منتجي اللقاحات إلى الآخرين بغية تشجيع تطوير لقاحات ميسورة التكلفة وإنشاء آلية عادلة لتوزيعها حتى تتوفر للبلدان إمكانية للحصول على اللقاحات والأدوية بصورة عادلة ومنصفة. ويسرني أن هذه النقطة الهامة قد أبرزتها أيضاً السيدة محمد، المراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن نكفل أن تتاح لجميع الناس من كل ركن من أركان العالم، من المناطق النائية إلى مناطق النزاع، فرصة عادلة لمواجهة هذه التحديات المتصلة بالجائحة. ولا يمكننا التصدي لهذا التحدي الهائل خلال هذه الفترة التي لم يسبق لها مثيل إلا ببذل جهود متضافرة. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب. ونحن جميعاً معنيون بهذا الأمر. وتعددية الأطراف تواجه الآن الاختبار أكثر من أي وقت مضى.

المرفق 11

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

تهنئ النيجر وفد بلدكم، سيدي، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن مشاركة العديد من الوزراء في المناقشة المفتوحة اليوم لدليل على حسن توقيت اختيار موضوعها - أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد ماورير على إحاطتهما.

لقد شهدنا كيف أن جائحة كوفيد-19 أثقلت، خلال فترة زمنية قصيرة، كاهل بلدان - يملك بعضها نظم الرعاية الصحية الأكثر تقدما. وحتى الآن، أصيب 10 ملايين شخص بالعدوى، توفي منهم، للأسف نصف مليون شخص. ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع العاملين في الخطوط الأمامية في مكافحة هذه الآفة وأن نقدم تعازينا لجميع الذين فقدوا أحبائهم.

مع انتشار كوفيد-19، كان أحد عواقبه الحتمية تأثيره على الآلية الدولية لتسوية النزاعات وعلى قطاع المعونة الإنسانية. كما أن الامتياز الذي مُنح للمجلس بوصفه أهم كيان لإدارة الأزمات في العالم، وله سلطة إصدار قرارات واجبة التنفيذ ملزمة لجميع الدول الأعضاء، قد عانى أيضا معاناة كبيرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التأخير لمدة ثلاثة أشهر، فإننا نؤيد القرار 2532 (2020) ونرحب باتخاذ أمس، وهو القرار الذي يدعم النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار لأسباب إنسانية في إطار مكافحة الجائحة. ونشكر فرنسا وتونس على قيادتنا إلى تحقيق ذلك.

ولأسف، لم يلق نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار في الغالب آذانا صاغية من جانب الأطراف المتحاربة على أرض الواقع، كما هو الحال في منطقة الساحل، حيث تحاول الجماعات الإرهابية استغلال الجائحة لزعزعة استقرار الحكومات عن طريق تصعيد هجماتها على الأهداف المدنية والعسكرية على حد سواء. وأسفرت تلك الأعمال عن خسائر في أرواح الأبرياء وأدت إلى الإخلال بشكل كبير بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

وفي غضون ذلك، يستحيل على الوسطاء والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين السفر والاجتماع مع الأطراف التي يحاولون إيجاد أرضية مشتركة بينها فيما يتعلق بمختلف مناطق النزاع. وثمة ببطء في إيصال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بسبب إغلاق الحدود والقيود الكثيرة التي تفرضها الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى احتواء انتشار الجائحة.

وتتأثر عمليات السلام تأثرا شديدا بتجميد عمليات التناوب وخطر انتشار المرض بين أفراد القوات والسكان الذين تحميهم تلك القوات. ونشيد بالأمم المتحدة لاتخاذها تدابير صارمة وفعالة ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من آثار الجائحة في مختلف عمليات السلام والتخفيف من حدتها.

وكما نعلم جميعا، حتى في أفضل الأوقات، يواجه الأشخاص في مناطق النزاع أوجه ضعف تجعل سبل عيشهم صعبة. وفي منطقة الساحل، وهي منطقة تعاني من تغير المناخ والنزاع المسلح ومن هشاشة نظم الرعاية الصحية، أضافت الجائحة بعدا آخر للحالة المزمنة القائمة بالفعل وجعلت السكان عرضة بشكل خاص لتفشي الأمراض والجوع. ومن المتوقع أن يواجه ما مجموعه 3.5 مليون شخص انعدامًا حادًا أو

شديداً في الأمن الغذائي، بما في ذلك 3.1 مليون شخص من المشردين داخلياً أو العائدين أو الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية والصحية الباهظة، فإن الجائحة تؤثر تأثيراً خطيراً على الاقتصادات الهشة أصلاً في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع احتمال حدوث انكماش خطير في الناتج المحلي الإجمالي قد يتراوح بين 7 و 8 في المائة في عام 2020 بالنسبة لبعض البلدان، على النحو المذكور في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة المجموعة الخماسية المعقود في نواكشوط في 30 حزيران/يونيه. وأصبحت أزمة الصحة العالمية أزمة اقتصادية واجتماعية تولد أزمات اجتماعية وسياسية وأمنية، والتي قد تزداد عمقا إذا ما حدثت موجة ثانية.

وما زلنا نعتقد أن التغلب على الأزمة الحالية يتطلب نهجا رحيما، يتضمن تخفيف أو تعليق الجزاءات الاقتصادية للسماح للبلدان بمواصلة ما تتخذه من إجراءات طبية واقتصادية في سياق التصدي للجائحة.

إن أزمة من هذا القبيل تدعو ضميرنا الجماعي إلى استلهاهم التجارب الأخيرة ومن جميع الأماكن للتوصل إلى حلول. وبقدر ما كان وباء إيبولا ضارا بالنسبة لأفريقيا خلال الفترة 2014-2016، ربما تكون الدروس المستفادة منه قد علمتنا كيفية تحسين التغلب على الجائحة الحالية.

ويبدو أن شعار المرحلة هو "الاستثمار في التأهب"، كما رأينا مع الإيبولا، لأن الأمراض الفيروسية تتحرك بسرعة أكبر من آليات الطوارئ والتمويل. وقد عمل الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في وقت مبكر مع الحكومات في جميع أنحاء القارة على توسيع نطاق التدخل الشامل والقائم على الأدلة للحد من انتقال الفيروس وإبطائه، ومساعدة النظم الصحية على تحسين إدارة الزيادة الكبيرة في عدد المرضى ومساعدة المجتمعات المحلية من أجل التكيف بشكل أفضل مع تعطل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وعلى الصعيد الوطني، تواصل النيجر إنفاذ وتعزيز البروتوكولات المعتمدة من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات، فإننا لا نزال يقظين وقد كثفنا عمليات المراقبة والإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية والتنسيق بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ترأسها النيجر حاليا.

وعلاوة على ذلك، يشكل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات ودعايات كاذبة عن الجائحة مصدرا رئيسيا للقلق. وتعرقل هذه الأخبار المزيفة تصدي الحكومات لكوفيد-19 من خلال نشر نظريات المؤامرة بشأن المرض ووصم مجموعات سكانية والتحريض على الكراهية. ونرحب بإطلاق الأمم المتحدة لحملة "التحقق"، التي تهدف إلى التصدي لتلك المعلومات المضللة بالحقائق والبيانات العلمية.

ومن ثم، وكما كان الحال أثناء نقشي فيروس إيبولا في أفريقيا، يجب على الحكومات بناء الثقة وتوخي الصدق مع السكان وضمان تلقي الجمهور معلومات دقيقة ومناسبة وحسنة التوقيت حتى لا تتكرر الأخطاء التي كانت مكلفة، من حيث سماحها بانتشار المرض. وفي كلتا الأزميتين، كان من الأولويات التأكد من وضع معظم المعلومات في سياقها المحلي ونشر خبراء الصحة لها، وفقاً للأعراف والممارسات المحلية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا يسعني أن أختتم ملاحظاتي دون الإشادة بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في جميع جهود الاستجابة المجدية والتأكيد عليه. فالنساء لا يشكلن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية فحسب، مما يجعلهن بالتالي في الخطوط الأمامية للإصابة، ولكنهن أيضاً ضحايا في أزمات مثل هذه. كما مهدت الأزمة الحالية لكوفيد-19 السبيل لانتشار جائحة موازية أخرى، هي العنف المنزلي ضد النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، يمكننا، بل يجب علينا، أن نقوم بما هو أفضل.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نرحب بكم، سيدي، على رأس هذه الجلسة. ونهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، ونتمنى لكم كل النجاح.

استمعنا بعناية إلى إحاطة الأمين العام ونود أن نشكره على مبادراته بشأن كيفية مواجهة هذا التحدي الخطير. وأشير إلى أن روسيا أيدت دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار في اليوم التالي لإصداره ندائه.

كما نشكر بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضة أميرة محمد على إحاطتيهما.

إننا نرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) بتوافق الآراء بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدعوة إلى وقف إطلاق النار. وفي سياق انتشار المرض، الذي يجب أن نستخلص منه دروسا جديدة، يلزم أن نستفيد من خبرة المجتمع الدولي في مكافحة حالات التفشي الكبرى السابقة للأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس الإيبولا. ويمكن للجوائح أن تزيد من حدة العواقب الإنسانية للنزاع المسلح. فهي تؤثر، في جملة أمور، على الأمن الغذائي من خلال الإخلال بنظم الأغذية الزراعية وسلاسل الإمداد. وتعرق القيود المتصلة بكوفيد-19 عمليات هامة للسلام.

وتواجه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا صعوبات إضافية في عملها.

ويساورنا القلق لأن البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة كانت تواجه بالفعل تدهورا في الحالة الإنسانية، حتى قبل انتشار الجائحة. إن إطالة أمد النزاع المسلح تضر بالتنفيذ الفعال للتدابير المطلوبة لمكافحة الجائحة. كما تعاني قطاعات الصحة الوطنية من أضرار مادية لحقت بالهياكل الأساسية الطبية، بسبب الأعمال العدائية، ويجب أن تواجه أيضاً عجز الحكومات الوطنية عن إعادة تخصيص تمويل إضافي حاسم للرعاية الصحية.

وفي هذا السياق، فإن للتدابير الاقتصادية القسرية أثرا مدمرا للغاية على قدرة البلدان التي تئن تحت وطأة الجزاءات على شراء ما يلزمها من أدوية ومعدات وقائية شخصية حيوية. وقد أشار الأمين العام مرارا في تقاريره إلى الضعف الخاص للبلدان النامية الخاضعة لقيود من جانب واحد. وتتطلب الحالة الراهنة استعراضا عاجلا لتلك الممارسة غير القانونية وإلغاءها. وقد أسهم المجلس، من خلال اتخاذ أمس للقرار 2532 (2020)، في زيادة الوعي بهذه المشكلة.

ونعتقد أن جهود المجلس للمساعدة على مكافحة الجائحة ينبغي أن تركز أولا وقبل كل شيء على أثرها على أداء بعثات حفظ السلام وضمان استمرارية عمليات السلام ودعم تنفيذ مبادرة وقف إطلاق النار التي أعلنها الأمين العام. أما التدهور الحاد المحتمل للحالات الإنسانية في سياق النزاعات المسلحة والذي يتضاعف جراء كوفيد-19، فإنه ينبغي النظر فيه أساسا فيما يتعلق بحالة بلدان معينة مدرجة على جدول أعمال المجلس. وعلاوة على ذلك، ما فتى المجلس، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، يتبع نهجا دقيقا لمناقشة أثر الجائحة على الحالة في بلد بعينه ومن الواضح أن محاولات تعميم هذه المناقشة ستخرجنا عن نطاق ولاية المجلس.

أما فيما يتعلق بالجوانب الطبية للاستجابة الدولية لتفشي المرض والتصدي لآثاره الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي، فإن ذلك يقع على عاتق كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، وهي منظمة الصحة العالمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى تعزيز الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في الجهود الدولية المبذولة في مجال الصحة والاستجابة لتفشي الأمراض المعدية، ولا سيما في سياق تنسيق الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، خصصت روسيا معونة مالية وموارد منهجية لدعم أنشطة هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك خبراءنا الوطنيون في البعثات القطرية التي أوفدتها منظمة الصحة العالمية لمكافحة تفشي فيروس كورونا. ونرى أن من المهم للغاية أن يدعم المجتمع الدولي بالإجماع وبشكل لا لبس فيه عمل منظمة الصحة العالمية، التي تتصدر مواجهة هذا التحدي اليوم.

ونود أن نؤكد للمجلس أن روسيا ستواصل تقديم إسهام هام في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الجائحة وعواقبها. ونحن نسهم في الجهود المتعددة الأطراف من خلال منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ونواصل تقديم المساعدة الثنائية إلى البلدان التي تحتاجها من خلال توفير معدات الحماية الشخصية ونظم الاختبارات وإمدادات المختبرات إلى 19 بلدا، وكذلك عن طريق إرسال أفرقة طبية عند الطلب. وفي روسيا، تم تطوير عدد من الأدوية المبتكرة لعلاج عدوى فيروس كورونا، فضلا عن مضاعفاتها الأكثر خطورة، على أساس نتائج الدراسات السريرية. ويواصل علماؤنا أبحاثهم بشأن منتجات واعدة أخرى، بما في ذلك اللقاحات ضد كوفيد-19.

ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء المهمين لضمان استجابة دولية منسقة لانتشار فيروس كورونا، وننتقل إلى انحساره في وقت مبكر وبصورة نهائية.

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة، وأشيد بالرئاسة الألمانية لعقد هذه المناقشة المناسبة للغاية من حيث التوقيت. لقد كشفت الجائحة الحالية الضعف الشديد لنظام دولي غير متوازن نقوض فيه التنمية العالمية غير المتوازنة القدرة على التكيف وتزيد من حدة أوجه الضعف، لا سيما في بلدان الجنوب. وبالنسبة للدول المتضررة من النزاعات، أصبحت التحديات المعقدة والمتشابكة المتمثلة في الحد من الأعمال العدائية وبناء السلام وصونه وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمرا ملحا تماما. ويتمثل العنصر الرئيسي لتحقيق انتعاش مستدام في وحدة المجتمع الدولي وتضامنه.

وكما شهدنا مع مرض فيروس كورونا، فإن حالات الطوارئ الصحية العامة تبدلت بسهولة إلى أزمات دولية، إذ يغذيها ويقتضيها ضمنا السفر والتجارة وغيرها من الأدوات المعولمة التي تبقي مجتمعاتنا في حالة حركة. وهذه الهياكل ذاتها هي غالبا أول ما يتم تعليقه لإخماد الجائحة، وبالتالي مفاومة أوجه الضعف ليس في البلدان المتضررة من النزاعات فحسب، بل وكذلك بالنسبة للفئات الضعيفة في أماكن أخرى. ومن الأمثلة ذات الصلة آلاف البحريين الذين يظلون عالقين على متن سفن الرحلات البحرية وسفن الشحن حيث يمارسون تجارتهم ومعطلين بسبب إغلاق الحدود وقيود الهجرة الرامية إلى الحد من الجائحة، بل وكذلك بسبب سعي مالكي ومشغلي السفن البحرية إلى التهرب من التزاماتهم القانونية تجاههم.

وبينما تتعطل سلاسل الإمداد، يتأخر تقديم المعونة الإنسانية المنقذة للحياة ويزداد تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتتفاقم التوترات الاجتماعية على أسس عرقية ومجتمعية وسياسية، إذ ينحل العقد الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من النزاع تدريجيا. وما هو أكثر إلحاحا هو أن دورات العنف المؤلمة التي يتم التحريض عليها تؤثر - وتتأثر بدورها - بالطوارئ الصحية العامة مع اشتداد المنافسة على الموارد الطبيعية في ظل الخلفية العالمية لحالات النقص الناجمة عن تغير المناخ.

وتتطلب المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المترابطة والمتداخلة المرتبطة بالجوائح وضع استراتيجية متكاملة ومنسقة تجمع المجتمع الدولي بأسره لمعالجة كل بُعد من أبعاد الأزمة بطريقة منهجية. وتعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها للدور التيسيري الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في كفالة التأهب الفعال للوباء والوقاية منه والتصدي له في إطار اللوائح الصحية الدولية لعام 2005.

ويجب علينا الحفاظ على - وتعزيز - مبادرات بناء السلام التي تمنع اندلاع النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها، في الوقت الذي نتوجه فيه أنظارنا نحو التعاون الصحي في خضم الجائحة. ويجب علينا، على نحو أكثر إلحاحا، أن نكيف السياسة العامة الدولية على عدة جبهات لبناء القدرات وضمان الحد من أوجه عدم المساواة ورسم مسارات للسلام والعدالة تكون في متناول الجميع، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب وفد بلدنا بالاتجاه المستمر لتبسيط عمليات حفظ السلام في إطار مبادرة عمل الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي تضع الحلول السياسية في صدارة جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها لنداءات الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ونرحب، في هذا السياق، بالاتخاذ الإجماعي للقرار 2532 (2020) الذي

سيُعطي الدول الضعيفة، في حال الالتزام به، الوقت والمساحة لإصلاح نسيجها الاجتماعي. ونهني تونس وفرنسا على جهودهما الدؤوبة الرامية إلى إيصالنا إلى هذا الإجماع في اتخاذ القرار. وكذلك ندعو إلى إلغاء الجزاءات الانفرادية - أو الأنواع الأخرى من الجزاءات - التي قد تقوض الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية الملحة التي تسرعها الجائحة. ويجب علينا أن نعمل بجد، في الوقت الذي تتحرك أخطر مسببات المرض خلسة، لإعادة بناء العقود الاجتماعية التي تبنى عليها القدرة على الصمود.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيرى ماتجىلا

أشكر وزير الخارجية هايكو ماس على عقد الإحاطة اليوم بشأن صون السلام والأمن، مع التركيز على تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماويرر، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، السيدة أميرة الفاضل محمد الفاضل، على الإحاطات التي قدموها.

تتعد جلسة اليوم حسنة التوقيت في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2532 (2020)، بشأن جائحة كوفيد-19 في سياق صون السلام والأمن. فباتخاذ هذا القرار، يكون المجلس قد أعلن أخيراً عن رأيه في هذا التحدي العالمي وآثاره المحتملة على السلم والأمن.

في البداية، أود أن أعيد تأكيد موقف بلدي بأن الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لحالات الطوارئ العالمية في مجال الصحة العامة ينبغي أن يكون واضحاً ومرتبطة مباشرة بالمسائل التي تقع ضمن نطاق ولاية المجلس. إننا نحث المجلس على توخي الحذر والامتناع عن التركيز على مسائل الصحة العامة الدولية والتدابير الاقتصادية التي من الأنسب أن تعالجها منظومة الأمم المتحدة عموماً والأمين العام والجمعية العامة. وينبغي لنا أن نسعى، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، إلى تعزيز أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي أنشئت لمعالجة المسائل الصحية العالمية بشكل مباشر.

فالاستجابة الفعالة للولايات الواسعة النطاق والطبيعة العالمية الصارخة لجائحة كوفيد-19 تستلزم تعزيز تعددية الأطراف والتضامن والتنسيق العالميين. وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، مع ما لذلك من آثار مدمرة بشكل خاص على أولئك الذين يكافحون من أجل البقاء في حالات النزاع. ومن دواعي اهتمام وقلق مجلس الأمن بصفة خاصة تعطيل كوفيد-19 لأنشطة بعثات حفظ السلام والعمليات الانتخابية في حالات النزاع، ما يؤثر على التقدم المحرز في عمليات تسوية النزاعات ويزيد من حدة المخاطر الصحية وسلامة حفظة السلام. ويظل يساور جنوب أفريقيا القلق في هذا الصدد إزاء أثر الجائحة، ولا سيما إمكانية عكس مسار ما تحقق من مكاسب حيوية في مجال السلام والعمليات السياسية في حالات النزاع.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم جنوب أفريقيا دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي ووقفه إنسانية من أجل تركيز الاهتمام الواجب على الجائحة ومحاولة التخفيف من آثارها. وقد كرر الاتحاد الأفريقي هذا النداء.

فيجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تغتنم هذه الفرصة لإيلاء الأولوية لمعالجة الآثار الإنسانية للفيروس والنزاع بشكل عام. إن الجائحة تسلط الضوء على الأهمية الأساسية للوحدة والتعاون على الانقسامات والنزاعات العنيفة في التصدي للتهديدات المشتركة التي تواجه البشرية.

وتتثنى جنوب أفريقيا على الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها في وضع تدابير لحماية صحة وسلامة حفظة السلام والتعامل مع آثار الجائحة. ونغتنم هذه اللحظة للإعراب عن أعمق تعازينا لأسر حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم بسبب كوفيد-19، ونشكر حفظة السلام

الذين يواصلون تعريض حياتهم للخطر من أجل تنفيذ ولاياتهم. وكذلك نرجو الشفاء العاجل لحفظة السلام الذين ما زالوا يكافحون المرض.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن مجلس الأمن يستطيع أن يفعل المزيد لتخفيف محنة المدنيين الأبرياء المتضررين من النزاعات المسلحة ومن انتشار كوفيد-19. وقد دعا الأمين العام في هذا الصدد إلى إلغاء التدابير والعقوبات القسرية الانفرادية من أجل تمكين الحكومات والمجتمعات المتضررة من الحصول على الموارد اللازمة لتأمين اللوازم المنفذة للحياة والمعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية التي تملس الحاجة إليها للتصدي للجائحة.

وقد قدمت الأمانة العامة وممثلو المجتمع المدني إحاطات إلى مجلس الأمن مرات عديدة، مع معلومات مباشرة عن الحالات التي يعملون فيها، وأوضحوا بجلاء الأثر الشديد للجزاءات على المواطنين العاديين. ونأسف لعدم تمكن المجلس من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر الجائحة على الحالة الإنسانية في مناطق النزاع المتضررة.

فينبغي استخدام الجزاءات لدعم عمليات السلام، لا كوسيلة للعقاب الجماعي، التي تزداد تدميراً في سياق جائحة ظلت حتى أكثر الاقتصادات قدرة تعاني في التصدي لها، كما يتضح من الأرقام اليومية للإصابات والوفيات. وعلى الرغم من العواقب المدمرة التي تترتب علينا جميعاً في جميع أنحاء العالم، فإن العلماء يقولون لنا إن هذا الفيروس لن يزول قريباً.

كما يساورنا قلق عميق إزاء محنة اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً، الذين تفاقم ظروفهم المعيشية الصعبة جراء آثار وباء كوفيد-19. وتود جنوب أفريقيا أن تشيد بشجاعة العاملين الصحيين والعاملين في المجال الإنساني الذين ينبغي الإشادة بمثابرتهم والتزامهم بإنقاذ الأرواح في مواجهة كوفيد-19. ومن الأهمية بمكان أن يُزودوا بإمدادات كافية ومناسبة لتمكينهم من أداء عملهم على نحو أفضل.

وفي هذا الصدد، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها الثابت للدور القيادي الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في منع وتخفيف حالات الطوارئ الصحية العامة، وللدور المركزي للأمم المتحدة في قيادة الاستجابات المتعددة الأطراف لوباء كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، تؤكد من جديد على دور منظمة الصحة العالمية الذي لا غنى عنه وننتهي على عملها في مساعدة البلدان المتضررة والمنظمات الإقليمية في التصدي لانتشار كوفيد-19. وبناء على ذلك، تؤكد الأهمية الحيوية للدعم والتنسيق والتعاون مع منظمة الصحة العالمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في صياغة استجابة عالمية مناسبة لوباء كوفيد-19. إن دور منظمة الصحة العالمية أساسي في هذه الاستجابة العالمية، ولذلك ينبغي الاستمرار في دعمها وتعزيز قدراتها.

وقد أظهر انتشار الفيروس في عالم يزداد عولمة أن قوتنا تقاس بقوة أشدنا ضعفاً. ولذلك، فإن الدعم والمساعدة المستمرين لمن هم في أشد الحاجة إلى المساعدة سيكونان حيويين لضمان خروجنا معاً من هذه الأزمة العالمية. وقد تأثر نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم بهذا الوباء؛ والبعض منهم يشهقون من أجل البقاء على قيد الحياة، في حين أن البعض الآخر إما في عزلة أو في الحجر الصحي الذاتي، على أمل التغلب على المرض. ويتوقع منا جميع المتضررين أن نتحد وننسق أعمالنا ونتعاون ونُدعم الوكالات المتخصصة التي تقود الحرب على الوباء. فلنتضامن مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تكافح هذا الوباء.

وختاماً، ينبغي بذل كل جهد لمساعدة الأشخاص العالقين في النزاعات في جميع أنحاء العالم وضمان حماية جميع المرافق والهياكل الأساسية من أجل تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات المحلية واليونيسيف والوكالات المتخصصة، في جملة أمور، من تقديم المساعدة، ولا سيما للنساء.

المرفق 15

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر وزير الخارجية ماس وأرحب ببداية رئاسة ألمانيا لمجلس الأمن بمناقشة بشأن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الآفة العالمية التي لا تزال تؤثر على حياتنا كل يوم. إن هذه المسألة مسألة هامة جدا، ونحن ممتنون لألمانيا لأنها بادرت إلى معالجتها في أول يوم من فترة رئاستها. ونعرب عن أسفنا للوفيات والأمراض والعواقب السلبية الأخرى، بما في ذلك التحديات التي تواجه العاملين في مجال الرعاية الصحية والمجال الإنساني نتيجة لوباء كوفيد-19. ونرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بهدف تقديم خدمات المشورة والدعم لموظفي الأمم المتحدة وشركائهم المحليين والوطنيين المشاركين في جهود الاستجابة العاجلة.

وبما أننا قضينا الأشهر القليلة الماضية في تكييف حياتنا وأساليب عملنا لوقف انتشار الفيروس، فإن الوقت قد حان للتفكير في ما تعلمناه ومناقشة التهديد المستمر الذي تشكله حالات الطوارئ الصحية على الأمن الدولي والتفكير في كيفية الوفاء بالتزاماتنا بحماية أكثر المجتمعات ضعفا. في وقت مبكر أشار الرئيس ترامب عن حق إلى الحاجة التي لا شك فيها إلى الشفافية الكاملة وتبادل بيانات ومعلومات الصحة العامة في الوقت المناسب مع المجتمع الدولي. وقد سلطت تجاربنا الأخيرة الضوء على تلك النقطة الهامة. ولا يزال جمع البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس في الوقت المناسب والتحليل الدقيق القائم على العلم لأصول الفيروس وخصائصه وانتشاره أمرا بالغ الأهمية أيضا.

وتواصل الولايات المتحدة قيادة الاستجابة العالمية لوباء كوفيد-19 في مجال المساعدات الإنسانية والصحية. ونعمل مباشرة مع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث وغيرها من المنظمات التي تقوم بالاستجابة في الميدان بغية مكافحة هذا الفيروس وفقا للأنظمة الصحية الدولية لعام 2005.

وتستخدم الولايات المتحدة استثماراتنا الطويلة الأمد وسنوات من الخبرة من خلال برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي ومبادرة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز ومبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا والعديد من المبادرات الأخرى لمساعدة شركائنا في مكافحة هذا الوباء وبناء قدرة مستدامة في مجال الأمن الصحي العالمي من أجل الوقاية من تهديدات الأمراض المعدية في المستقبل وكشفها والتصدي لها على نحو أفضل. وقد وفرت الولايات المتحدة بالفعل أكثر من 1.3 بليون دولار في شكل مساعدات صحية وإنسانية واقتصادية طارئة لمكافحة كوفيد-19، بالإضافة إلى التمويل الذي قدمته بالفعل للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وهذه المساعدة جزء من أكثر من 12 بليون دولار تبرعت بها حكومة الولايات المتحدة للاستجابة العالمية، بما في ذلك تطوير اللقاحات والعلاجات وجهود التأهب والمساعدة الإنسانية، علاوة على أكثر من 170 بليون دولار من استثمارات الولايات المتحدة في مجال الصحة العالمية والمساعدة الإنسانية طوال العقد الماضي.

إن الاستجابة العالمية التي تقوم بها الولايات المتحدة لهذا الوباء جزء من نهج "أمريكا قاطبة" لدينا. وبالإضافة إلى المساعدة الكبيرة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة، يواصل الشعب الأمريكي إظهار سخائه من خلال الأعمال التجارية الخاصة والمجموعات غير الربحية والمنظمات الدينية والمساهمات الفردية. وهذه المسألة أولوية حقيقية للرئيس ترامب.

كما نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، مع الاستمرار في تنفيذ عمليات مشروعة لمكافحة الإرهاب. وندعو أطراف النزاعات إلى احترام اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة أو إبرام اتفاقات جديدة من شأنها أن تساعد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات على الحصول على المعونة الحاسمة واتخاذ خطوات لحماية نفسها من الفيروس. وعلاوة على ذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً على نفس المنوال بمواصلة استجابتنا للالتزامات الإنسانية المستمرة. إن هذا الفيروس لم يزهق الأرواح فحسب بل أدى إلى شل الاقتصادات وتفاقم الظروف التي لا تطاق بالفعل بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم. وقد كان أثره شديداً على السكان الضعفاء والمهمشين الذين يعتمدون على كل واحد منا الآن أكثر من أي وقت مضى.

كما رأينا الدور الحاسم الذي قامت به المرأة في الاستجابة لكوفيد-19. وتشكل النساء أكثر من نصف قوة الرعاية الصحية على الصعيد العالمي، ويعملن في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء العالم كاختصاصيات طبيات وعاملات في حالات الطوارئ ومقدمات للرعاية وغيرهن من الموظفين الأساسيات اللواتي يعملن بشجاعة ويستجبن لاحتياجات المتضررين من هذا الوباء. ونشكرهن على عملهن. ونحن جميعاً مدينون لهن على إسهاماتهن.

ولكن على الرغم من هذه الإسهامات، فقد كان للأزمة أثر اجتماعي واقتصادي غير متناسب على النساء والفتيات. وفي مناطق النزاع، حيث لا تتوفر عادة للنساء والفتيات سوى فرص محدودة للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، فإن المصابات بالفيروس معرضات بشكل خاص للعواقب الوخيمة. وعلاوة على ذلك، وفي السياقات التي تتعرض فيها النساء والفتيات بالفعل لخطر العنف، فإن التدابير الصحية العامة اللازمة التي وضعت لمكافحة انتشار الفيروس، مثل التباعد الاجتماعي والحجر الذاتي وأوامر البقاء في المنزل، قد تعرضهن أيضاً لخطر العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما العنف المنزلي.

و في إطار استجابتنا الإنسانية غير المسبوقة لهذا الوباء، تدعم إدارة ترامب بفخر المنظمات التي تستجيب لخطر العنف المتزايد ضد المرأة. وتشمل جهودنا المتزايدة برامج مثل "أصوات ضد العنف: المبادرة العالمية للعنف القائم على نوع الجنس"، التي تقدم المساعدة الطارئة إلى الضحايا ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وتواصل الولايات المتحدة أيضاً دعم مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل التصدي للعنف ضد المرأة على الصعيد العالمي طوال هذه الأزمة.

وإذ نفكر في مستقبل الأوبئة وأثارها على الأمن الدولي، يجب أن نتعلم من تجاربنا في هذا الصدد وأن نكفل توفير الحماية للفئات المعرضة للخطر. وستواصل إدارة ترامب، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، قيادة مكافحة هذا الفيروس خلال هذه الفترة الحاسمة للغاية. وسنفعل كل ما في وسعنا لضمان عالم أكثر سلامة وعالم أكثر أمناً من أخطار الأمراض المعدية، الآن وفي المستقبل، لأن من مسؤوليتنا أن نفعل ذلك. وبعملنا معاً سنتعافى وسنزداد قوة.

المرفق 16

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أدبلا راز

بما أن هذه هي المرة الأولى التي نشارك فيها تحت قيادتكم سيدي، أود أن أهني ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم شهرا ناجحا وحافلا بالعمل لصالح السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر ألمانيا على عقد هذه الجلسة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو بشأن موضوع الجوائح والأمن، وأن أرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع بشأن هذه المسألة الملحة للغاية بينما نواصل التصدي لخطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونهني أيضا مقدمي القرار وأعضاء مجلس الأمن على هذا الإنجاز الهام. أخيرا، أود أيضا أن أشكر سعادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد بيتر ماويرر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة أميرة الفاضل محمد الفاضل، مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، على ملاحظاتهم الثاقبة.

ومما لا شك فيه أن الجوائح تؤدي إلى تقويض السلم والأمن الدوليين وزعزعتها. وشهدنا جميعا على مدار الأشهر الأربعة الماضية العواقب الاجتماعية والاقتصادية القاتلة التي تسببها الجائحة في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، شهدت البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الخارجة من النزاع أن تحدياتها القائمة سلفا قد تأثرت بعبء إضافي ناتج عن الجائحة. وأدى ذلك إلى تدهور الحالة الإنسانية التي أثرت بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والمشردين داخليا والعائدين. وحولت الجائحة أيضا الموارد من البرامج الوطنية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين إلى خطط الطوارئ للتدابير الوقائية والعلاجية.

ويتطلب التصدي للجوائح بذل جهود وتدابير جماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى وجه الخصوص، تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن واجب ومسؤولية أنيطت بهما بموجب الميثاق بأن يعملوا بشكل متسق فضلا عن الوفاء بولائتيهما. وأود أن أشكر الأمين العام على قيادته وجهوده في مجال التصدي للجائحة، ولا سيما إطلاقه الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يشرف أفغانستان أن تكون جزءا من هذه الجهود بصفقتها أحد المنسقين المشاركين إلى جانب كرواتيا، لجهود الجمعية العامة المعنية بالمبادرات المتصلة بالمبادرة بالجائحة.

وتدرك أفغانستان، بصفقتها بلدا متأثرا بالنزاع ويعاني من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة الناجمة عن هذه الجائحة، مدى صعوبة التصدي للجائحة بموارد محدودة وفي الوقت نفسه التصدي للعنف وعدم الاستقرار الناشئين عن النزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من 9.4 مليون في بداية العام إلى 14 مليون شخص في حزيران/يونيه نتيجة للفيروس. واستجابة لذلك، اتخذت الحكومة الأفغانية تدابير وقائية واعتمدت خطة استجابة تركز على الرعاية الصحية والأمن الغذائي والأشغال العامة والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وسنواصل التصدي للجائحة بدعم وتنسيق من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الإقليميين والدوليين. وأود أن أشيد بشركائنا الإقليميين والدوليين على دعمهم في التصدي للجائحة.

وأدى تصاعد العنف من جانب طالبان ورفضها تخفيض مستويات العنف إلى زيادة معاناة الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة ومنع إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى الفئات الضعيفة. وأفغانستان إحدى الـ 170 دولة الموقعة على البيان المشترك المؤيد لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار

على الصعيد العالمي، وما فتئت الحكومة تدعو طالبان إلى التقيد بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. علاوة على ذلك، تتصرف الحكومة الأفغانية اعترافاً منها بالأولوية الحتمية للسلام بحسن نية حتى يتسنى البدء الفوري للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وأعطينا في سياق هذا الجهد أولوية لعملية دقيقة تعنى بالإفراج عما يقرب من 4 000 من مجموع السجناء المطلوبين من طالبان البالغ عددهم 5 000 سجين لزيادة تعزيز الثقة بين جميع الأطراف. وبالرغم من وقف إطلاق النار الذي دام ثلاثة أيام خلال عيد الفطر الذي بعث آمال مواطني بلدنا، استجابت حركة طالبان لنداءاتنا بمزيد من العنف حيث تصاعدت كثيراً الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية واستهداف المدنيين.

ونعتقد أن المجلس باتخاذ القرار 2532 (2020) يقدم الدعم إلى شعب أفغانستان في المطالبة بوقف فوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لأن نشارك جميعاً في ضرورة إيصال المساعدة الإنسانية إلى كل المحتاجين إليها. وقد حان الوقت للعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لضمان عدم تخلف أحد عن الركب وحصول جميع الفئات الضعيفة على الموارد والرعاية التي تحتاج إليها. ونؤكد مجدداً لطالبان أنها إذ تواصل هجماتها ورفضها الاستجابة لنداء الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، فإنها تتخذ قراراً برفض النداء الصريح الصادر عن مجلس الأمن، بل وتعارض مصالح أشقائنا وشقيقاتها الأفغان الذين هم في أمس الحاجة إلى إنهاء النزاع وتلقي المساعدة التي تمس حاجتهم إليها. وتواصل الحكومة الاضطلاع بدورها ويجب على طالبان الآن احترام إرادة الشعب الأفغاني وإلقاء سلاحها والعمل معنا لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي دام 20 عاماً.

وفي الختام، ترحب أفغانستان بقرار مجلس الأمن وتشيد بعزم المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين. إن جائحة كوفيد-19 تحد متعدد الأبعاد ولن يتمكن المجتمع الدولي من التصدي له بفعالية إلا باتخاذ إجراءات متماسكة تشمل جميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة ومجتمعنا الدولي. وستواصل أفغانستان العمل والاضطلاع بدورها إلى جانب جيراننا وشركائنا الدوليين، للتصدي للجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، مهير مارغريان

أود أن أشكر ألمانيا على بدء رئاستها لمجلس الأمن بمناقشة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن موضوع "الأوبئة والأمن". ونشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية على توضيحهم للترابط بين الجوائح والسلام والأمن في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونسلم بأن من شأن المخاطر الصحية العالمية أن تقوض السلام والأمن، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالفعل من النزاعات والأزمات الإنسانية. في عام 2014 أشار القرار 2177 (2014) إلى المدى غير المسبوق لتعشي وباء فيروس إيبولا في أفريقيا الذي شكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأكد قدرته على تقويض مكاسب بناء السلام والتنمية في أكثر البلدان تضررا والتسبب في تدهور المناخ السياسي والأمني.

وتفيد التقارير بأن الأزمة غير المسبوقة التي سببتها جائحة كوفيد-19 تعد أكبر تحد تواجهه البشرية منذ الحرب العالمية الثانية. وتمثل هذه الجائحة تحديا مباشرا للنظام المتعدد الأطراف بتحولها من حالة طوارئ صحية عامة إلى أزمة عالمية ذات آثار بعيدة المدى على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان. ومن بين أشد المتأثرين أولئك الأشخاص المحاصرين بالنزاعات ويزيد عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع من معاناتهم مما يعرض للخطر الحق في الحياة والصحة للسكان المتأثرين.

ويأتي نداء الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في منعطف حاسم، حيث يحتاج المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى تعبئة جهوده لمكافحة هذا المرض. ولا غنى عن إنهاء الأعمال العدائية الجارية وتوطيد نظم وقف إطلاق النار حيثما كانت قائمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، بهدف التخفيف من أثر الجائحة واحتواء انتشارها.

ونرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه، الذي يسلم بالجهود والتدابير التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بالاستجابة للأثر المحتمل لـ كوفيد-19، ولا سيما مناشدته لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي فوراً والمطالبة بوقف الأعمال القتالية بشكل عام وفوري.

وتؤيد أرمينيا تماما وبشكل لا لبس فيه نداء الأمين العام، مؤكدة أهمية مساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ووصولها إلى السكان المقيمين في المناطق المتضررة من النزاع واستعدادها لتوفير جميع الظروف اللازمة لعملهم دون عوائق. كما أعربت سلطات أرتساخ (ناغورني كاراباخ) عن دعمها لنداء الأمين العام، مؤكدة أنه إذا أريد لها أن تصمد أمام الاختبار بكرامة، فسيتعين على البشرية أن تسترشد بمبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويمكن أن تكون تدابير بناء الثقة الرامية إلى منع انتشار المرض والتخفيف من حدته فرصة، بما في ذلك بالنسبة لأطراف النزاع.

وللأسف، تواصل أذربيجان نهج استغلال الحالة الناجمة عن الجائحة لإثارة التوترات فيما يتعلق بإقليم ناغورني كاراباخ. وقد شددت أرمينيا على عدم قبول التصريحات الأذربيجانية غير البناءة والمحضة على الحرب، التي تقوض بيئة عملية السلام وتعرق تنفيذ الالتزام بإعداد السكان للسلام.

وبشكل تعطل أنشطة العمليات الميدانية المتصلة بالنزاع بسبب الجائحة مصدر قلق بالغ، لأنه قد يثير إغراء باستغلال الغياب المؤقت للوجود الدولي، بما في ذلك آليات الرصد، واللجوء إلى الأعمال العدائية. ولا تزال أرمينيا وناغورني كاراباخ ملتزمتين التزاما كاملا باتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي لعام 1994 واتفاق عام 1995 بشأن توطيد وقف إطلاق النار، اللذين ليس لهما حد زمني.

وقد رحبت أرمينيا بالنداء الذي وجهه الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الجانبين في ضوء تعليق مكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأنشطة الرصد بسبب انتشار كوفيد-19، وذلك لإعادة تأكيد التزامهما بمراعاة وقف إطلاق النار بدقة والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي من شأنه أن يزيد من حدة التوتر.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من الرسالة التي ألقاها وزير خارجية أرمينيا، زهراب مناتساكانيان، في الاجتماع الوزاري الافتراضي للتحالف من أجل تعددية الأطراف بشأن تعزيز الهيكل الصحي المتعدد الأطراف ومكافحة التدفق المعلوماتي، الذي عقد مؤخرا:

“إن أرمينيا، في ظل كوفيد-19 أو بدونه، هي من أشد المؤيدين للنظام الدولي التعاوني المتعدد الأطراف الذي يضم مؤسسات عالمية وإقليمية فعالة وتعمل على النحو المتوخى. إن أزمة النظام الصحي العالمي التي سببها فيروس كورونا الجديد هي دعوة إلى العمل، وتذكير بأن مواجهة التحدي المتمثل في مشاكل عالمية فإن الالتزام مجددا بتعددية الأطراف الفعالة أمر حتمي”.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة، يشار علييف

أود في البداية أن أهني وفد ألمانيا على توليه رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

ترحب أذربيجان باعتماد مجلس الأمن الذي طال انتظاره أمس للقرار 2532 (2020)، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "صون السلام والأمن الدوليين". من المهم أن يحظى قرار بشأن مسألة بهذه الخطورة والإلحاح بتوافق آراء أعضاء مجلس الأمن.

ونقدر أذربيجان أيضا تقديرا عاليا لقيادة الأمين العام وجهوده في الاستجابة للأزمة.

يتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات مشتركة للتصدي بفعالية وفي الوقت المناسب للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي وسط هذه الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال جهود متضافرة ومشتركة ترمي إلى التغلب على التجزؤ، وتعزيز التعاون، وإبراز الدور المركزي للأمم المتحدة في توفير التوجيه من أجل بذل جهود دولية ووطنية فعالة.

ولا تدخر أذربيجان جهدا للإسهام في تعزيز التضامن الدولي، وتعزيز تعددية الأطراف وحشد الدعم والموارد. وقدمت حكومة أذربيجان تبرعين إلى منظمة الصحة العالمية وقدمت أيضا معونة إنسانية عاجلة إلى 29 بلدا من البلدان المتضررة من هذه الجائحة.

وبمبادرة من رئيس جمهورية أذربيجان، فخامة السيد إلهام علييف، عُقد مؤتمر القمة الاستثنائي لمجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية في 10 نيسان/أبريل 2020، عن طريق التداول بالفيديو، حول موضوع "التضامن والتعاون في مكافحة جائحة كوفيد-19". وأصبح مؤتمر القمة من أوائل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تدعو إلى توسيع التعاون واتخاذ تدابير مشتركة عاجلة لمنع انتشار هذه الجائحة والقضاء عليها.

ووثجت مبادرة أخرى لرئيس أذربيجان، طرحت بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، بعقد اجتماع قمة عبر الإنترنت، في 4 أيار/مايو، لفريق الاتصال التابع للحركة استجابة لكوفيد-19 تحت شعار "متحدون ضد جائحة كوفيد-19" بغية تقييم آثار المرض وتحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتدابير العلاج المحتملة وتدابير المتابعة عملية المنحى.

واقترح رئيس أذربيجان، في بيانه أمام الاجتماع، أن يطلب، باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن جائحة كوفيد-19، عن طريق التداول بالفيديو، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وعقب الخطوات الأخرى المتخذة، ووفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، أعربت أغلبية الدول الأعضاء من جميع المناطق والمجموعات السياسية عن تأييدها للمبادرة. وتنعقد الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون للجمعية العامة في 10 تموز/يوليه.

إن القرار 2532 (2020)، الذي اتخذ أمس، يعتبر أن المدى غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 من المرجح أن يعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين، ويطالب بصفة خاصة بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ويدعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الدخول فورا في هدنة إنسانية دائمة.

ونظراً إلى أن اتفاقات وقف إطلاق النار أداة هامة لوقف الأعمال العدائية والعمل الإنساني، فيجب تنفيذها بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سريعة. ومن المؤسف أن السلام الزائف وإعلان الالتزام بالهدنة ووقف إطلاق النار من بين الوسائل التي كثيراً ما يستخدمها المعتدون، في بعض حالات النزاع المسلح، إلى جانب إساءة تفسير أهداف المبادئ الإنسانية، في محاولات لتجميد المكاسب العسكرية التي تحققت نتيجة الاستخدام غير المشروع للقوة وغير ذلك من الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهكذا، وعلى مر السنين منذ إقرار وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في عام 1994، دأبت القوات المسلحة لأرمينيا على انتهاك وقف إطلاق النار، مستهدفة مدناً وقرى في أذربيجان تقع على طول خط المواجهة والحدود بين الدولتين، لشن هجمات مباشرة وعشوائية. ولا تزال هذه الهجمات مستمرة رغم نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، اتبعت أرمينيا السياسة المتعمدة لتوطيد الوضع الراهن للاحتلال، بما في ذلك عن طريق تعزيز قوتها العسكرية في الأراضي المستولى عليها وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والمادي، في انتهاك واضح للقانون الدولي. ولم تقنع عملية السلام الجارية ولا حالة الطوارئ الصحية العامة على الصعيد العالمي المعتدي بوقف الأنشطة غير القانونية.

بل على العكس من ذلك، ففي 31 آذار/مارس و 14 نيسان/أبريل أجرت أرمينيا بشكل غير قانوني ما يسمى بانتخابات في منطقة ناغورنو كاراباخ المحتلة من أذربيجان، وبذلك أظهرت مرة أخرى بوضوح أن أرمينيا تُخضع رفاه وسلامة الناس للمصلحة السياسية، في تجاهل تام للأخلاق العامة وانتهاك للقانون الدولي الإنساني. ولذلك فإن أرمينيا بشأن تأييدها المزعوم لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والتزامها به ليس سوى زيف مطلق. ولا شك في أن هدف أرمينيا ليس إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة المحتاجين، بل منع أكثر من 700 000 من الأذربيجانيين المهجرين قسراً من العودة إلى ديارهم واستعمار الأراضي التي طهرتها عرقياً واحتلتها.

وعلى مدى السنوات الـ 75 التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة، تم عمل الكثير فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية وحل النزاعات والقضاء على الاستعمار وإعادة الأمل إلى المتضررين من الحرب والعنف وعدم الاستقرار. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات جسام، بما في ذلك استمرار تجدد النزاع وزيادة مستويات النزوح وأعمال العنف بدافع الكراهية. فلا تزال الشعوب في جميع أنحاء العالم تعاني من الاحتلال الأجنبي الذي طال أمده والتطهير العرقي وانعدام المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ويجب عدم نسيان النزاعات التي طال أمدها وآثارها السياسية والعسكرية والإنسانية. ويجب أن يكون احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من أي جهود لمعالجة حالات النزاع وآثارها الإنسانية السلبية.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، جمال فارس الرويعي

[الأصل: بالعربية]

بدايةً يطيب لي أن أتقدم بالشكر للوفد الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية، رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، على عقد هذه الجلسة المهمة في وقت يواجه فيه العالم أحد أسوأ الأزمات الصحية العالمية، التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتؤثر على البلدان الأقل نمواً والفئات الأكثر ضعفاً خاصة أولئك المتضررين من النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم. ونرحب بترؤس معالي السيد هايكو ماس، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، هذه الجلسة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد بيتر ماويرر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة أميرة الفاضل محمد الفاضل، مفوضة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الإفريقي.

إن النطاق غير المسبوق لمستوى تأثير جائحة فيروس كورونا على العالم يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما أقر به قرار مجلس الأمن 2532 (2020) الذي اتخذ بالإجماع يوم أمس. وتسببت جائحة فيروس كورونا بشكل مباشر في حالة طوارئ عالمية راح ضحيتها أكثر من نصف مليون فرد في مختلف أنحاء العالم.

كما أثرت الجائحة بشكل أخص على الدول المتضررة من النزاعات المسلحة، حيث تساهم الأوضاع على الأرض وأعمال العنف وعدم الاستقرار في تقويض الجهود لمكافحة الجائحة والقضاء عليها، حيث أن غالبية هذه الدول تعاني من قطاع صحي مدمر بسبب سنوات من النزاع. كما أن تكسب اللاجئين والنازحين في المخيمات، الذين تشكل النساء والأطفال غالبيتهم، يزيد من احتمال تفشي الفيروس نظراً لصعوبة تطبيق إجراءات التباعد، علاوةً على أنه يفاقم من معاناتهم بسبب الصعوبات التي قد تضعها الجائحة أمام إيصال المساعدات الإنسانية. ومن هذا المنطلق، دعمت مملكة البحرين الدعوة المخلصة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لوقف عالمي فوري لإطلاق النار وترسيخ الجهود الدولية لمواجهة والقضاء على فيروس كورونا.

كما تجدر الإشارة إلى أن للجائحة آثاراً وخيمةً على المدنيين المتوسط والبعيد، حيث أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على الجائحة قد تتسبب في مفارقة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار مما يندرج بإمكانية نشوب نزاعات مسلحة في بعض الأماكن أو بإمكانية اشتداد النزاعات الدائرة حالياً، وهو ما سيزيد من المعاناة الإنسانية ويهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير للخطة التي أطلقها الأمين العام لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لفيروس كورونا.

إن جائحة مرض كورونا تمثل في الوقت الحاضر تحدياً إلا أنها كذلك فرصة مواتية، لا لأنها أظهرت قيمة التعاون والتضامن وحسب ولكن أيضاً لأنها سلطت الضوء على مدى الترابط بين الدول ومدى اعتمادها على بعضها البعض. وهذا يؤكد على أهمية التعاون والعمل الجماعي على كافة الأصعدة وتنسيق الاستجابة الدولية برعاية المنظمات الدولية المختصة كالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، مع التنويه في هذا الصدد بأن التعاون الإقليمي الفعال هو عنصر أساسي في تعددية الأطراف، وهو ما نص عليه

الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن أن تنتج التعددية إذا كان هناك مسافات فاصلة بين الدول والهيئات العالمية، مما يؤكد على أن الجانب الإقليمي أمر حيوي ويمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في التغلب على التحديات المشتركة، كما أن تعددية الأطراف والاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي يشكلان جانبين مهمين في التعاون خلال هذه الظروف.

وختاماً، تؤكد مملكة البحرين دعمها للجهود الرامية لمواجهة والقضاء على تفشي جائحة مرض فيروس كورونا بما يصب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ويصون السلم والأمن الدوليين لتتعم شعوب العالم بالرفاه والازدهار.

المرفق 20

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكركم سيدي الرئيس والرئاسة الألمانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المعقودة في الواقع الافتراضي. كما نشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية على مشاركتنا رؤاهم القيمة.

لقد قلبت جائحة فيروس كورونا العالم بأسره رأساً على عقب. وقد أدى عدم وجود استجابة كافية ومستدامة إلى تجاوز الأزمة نطاق القطاعين الصحي والاجتماعي-الاقتصادي. وقد باتت تؤثر على المجال السياسي. كما أن الجائحة قد حذت من الوساطة الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل السلام ومن عمل البعثات السياسية الخاصة. كما أن الإصابات بين المستجيبين في الخطوط الأمامية ولا سيما موظفي إنفاذ القانون وغيرهم من أفراد القطاع الأمني ومرضى القوات لها تأثير أيضاً. تسبب كل هذه العوامل اضطراباً في السلم والأمن على الصعيدين الوطني والعالمي.

وقد باتت بعض الآثار الأمنية الثانوية المترتبة على الجائحة واضحة بالفعل. إن العنف ضد النساء والأطفال في ازدياد؛ وتزايد جرائم الفضاء الإلكتروني والأنشطة الإجرامية القائمة على الإنترنت؛ كما أن البطالة الهائلة والصدمات الاقتصادية الأخرى تضرب بالفعل بشدة. ويمكن أن يؤدي فقدان الوظائف أو الدخول، دون أمل في العودة إلى العمل، إلى زيادة الأنشطة الإجرامية والمعادية للمجتمع، فضلاً عن التهديدات الأمنية الأخرى. وقد تعطل عمل منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم للنساء وغيرهن من المجتمعات المحلية الضعيفة. كما أن هذه الجائحة تسبب مزيداً من الضعف للعمال المهاجرين العائدين. وتزيد أوجه عدم اليقين الاقتصادي من مواطن الضعف لدى قطاعات معينة من السكان، مما يؤدي إلى استغلالها بأيدي شبكات الجريمة المنظمة. وبما أن هذه الجريمة المنظمة هي في معظمها عبر وطنية وعابرة للحدود بطبيعتها، فإن الآثار لن تكون محصورة داخل حدود أي بلد أو منطقة بعينها. وهناك بعض الآثار الأمنية محددة السياق لجائحة فيروس كورونا التي يحتاج المجلس إلى أن ينظر فيها عن كثب.

أولاً، في الأوضاع الإنسانية، يفاقم مرض فيروس كورونا اليأس والقنوط لدى الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو في تجمعات بشرية أخرى. إن نقص المساعدات الإنسانية أو محدودية إماداتها بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة يفرض تحديات أكبر. ومع ذلك، يمكن أن تنشأ تحديات أكبر بسبب تباطؤ العمليات السياسية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة. فعلى سبيل المثال، أوقفت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة برامج إعادة التوطين في معظم الحالات على الصعيد العالمي. ففي الشهر الماضي، وفي إشارة إلى أزمة الروهينغا، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في إحاطته المقدمة إلى المجلس:

“وما يقلقني هو وجود شعور متزايد بين اللاجئين بأن لا حلول في الأفق - وأن الحلول، لا سيما فيما يتعلق بالعودة إلى ميانمار، لا تزال بعيدة المنال. إننا نرى هذا اليأس ونضاعف برامجننا المتعلقة بالصحة العقلية لأن الناس في الحقيقة يائسون للغاية.” (S/2020/560، المرفق الأول، الصفحة 8)

والواقع أن الروهينغا، وخاصة الشباب منهم، يستسلمون تدريجياً للإحباط واليأس، ويمكننا جميعاً أن نتخيل بسهولة ما يمكن أن يؤدي إليه هذا اليأس.

ثانياً، فيما يتعلق بسياسات النزاع، فإنه يلحق أذى مضاعف بالمدنيين المحاصرين في حالات النزاع بسبب كوفيد-19. وبينما تتأثر الهياكل الأساسية الصحية بالفعل جراء النزاعات، تستمر معاناة المدنيين من تهديدات متواصلة تتمثل في خطاب الكراهية وكره الأجانب والسجن، فضلاً عن حالات التشريد المحتملة. وعلى الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لا تزال النزاعات الفتاكة تسبب الدمار في بعض أجزاء العالم. وفي منطقتنا، يمكن لعمليات التطهير في ولاية راخين أن تسبب المعاناة للمدنيين وربما تكرر نزوحهم. وقد يرغب المجلس في أن يحيط علماً على النحو الواجب بهذه المسألة الهامة من أجل استباق أزمة أخرى محتملة في ولاية راخين.

ثالثاً، في حالات حفظ السلام، حتى أثناء انتشار الجائحة، يستجيب حفظة السلام التابعون لنا لنداء الواجب وينفذون عمليات السلام التي جرى تكليفهم بها. وعلاوة على ذلك، فإنهم يضطلعون بمسؤوليات إضافية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى احتواء انتشار الجائحة. وفي سياق هذه العملية، فإنهم يصبحون هم أنفسهم في خطر، مما يعرضهم للخطر أكثر من أي وقت مضى. وقد يؤدي إدماج التأهب للجوائح في التخطيط المستقبلي لبعثات حفظ السلام وفي تحديد ولاياتها إلى تحقيق تقدم كبير في ضمان سلامة حفظة السلام.

وربما تكون هذه الجائحة وآثارها الأمنية، والأهم من ذلك، محدودية استخدام الحلول العسكرية لهذه التحديات الأمنية، قد أبرزت ضرورة إعادة التفكير في مفهوم الأمن برمته. ويجب أن يكون الأمن شاملاً حقاً. ولمعالجة الآثار الأمنية المترتبة على الجائحة، فإن أكثر ما نحتاج إليه هو التضامن والتعاون العالميان، فضلاً عن تلاقي الإرادة السياسية. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء قادرة على حل الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن. وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة توظيف الموارد.

إن مشاركة جميع أصحاب المصلحة أمر حتمي. وبعد اتخاذ القرار 2532 (2020) الآن، ينبغي أن يكون مجلس الأمن في وضع أفضل لحشد الدعم لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويمكنه أن يطلب من جميع أطراف النزاع احترام وقف العنف والأعمال العدائية. ويتعين على المجلس، في المقام الأول، أن يفي بمسؤوليته عن طريق التصدي للتحديات الأمنية القائمة والتقليدية قبل أن تتفاقم بسبب كوفيد-19 وتتحول إلى تحديات أمنية جديدة.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة ، صمويل مونكادا

نود أولاً أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمعالجة هذه المسألة الهامة، لا سيما في المرحلة الراهنة. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي على الإحاطات القيمة للغاية التي قدموها. غير أننا نأسف لأن هذه الفرصة المواتية قد ضاعت دون الاستماع مباشرة إلى منظمة الصحة العالمية، التي لا يزال دورها محورياً في الكفاح العالمي الذي نخوضه جميعاً اليوم ضد هذا المرض الفتاك.

في عالم تهزه بالفعل النزاعات المسلحة، بما فيها نزاعات طال أمدها، وكذلك التهديدات التي يشكلها الإرهاب وتغير المناخ، من بين أمور أخرى، تمثل الأزمة الإنسانية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً غير مسبوق للنظام الدولي، وربما لصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، نود من البداية أن نؤكد تفضيلنا لمعالجة هذه المسألة، التي تؤثر علينا جميعاً على قدم المساواة ودون تمييز، في إطار الجمعية العامة، التي هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً.

ومن المؤكد أن الجائحة الحالية هي أحد أكثر التحديات إلحاحاً التي يواجهها العالم الآن في ضوء تداعياتها العديدة وآثارها المدمرة. إنها أسوأ جائحة تصيب البشرية خلال المائة سنة الماضية. ومن ثم، فإن التصدي لها يتطلب بلا شك عملاً جماعياً ومنسقاً وحاسماً من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي من خلال نهج قائم على التعاون المتعدد الأطراف والتضامن الدولي، أي نهج يضع الإنسان في صميم العمل السياسي.

ولهذا السبب، نشعر بقلق بالغ إزاء سعي بعض الدول ليس إلى تسييس الفيروس فحسب، بل أيضاً إلى استغلال فترة الاضطرابات العالمية هذه من أجل النهوض بسياساتها المتمثلة في الاستعمار الجديد ودق طبول الحرب، وهي أمور تنتهك جميعها القانون الدولي والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بغية الحصول على مزايا جيوسياسية، حتى إن كان ذلك يعني التضحية بشعوب بأسرها تتعرض حالياً لأعمال إبادة من خلال التطبيق غير القانوني لتدابير قسرية من جانب واحد وتنفيذ عمليات للتضليل والدعاية وشن أعمال عدوان تشمل استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

منذ اللحظة التي أعلنت فيها منظمة الصحة العالمية أن عدوى كوفيد-19 قد أصبحت جائحة، اتخذت حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس سلسلة من التدابير لضمان حماية ورفاه الشعب الفنزويلي، بما في ذلك حقه في الصحة والحياة، فضلاً عن التعاون مع الجهود العالمية الرامية إلى احتواء انتشار هذا المرض الرهيب.

واليوم، وعلى الرغم من وقوعنا في منطقة تُعتبر مركز الجائحة وعلى الرغم من حملة العدوان التي يتعرض لها بلدنا بشكل غير إنساني ومتعمد كجزء من سياسة منهجية قوامها أقصى قدر من القسوة المتعمدة، فإن فنزويلا، وإذا نظرنا إلى حالتها بشكل خاص في ضوء العقوبات التي تواجهها والتي تشمل نهب أصولنا ومواردنا في الخارج، بما في ذلك احتياطات الذهب المودعة في مصرف إنكلترا، والتي تستهدف استغلال آلام وصحة الشعب الفنزويلي للترويج لانقلاب، تسجل أدنى معدل لانتشار العدوى وأقل أعداد حالات الإصابة المؤكدة بمرض كوفيد-19 لكل مليون نسمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي في الطليعة من حيث عدد الاختبارات التي أجريت لكل مليون نسمة في منطقتنا.

وقد تحقق نجاح استراتيجيتنا الوطنية، الذي تخفيه حملات الدعاية والمعلومات المضللة، بفضل إدراك حكومة بلدنا سريعا لحجم حالة الطوارئ الصحية، فضلا عن التضامن والمساعدة التقنية المقدمة من مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، من أجل ضمان فعاليتها وتقيدها بالبروتوكولات الدولية الموضوعة.

وفي هذا الصدد، نغتتم هذه الفرصة للتعبير بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، سواء من خلال هيئاتها الرئيسية أو وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، من أجل تصميم وتنفيذ استجابة شاملة ومنسقة في التصدي لكوفيد-19. ونعرب عن تقدير خاص لمنظمة الصحة العالمية ومديرها العام، اللذين نجدهما دعمنا الكامل، إدراكا منا لجهودهما في قيادة عملية صياغة وتنفيذ سياسات تتلاءم مع مختلف السياقات والحقائق الوطنية. ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة في المرحلة الراهنة لمواصلة تقديم كل الدعم الممكن لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك الدعم المالي، من خلال موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها. ومن ثم، فإننا نرفض رفضا قاطعا جميع الخطب التحريضية التي تهدف إلى التكرار للدور الهام الذي لا تزال المنظمة تضطلع به في مكافحة ما هو اليوم عدونا المشترك، وكذلك أي قرار تعسفي يهدف إلى إضعاف أدائها.

إن اعتماد التدابير اللازمة لمنع انتشار الفيروس لا يدل فقط على كون الدولة مسؤولة وقادرة على العمل لصالح سكانها، بصفتها الجهة الضامنة لسلامتهم ورفاههم، بل يدل أيضا على مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي والجهود العالمية الجارية لمكافحة الجائحة وتقديرها لها - مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من المستحيل، في العالم المترابط الذي نعيش فيه، أن نجح في هذه المعركة على انفراد. ولذلك فإن عدم تحلي دولة واحدة بالمسؤولية في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب يشكل تهديدا لأمن مناطق بأكملها، مما يزيد من خطر انتشار الفيروس إلى أجل غير مسمى.

وفي هذا الصدد، نغتتم فنزويلا هذه الفرصة للتعبير بالإهمال الإجرامي الذي أبدته حكومة البرازيل في التصدي لجائحة كوفيد-19، مما يعرض حياة الملايين داخل ذلك البلد وخارجه للخطر الشديد، مع تقييد الإجراءات التي تتخذها حكومتنا الوطنية في نفس الوقت للسيطرة على انتشار المرض وعواقبه المدمرة. إن هذه الكارثة تحدث في وقت تشهد فيه حدودنا مع ذلك البلد حركة نشطة للأشخاص، حيث يعود طوعا إلى فنزويلا آلاف المهاجرين الفنزويليين - الفارين من التمييز وكرهية الأجانب وغيرهما من أشكال التعصب ذات الصلة التي وقعوا ضحايا لها في ذلك البلد المجاور. ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى انتشار الفيروس في أراضينا الوطنية، على الرغم من البروتوكولات التي يجري تنفيذها حاليا على حدودنا.

إن تجاهل تعددية الأطراف خلال أزمة مثل هذه هو موقف غير مسؤول ولا يمكن التسامح معه أو تشجيعه، لأنه يعرض للخطر رفاه جميع الشعوب. ولا يمكن التغلب على هذه الجائحة إلا من خلال السلوك المسؤول لجميع الدول، واستنادا إلى قدرتها على تنسيق السياسات الرامية إلى الوقاية من كوفيد-19 والقضاء عليه.

ولا يمكننا أن نختم بياننا من دون الإشارة إلى مسألتين رئيسيتين. أولا، وإذ ندرك الحاجة إلى تهيئة بيئة دولية تمكنا من دحر الجائحة معا، فإننا نؤكد من جديد دعمنا لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع النزاعات. ثانيا، نجدد دعوتنا إلى مضاعفة الجهود من أجل التطوير الفوري للقاح أو

غيره من العلاجات الطبية الآمنة ضد كوفيد-19. ولا يمكن اعتبار ذلك إلا منفعة عالمية عامة، والضمان الوحيد للسيطرة الفعالة على الجائحة في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد دعمها لعمل الأمم المتحدة، وترى أن معالجة هذه المسألة بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، رغم نطاقها غير المسبوق، لا يمكن قبولها إلا بالاقتران مع فرضية أن عدم المساواة هو السبب الرئيسي للعنف. وعلاوة على ذلك، إذا رغب مجلس الأمن في العمل بشكل بناء لمنع نشوب النزاعات في المستقبل، فعليه إذن أن يدين ويكافح التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية، التي تمثل شكلا إجراميا من أشكال العنف العشوائي ضد شعوب بأكملها، والتي تشكل اليوم أحد الأسباب الرئيسية لعدم المساواة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد والأغذية والأدوية اللازمة لمكافحة هذه الجائحة. ولا يمكننا التغلب معاً على فيروس كوفيد-19 الذي لا يعرف حدوداً أو تمييزاً من أي نوع إلا من خلال عملنا معاً، بدون حسابات سياسية وبروح حقيقية من التعاون.

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

تشكر كندا ألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الجائحات والأمن.

وقد تناول مجلس الأمن أزمات صحية من قبل، حيث استجاب لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللايبولا في غرب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تهديدا متعدد الأوجه له عواقب كبيرة على السلم والأمن الدوليين، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى بالنسبة لمجلس الأمن.

وترحب كندا باتخاذ القرار 2532 (2020)، الذي يؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم كوفيد-19. ويجب على المجلس أن يكفل التنفيذ الكامل لهذا القرار الحاسم الذي طال انتظاره.

ونقدر كندا أيضا تقديرا عميقا الدور القيادي والتنسيقي لمنظمة الصحة العالمية في التصدي لكوفيد-19. والنظام الدولي القائم على القواعد أساسي لمساعدتنا على إنجاز ما لا يمكن لأي بلد أن يحققه بمفرده. وفي معرض التصدي لكوفيد-19، تظل كندا ملتزمة التزاما كاملا بتعددية الأطراف والتعاون العالمي المتعدد القطاعات في مجال الأمن الصحي لضمان صحتنا الجماعية وازدهارنا وأمننا.

وبينما ركزت جائحة كوفيد-19، الاهتمام العالمي على الأثر المدمر للأمراض المعدية، فإن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الصحي في العالم ليست جديدة. ففي الأسبوع الماضي فقط، طوت جمهورية الكونغو الديمقراطية صفحة معركة ضد الإيبولا دامت نحو عامين. وفي السنوات الأخيرة، تعرضت دول ومناطق أخرى لتفشي أمراض مدمرة أخرى. وتكشف تلك الأمراض المتفشية والجائحات والأوبئة، مجتمعة، حقيقتين لا يمكن إنكارهما.

أولا، تدعو الحاجة إلى المزيد من العمل لبناء القدرات على منع جميع أشكال مخاطر الأمراض المعدية، سواء كانت طبيعية أو عرضية أو متعمدة، والكشف عنها والاستجابة لها. وقد أورد الأمين العام غوتيريش في كلمته أمام المجلس في 9 نيسان/أبريل، مجموعة من التهديدات الأمنية الناجمة عن الجائحة، ومنها مخاطر الإرهاب البيولوجي المتزايدة. وفي هذا السياق، ظل برنامج كندا للحد من مخاطر الأسلحة، منذ ما يقرب من عقدين، يقدم برامج ملموسة للمساعدة في بناء القدرات في مجال الأمن الصحي كجزء من إسهامنا في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، بقيادة مجموعة الدول السبع. وفي حين لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فإن عمليات بناء القدرات التي يقوم بها برنامج كندا للحد من مخاطر الأسلحة يدعم المواجهة العالمية لكوفيد-19، بما في ذلك المختبرات البيولوجية في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي، ونظام للإنذار المبكر بالأمراض المعدية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يركز المزيد من الاهتمام على الأمن الصحي العالمي. والمناقشة المفتوحة التي تجري اليوم عن طريق التداول بالفيديو هي خطوة أولى جيدة بالترحيب. وينبغي للمجلس أن ينظر في عقد جلسات إحاطة إضافية بشأن آثار التحديات التي يواجهها الأمن الصحي العالمي على السلام والأمن الدوليين. وقد انضمت كندا مؤخرا إلى جمهورية كوريا والدانمرك وقطر وسيراليون لإنشاء مجموعة

أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي. والرؤساء المشاركون للمجموعة، التي تتألف من 41 عضواً من جميع المناطق، مستعدون لمساعدة المجلس على النظر بصورة شاملة في مسألة الأمن الصحي العالمي من الآن فصاعداً.

ويؤثر كوفيد-19 على حياة الناس وسبل عيشهم في كل مكان، وستكون له تداعيات على عمل مجلس الأمن لسنوات عديدة قادمة.

إن الجائحة أزمة ذات عواقب إنسانية خطيرة. ويؤثر كوفيد-19 على النساء والأطفال تأثيراً أشد خطورة، إذ يتعرضون بالفعل للفقر والاستبعاد والتهميش بشكل أكثر حدة، ويتضررون بشكل غير متناسب أثناء النزاعات المسلحة وفي حالات الطوارئ الإنسانية. وكذلك يتضرر بصورة متناصفة أيضاً المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وذوو الإعاقة والمنتمون إلى الشعوب الأصلية وغيرهم من الأقليات، ويواجهون خطر زيادة الوصم والتهميش واتخاذهم كبش فداء.

ولهذا السبب يجب أن يركز مجلس الأمن على حماية الفئات الأضعف لكفالة عدم مواجهة المدنيين لتحديات مضاعفة بسبب كوفيد-19. ويجب أن يكون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أيضاً في صميم التصدي للجائحة. ويجب أن تستمر المبادرات التي تدعم حقوق ورفاه صحة النساء والفتيات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والمنتمين إلى الشعوب الأصلية، وجميع المجتمعات الضعيفة، في تلقي الاهتمام والتمويل الكافيين. كما يفاقم كوفيد-19 أيضاً حالات الطوارئ الإنسانية القائمة. وتعمل كندا مع شركائنا للاستجابة لاحتياجات أضعف الفئات والبلدان الأكثر تضرراً. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى الهياكل الأساسية الصحية لمنع انتشار كوفيد-19، بما في ذلك في سياق النزاعات وفي مراكز الاحتجاز. وتحث كندا شجاعة جميع العاملين في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية، الذين يواصلون، رغم تعرضهم لمخاطر شخصية، تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين. وتدين كندا بشدة جميع الهجمات الموجهة ضد العاملين في المجال الطبي والإنساني والمرافق الخاصة بهم.

كما إن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في بناء السلام في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات معرضة للخطر أيضاً. وتستفيد كندا من دورها بصفتها رئيس لجنة بناء السلام للتركيز على المخاطر التي تشكلها الجائحة على بناء السلام. وهناك توافق قوي في الآراء بشأن أهمية الاستجابات المتسقة والشاملة لمختلف الركائز والمراعية لظروف النزاع، وهي ضرورية لضمان عدم عودة البلدان الخارجة من النزاعات إلى حالة عدم الاستقرار والعنف.

وإن الجائحة قد تسهم في زيادة عدم الاستقرار في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فإن دور عمليات الأمم المتحدة للسلام حيوي للغاية. وتقدر كندا الخدمة والتضحيات الاستثنائية التي قدمها الأفراد المدنيون والموظفون النظاميون المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة للسلام أثناء هذه الجائحة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على ضمان سداد الاشتراكات المقررة في وقتها وبشكل كامل وعلى تيسير حركة موظفي الأمم المتحدة وموادها عبر الحدود الدولية.

ويجب علينا أيضاً أن نركز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، التي ستؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وعكس مسار المكاسب الإنمائية وتغذية الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار.

وستواصل كندا، في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها الذي عقد في 28 أيار/مايو، إيجاد حلول ملموسة لحالة الطوارئ الإنمائية التي سببها كوفيد-19. فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وضمان استعادة جميع البلدان عافيتها وإعادة بنائها بشكل أفضل.

إن كندا ملتزمة ببذل جهود عالمية قوية ومراعية للمنظور الجنساني لوقف كوفيد-19 ومعالجة آثاره المدمرة والمتعددة الأوجه على الناس في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك استضافة اجتماعات منتظمة لفريق تنسيق لوزراء الخارجية معني بكوفيد-19 لتنسيق الجهود العالمية والمشاركة، إلى جانب المملكة المتحدة، في قيادة فريق اتصال لوزراء التنمية لضمان اتساق وفعالية المساعدة الدولية. كما نعمل مع الشركاء الدوليين لإبقاء سلاسل الإمداد مفتوحة ودعم الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وستواصل كندا، مسترشدة باعتبارات الإنصاف ودعم الفئات الأضعف، دفع التعاون المتعدد الأطراف للحد من خطر كوفيد-19 على السلام والأمن وغير ذلك من تحديات الأمن الصحي التي تواجه الجميع.

المرفق 23

بيان بعثة شيلي الدائمة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، التي تتعدّد بعيد قرار الأمس بشأن القرار 2532 (2020) الذي طال انتظاره، فيما يتعلق بأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن الدوليين. ونشعر بنفس القدر من الامتنان لتونس وفرنسا على جهودهما الدؤوبة والمستمرة في مواصلة الدفع قدماً بالعمل المقترح في القرار والنجاح في نهاية المطاف في توحيد المجلس في وقت تمس الحاجة فيه إلى ذلك.

تتضم شيلي إلى المجتمع الدولي في البحث الجماعي عن وسيلة للتصدي لكوفيد-19. ونرحب بقرار المجلس لأننا شهدنا، بفزع، في تقارير الجلسات عمق الأزمة الإنسانية والزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان والأثر غير المتناسب الذي خلفه كوفيد-19 على النساء والفتيات.

واليوم، في خضم هذه الجائحة، فإن أكثر من 70 مليون شخص، أي ما يعادل 1 في المائة من سكان العالم، لاجئون. وقد ازداد، وفقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطر التعذيب وسوء المعاملة، لا سيما في السجون، فيما يتزايد العنف الجنساني وتصير الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة محدودة.

ونتفأق أوجه الضعف هذه بسبب الجوائح، ونحن نتشاطر القلق من أن الجائحة الحالية قد تمحو الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس على أرض الواقع. ونشدد على أهمية مضاعفة التزامنا الجماعي حتى يصبح التعاون الدولي والتضامن والتنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة قوتنا الدافعة في تنفيذ ولاياتنا.

ويجري الآن أكثر من أي وقت مضى اختبار آلية إصلاح الأمم المتحدة الذي بدأ منذ بعض الوقت. ومن هنا، تأتي أهمية توافر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات. ونقدر في ذلك الصدد حملة الأمانة العامة لمكافحة الأخبار الكاذبة، خاصة في الميدان، لأن هذه الأخبار يمكن أن ترزع السلام في المناطق المضطربة وتعمق النزاعات.

وبالمثل فإننا ندعو، باستخدام المحاور الأربعة التي تم ترتيبها كأولوية في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام خلال الجائحة، إلى الحفاظ على معايير الأداء في البعثات من دون إهمال الشفافية والمساءلة، متذكّرين أن معايير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ووحداتها وشرطتها أساسية لتنفيذ الولايات.

ونعلم أنه يجب علينا أن نركز على إعطاء الأولوية لحياة المدنيين وحمايتهم. ولكننا نعلم كذلك أن هذا لا يمكن أن يتم إذا تعرض وجود الأمم المتحدة في الميدان للتهديد.

وتؤيد شيلي دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار وتردد ما ذهبت إليه البلدان الأخرى في إعطاء إشارة على التزام متعدد الأطراف في ذلك الصدد بالمشاركة في المبادرات الرامية إلى دعم الأمين العام وضمان استجابة كامل منظومة الأمم المتحدة بصورة متسقة وفعالة وحسنة التوقيت لكوفيد-19، بما في ذلك جميع التعقيدات المرتبطة بالمرض.

والآن لدينا إرادة مجلس الأمن وقراره بتعزيز هذه الإشارة إلى الوحدة والتماسك متعددي الأطراف. ونعتقد كذلك أن هذا سيؤثر على المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، حيث أن هذه الجائحة قد أصبحت، على حد تعبير نسيم طالب، "بجعة سوداء" - تحد غير متوقع يخلف آثارا جذرية في كل مجال من مجالات الحياة البشرية على نطاق عالمي. ونشاهد كيف أنها لا تزال تنتشر وتهدد بالظهور من جديد في أماكن بدا أنها مرت بالفعل بما هو أسوأ. ولا يزال هذا الأمر وغيره من الأخطار التي تهدد الصحة العالمية قائما.

وفي مواجهة جائحة كوفيد-19 يجب أن نضاعف الجهود لمكافحتها، وهو أمر سيكون صعبا جدا دون الإطار العالمي الذي يوفره هيكل الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نتوقع المستقبل، ولكن يمكننا أن نبني نظاما متعدد الأطراف أقوى وأكثر مرونة واستدامة.

في كل يوم نتعلم شيئا جديدا عن كيفية تطور هذا الجائحة. وإننا بحاجة إلى التعاون الدولي لتجاوز الجهود الفردية لكل دولة وتبادل الخبرات. وقد دفعتنا جائحة كوفيد-19 إلى البحث عن مجالات جديدة وأدوات متعددة الأطراف لضمان استجابات حسنة التوقيت وقنوات إمداد طبية تعمل بسلاسة وبصورة منصفة. وتؤمن شيلي إيماننا راسخا، في ذلك السياق، بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف التزامه بتنسيق أفضل الممارسات والتحالفات في ميادين الوقاية والتأهب والتصدي المتعدد الأبعاد للجوائح وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

ولذلك، يجب علينا أن نحافظ على التدفق الحر للمنتجات وسلاسل الإمداد وأن نعزز إمكانية الوصول إلى الأسواق وأن نضمن نقل التكنولوجيا والممرات الإنسانية التي تمكن من التنقل البشري لمن يواجهون إغلاق الحدود. ويجب علينا كذلك أن نضمن الدعم اللازم من المنظمات المالية الدولية لمساعدتنا على تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الهائلة المرتبطة بالجائحة.

ولهذا السبب، كانت شيلي نشطة جدا - في نيويورك وجنيف - في تقديم مقترحات تكميلية مختلفة لمعالجة المسائل التي سبق ذكرها. ونشكر مسبقا الوفود التي أعربت عن دعمها ورغبتها في المضي قدما بتلك المبادرات، ونأمل أيضا أن نوضح قدر الإمكان أي شكوك واستفسارات. وإننا على ثقة من أننا سنحظى بالدعم اللازم لتحسين الاستجابة العالمية للجوائح، التي ندرك أنها ستظل تعصف بعالم القرن الحادي والعشرين، وتعزيز استعدادنا لها.

ليست لدينا كل الإجابات، ولكن بما أن تحدياتنا مترابطة، فيمكننا أن نعمل معا للتصدي لها من خلال تعزيز تعددية الأطراف والتزامنا تجاه المنظمة. ويجب أن نصغي إلى الشعوب وأن نعمل معها حتى لا تكون استجابتنا جماعية فحسب، بل مشروعة وتمثيلية أيضا. ويجب أن تستغل تعددية الأطراف هذه الفرصة لإثبات أنها قادرة على التعامل بفعالية مع الأزمات العالمية.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كاراسو

[الأصل: بالإسبانية]

تهنئ كوستاريكا ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وتقدر إسهامات الأمين العام أنطونيو غوتيريش وغيره من المتكلمين في جلسة اليوم.

وبينما يكتسح فيروس غير مرئي الكوكب دون مراعاة حجم الأمم أو ثروتها أو مستوى تطورها، فقد كان من دواعي قلقنا أن مجلس الأمن لم ينضم إلى دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ولذلك، نود أن نشيد بقيادة فرنسا وتونس في اتخاذهما أخيراً لقرار أمس 2532 (2020) بشأن الجائحة الحالية الناجمة عن مرض فيروس كورونا ودعوتهما إلى وقف فوري للنزاع المسلح الذي دام 90 يوماً. ويجب إسكات الأسلحة حتى تتمكن البلدان في حالات النزاع من تركيز طاقاتها ومواردها على مكافحة عدو مشترك يؤثر علينا جميعاً، ولكنه يؤثر أساساً على البلدان التي تعيش في حالات هشة وتعتمد اعتماداً كلياً على المعونة الإنسانية لمواجهة هذا التحدي.

ومنذ بداية الجائحة الحالية، تصر كوستاريكا على أن الصحة منفعة عامة عالمية. ونعتقد أن هذا هو الدرس الأول المستفاد من الوباء، وأنها سنتمكن، بالاعتماد على هذا المنظور، من منع تحديات مماثلة والتغلب عليها في المستقبل. وقد تسببت الجائحة في اندلاع أزمات متعددة، ولذلك يجب أن تكون حلولها متعددة الأطراف وقائمة على التضامن.

ونعتقد كوستاريكا أن منظمة الصحة العالمية ينبغي أن تقود الاستجابة المتعددة الأطراف لهذه الجائحة. وفي 29 أيار/مايو، أطلقت كوستاريكا ومنظمة الصحة العالمية وما يقرب من 40 دولة أخرى مستودعاً عالمياً لتبادل البيانات والمعارف والملكية الفكرية وتيسير الوصول العادل إلى المنتجات الصحية التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد العلاج وإنقاذ الأرواح. كما عرضنا اقتراحاً على المنظمات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية لدعم العمل لصالح أضعف الفئات ومراعاة أوجه العجز الناجمة عن الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الاقتصادات ومكافحة الفقر التي اعتمدت في أعقاب تدابير الرعاية الصحية المتخذة لاحتواء فيروس كورونا.

وبالإضافة إلى ذلك، نود كوستاريكا أن تسلط الضوء على عنصرين يمكن أن يحولا الأزمة الصحية إلى أزمة أمنية إن لم نقم بكبحهما.

العنصر الأول هو اللوجستيات، ولا سيما إدارة نقل الأغذية والمياه والأدوية والوقود. فاللوجستيات هي الطريقة التي تضمن وصول العاملين الصحيين إلى الأماكن التي ينبغي أن يصلوا إليها ووجود المعدات والمستحضرات الصيدلانية التي تدعمهم في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وخلال حالات الطوارئ الواسعة النطاق، مثل الحالة التي نشهدها اليوم، إذا كُسر أي رابط من الروابط في سلسلة الإمداد من المصدر إلى المستهلك، فإن التأثير يشتد ويصبح الكسر باباً يمكن أن يتسرب منه الخوف والفوضى، بل انهيار النظام الاجتماعي.

والعنصر الثاني هو الفرق بين الإقليم الوطني والإقليم الفيروسي. فعندما يحدث التفشي الانفرادي، يمكن أن يكون الإقليم الفيروسي واضحاً. وتُحدد فرصة احتواء تفشي الفيروس وتدميره من خلال المنطقة

التي يعيش فيها . ولكن عندما نواجه الجائحة، فإن إقليم الفيروس يتجاوز الحدود الوطنية. وأثناء نموه يحدد أقاليم ومناطق جديدة، مترابطة أحيانا وغير مترابطة أحيانا أخرى. ولمكافحة الفيروس، يجب علينا أن نعمل بطريقة منسقة لأنه بدون تضافر الجهود سيتصرف الفيروس مثل ثعبان هيدرا ذي التسعة رؤوس في الأساطير اليونانية - كلما قطعت رأسا ينمو اثنان آخران مكانه.

وختاما، لمكافحة وباء ما ودحره، يجب أن نتعاون على ضمان تحديد وفهم ودعم سلاسل الإمداد، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات المتصلة بالصحة. ويجب علينا أيضا أن نكفل فهمنا للمناطق التي يعيش فيها الفيروس، وأن ننسق، كمجتمع دولي، استجاباتنا لمكافحة الفيروس ومهاجمته، آخذين في الحسبان على الدوام أن الفيروس ليس لديه أي فكرة عن الأمة أو العرق أو العقيدة.

المرفق 25

بيان نائبة الممثل الدائم والقائمة بالأعمال بالنيابة لكوبا لدى الأمم المتحدة، السيدة آنا سيلفيا رودريغيس أباسكال

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

إن وباء فيروس كورونا يشكل تحدياً للجميع، إذ أنه تسبب في أزمة لها آثار متعددة ومدمرة ليس على الصحة فحسب، بل أيضاً على الاقتصاد والتجارة ومجتمعاتنا عموماً. وقد ظهر في ظل حالة تتسم بأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الشديدة فيما بين الدول وداخلها، مع تدفقات للمهاجرين واللاجئين لم يسبق لها مثيل، مما تسبب في ظهور كراهية الأجانب والتمييز العنصري مرة أخرى، وفي وقت تتركز فيه بشكل متزايد الإنجازات المثيرة للإعجاب في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال الصحة، في مجال تجارة المستحضرات الصيدلانية وتسويق الأدوية بدلاً من أن تكون موجهة نحو ضمان رفاهية غالبية الناس وصحتهم. إن الوباء لا يحترم الحدود ولا يميز بين الأيديولوجيات ومستويات التنمية. ولذلك ينبغي أن تكون الاستجابة عالمية ومشاركة أيضاً، وأن تتغلب على الخلافات السياسية.

ولا يمكن التنبؤ بدقة بمدى عواقب الجائحة. فالعدد الكبير من المصابين والعدد الكبير من الأرواح البشرية التي أزهقها تكشف أثره المدمر على عالم يزداد ترابطاً لكنه لم يتمكن من الاستفادة من ذلك الترابط بروح من التضامن، وهو اليوم يدفع ثمن عزله عن معالجة التفاوتات الخطيرة فيما بين المجتمعات والأمم. ومما لا شك فيه أن الجائحة تشكل تهديداً للتنمية المستدامة للشعوب بسبب تأثيرها الشديد على الاقتصاد والتجارة ومجتمعاتنا بصفة عامة. وهو يشكل في إمكانية التحرك نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وندرك أننا نسير على طريق انكماش اقتصادي دولي عميق أو كساد وأن بلدان الجنوب ستكون الأكثر تضرراً من تداعياتهما. ونعاني جميعاً من الانكماش الاقتصادي العالمي، وبعضنا يتحمل العبء الإضافي المتمثل في التدابير الاقتصادية القسرية الإجرامية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي حالة كوبا، شددت حكومة الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده بنية الإبادة الجماعية باتخاذها تدابير جديدة ترمي إلى زيادة عرقلة جهودنا الوطنية الرامية إلى مواجهة الوباء والتصدي لانتعاش البلد.

إن التضامن والتعاون نادراً. وهما من القيم التي لا يمكن استبدالها بالسعي إلى الربح، وهو دافع يكاد يكون حكرًا على الذين بعبادتهم للسوق ينسون قيمة الحياة البشرية. وعندما تستعرض الأحداث التي أبقت البشرية في حالة من القلق الشديد في الأشهر الأخيرة، من الضروري أن نذكر العيوب المكلفة في السياسات الليبرالية الجديدة التي أدت إلى انحسار إدارة الدول وقدراتها والخصخصة المفرطة وتهميش غالبية الناس. وقد كشف هذا الوباء عن هشاشة عالم ممزق بني على الاستبعاد.

في حين يتجاوز الإنفاق العسكري العالمي 1.9 تريليون دولار، منها أكثر من 38 في المائة أي حوالي 732 بليون دولار من المتوقع أن تنفقه الولايات المتحدة في عام 2020، تؤدي هذه الجائحة إلى زيادة المشاكل الملحة التي يعاني منها كوكب ما زال يعاني من عدم المساواة الكبيرة حيث يعيش 600 مليون شخص في فقر مدقع ولا يحصل فيه ما يقرب من نصف السكان على الخدمات الصحية الأساسية.

وفي ظروف هذه الحالة المعقدة تنتهج الولايات المتحدة سياسة خارجية تهدف إلى إثارة وتعزيز النزاعات والانتقاسات والمغالاة في الوطنية والمواقف العنصرية. وعلاوة على ذلك، فهي تهاجم تعددية الأطراف وتسيء إلى دور المنظمات الدولية، ولا سيما إلى منظمة الصحة العالمية. وتشكل الاعتداءات المستمرة على بعض البلدان تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين. وتتعارض محاولات إعادة فرض الماضي الاستعماري الجديد على أمريكا، بما في ذلك الإعلان العلني عن صحة مبدأ مونرو، مع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ونؤيد النداء العاجل الصادر عن الأمين العام بـ"إنهاء وباء الحرب ومكافحة المرض الذي يعصف بعالمنا: جائحة فيروس مرض كورونا". ويجب أن نتوقف جميع أشكال الحرب، بما في ذلك الحرب غير التقليدية. وقد تأكدت الحاجة إلى العمل مع للتصدي للتحديات. ويجب علينا معا وضع الاستجابات اللازمة. ويجب أن نكمل بعضنا بعضا وأن نقدم الموارد المتاحة لنا مهما كانت محدودة. ولا يمكننا التسامح مع أي شكل من أشكال الاستبعاد.

وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية الاضطلاع بالدور المحوري في تنسيق الجهود الدولية للتصدي للجائحة وعواقبها. ويجب وقف تدخل مجلس الأمن في المسائل الخارجة عن نطاق اختصاصه، وخاصة ما يتعلق بالشؤون التي تقع في نطاق ولايات الجمعية العامة والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية.

وتجب مقاومة أي إغراء لإخضاع العلم لقوى السوق. وفي هذا الوقت من الجائحة، فإن من الضروري تمكين الجميع من الحصول على أي لقاح أو دواء يمكن إنتاجه. ولا غنى عن تبادل الخبرات وتعزيز التواصل وتحديد الممارسات التي أسفرت عن نتائج في أجزاء أخرى من العالم.

وبلدنا على استعداد لتبادل خبراته مع جميع من يحتاجون إليها. وعلى الرغم من هذه الحالة الصعبة، ما فتئت كوبا تسعى جاهدة لتلبية طلبات المساعدة الطبية من بلدان عديدة. ويوجد حتى الآن 38 لواء طبيًا في 31 بلدا وإقليما، تضم أكثر من 3 000 من المهنيين الصحيين. وتحفزنا على ذلك قيمنا التضامنية والتعاونية، بما في ذلك مبدأ تقاسم ما لدينا حتى ولو كان قليلا. وأكمل ما يزيد على 400 000 من المهنيين الكوبيين بعثات في 164 بلدا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وآسيا. وللتعاون الطبي الكوبي خبرة تزيد عن نصف قرن، ويتمتع بمستوى عال من التميز على الصعيد الدولي.

وبدلا من المشاركة في تعزيز التعاون وتشجيع التصدي العالمي للجائحة، يكرس كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المناهضين لكوبا وقتهم للترويج لمبادرات تشريعية تستهدف تهديد الحكومات التي تقرر، لدى اتخاذها قرارا سياديا في ظروف مأساة هذه الجائحة، طلب المساعدة الطبية من كوبا. غير أن الإجراءات التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة لمناهضة التعاون الطبي الكوبي لن توقف رسالتنا الإنسانية. وتضاف هذه الإجراءات الأمريكية إلى الإجراءات الفاشلة واللاإنسانية والإجرامية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد الشعب الكوبي والتي تؤثر على مصداقية تلك الحكومة المتآكلة بتجريمها ونبذها للتضامن الدولي لأسباب سياسية وانتخابية واستخدام ذرائع واهية.

ويتطلب هذا الواقع الذي نواجهه التضامن والاستعداد للعمل وليس التقاعس والأنانية. ويتطلب البشرية بإيجاد حل ناجح، ويمكننا معا تحقيق ذلك. وفي هذه الحالة، فإن من واجب جميع الدول - ولا سيما

أعضاء مجلس الأمن - الدفاع عن تعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

بيان البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

إن هذا البيان يكمل البيان الذي سيُقدم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 30). ونشكر ألمانيا على مناقشة اليوم التي جرت في الوقت المناسب، وكذلك فرنسا وتونس على جهودهما الدؤوبة الرامية إلى التمكن من اتخاذ القرار 2532 (2020) دعماً لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ويعمل الترابط بين الجوائح والأمن على ثلاثة مستويات، فهو يضيف تعقيداً للنزاعات القائمة، ومن شأنه أن يعقد أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، علاوة على الإسهام في مسببات النزاعات الجديدة.

ويشمل التهديد الأمني الناجم مباشرة عن الجائحة على الأفراد ومؤسسات الدولة على حد سواء، ولا يقتصر هذا التهديد على النظم الصحية باعتبارها ركائز للأمن البشري. وعلاوة على التهديد المباشر والواضح، فمن شأن الكثير من الآثار الجانبية المترتبة عن الجوائح العالمية أن تكون عوامل مزعزعة للاستقرار، مثل الأثر الاقتصادي بسبب الترابط السلبي بين النزاع والازدهار، وعدم المساواة - التي تزيد من تفاقمها الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجوائح - الناجمة عن الاضطرابات التي يمكن أن تسببها، وتدابير الطوارئ التي قد تهدد الديمقراطية وسيادة القانون، والعنف ضد النساء والأطفال، الذي ربما يدمر النسيج الاجتماعي، وزيادة وصم الفئات الضعيفة، والانتعاش غير الشامل، بما في ذلك الفشل في جعل صنع اللقاحات منفعة للصحة العامة على النطاق العالمي.

وتزداد عوامل الخطر هذه تعقيداً إذا اتسم أداء الأمم المتحدة بالضعف. وهو اختبار حاسم للأمم المتحدة وفعالية أدائها عندما تواجه ظاهرة عالمية تتطلب تعاوناً دولياً، بل للمجلس أيضاً لأن الأمم المتحدة قد أنشئت لتوطيد السلم والأمن الدوليين على وجه التحديد. ويتمثل جوهر تعددية الأطراف في أن نتجاوز مستوياتنا الوطنية كدول أعضاء لكي نبني مجتمعاً دولياً أوسع من مجموع أجزائه. وإذا عجزنا عن تجسيد هذا التعاون الدولي عندما تمس الحاجة إليه، فإننا نلحق الضرر بالأمم المتحدة، فضلاً عن تقويض التضامن لأجل حماية مواطنينا. وبدلاً من أن نستخدم الأمم المتحدة لأغراضها الأصلية، فإننا نخاطر بتدمير المنظمة باستخدام مبرر وجودها نفسه سلاحاً لنا.

وفيما يتعلق بالدور المحدد لمجلس الأمن، فمن الضروري أن يكفل أولاً قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يأذن بها على حماية موظفيها ومساعدة البلد المضيف في الحد من أثر الجائحة على النزاع الذي يعصف به. علاوة على ذلك لا يمكننا، بالرغم من الأولوية الواضحة التي ينبغي أن يعطيها المجلس للمسائل الأمنية الصعبة، أن نتغاضى عن أن العوامل التي تتجاوز الأمن المشدد قد أصبحت وجودية. وتجبرنا هذه الحقيقة على التكيف مع طبيعة التهديدات وتبني مفهوم أكثر شمولاً للأمن، نظراً لأنه لا يمكن فصل أو تجزئة الأسباب الجذرية للنزاع. وينطبق ذلك على استجابتنا لها أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، انتشرت النزاعات بمستوى يتجاوز ما أنشئ المجلس للتصدي له، ما يجعل الوقاية السبيل الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين.

ونرى أن الجانب الإيجابي الوحيد للجائحة أنها تعزز وعينا وترغمننا على استعراض أدائنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الحقيقي، فضلاً عن ضمان حصولنا على جميع الأدوات اللازمة لمنع الجوائح في المستقبل، وقدرتنا على تنفيذ خطة شاملة للاستجابة توضع سلفاً.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيل هيرمان

يسرني أن أقدم هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - بشأن موضوع الصحة والأمن حسن التوقيت.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين. وتؤدي التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة إلى تفاقم الأسباب الجذرية وكذلك عواقب النزاعات، كما أنها تهدد بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالي التنمية وبناء السلام. وقد تؤدي أزمة الغذاء المتوقعة جراء الجائحة إلى تفاقم النزاعات. كما أن الأسباب الجذرية للنزاع تزيد من خطر الجائحات. إن تغير المناخ الذي لم يجر التخفيف من حدته والتدهور البيئي المتصاعد، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي، يقوضان أساس رفاه الإنسان ذاته. وبدون اتخاذ إجراءات منسقة فورية، سيظل هذا يؤدي إلى الجوائح والأزمات العالمية والتشريد والنزاع. وأهم شيء يمكننا القيام به لمنع هذه الأزمات هو تنفيذ اتفاق باريس للمناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعلاوة على ذلك، فقد استُغلت أوجه الضعف أمام تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني خلال الجائحة، مع زيادة ملحوظة في الأنشطة الإلكترونية الخبيثة، ولا سيما ضد المرافق الطبية. ويخاطر نشر المعلومات الخاطئة والمضللة بتعزيز احتمالات نشوب النزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية.

ويجب علينا، نحن الأمم المتحدة، أن نواجه الأزمة بعزم وتصميم، ويتضامن ومن خلال استجابة قوية متعددة الأطراف. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بجهود الأمم المتحدة والأمين العام لمعالجة الآثار الفورية والطويلة الأجل للأزمة، بما في ذلك من خلال إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وصندوق استئماني جديد متعدد الشركاء للتصدي لكوفيد-19 والتعافي بعده. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، والدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، في تعبئة وتنسيق الاستجابة العالمية للجائحة، مع إبقاء حقوق الإنسان في الصدارة. وهذه أيضا لحظة فريدة لتقييم النتائج التي حققها برنامج الأمين العام للإصلاح، بما في ذلك مدى ما أدت إليه الإصلاحات من زيادة اتساق منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع، تحت القيادة الاستراتيجية للمنسقين المقيمين.

إن الصحة والأمن العالمي مترابطان ترابطا وثيقا. فالجوائح قد تؤدي إلى تفاقم النزاعات الجارية وتشعل نزاعات جديدة، مما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف. وهذا بدوره يقوض قدرتنا على مكافحة الأمراض. وفي الوقت نفسه، فإن الناس في الدول المتضررة من النزاع معرضون بشكل خاص لمسببات الأمراض، فضلا عن الآثار الثانوية للجائحة. وهناك أمثلة على استغلال أطراف النزاع لحالة عدم اليقين الناجمة عن الجائحة للضغط من أجل تحقيق ميزة عسكرية، وللجائحة مما يؤدي إلى تعطيل مفاوضات السلام الجارية. وبالنسبة للعمليات التي يتم الحفاظ فيها على الزخم، هناك خطر زيادة تهميش واستبعاد الفئات الضعيفة أصلا مع تحول المحادثات إلى منتديات افتراضية. نحن نعلم أنه لكي تكون عمليات السلام ناجحة ومستدامة، يجب أن تكون شاملة للجميع وشفافة. ولذلك، يجب أن نتخذ تدابير استباقية لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لأصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما الفئات المهمشة والضعيفة تاريخيا، مثل النساء والفتيات، في العمليات السياسية وعمليات السلام.

وتؤدي البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دوراً هاماً في الحفاظ على زخم عمليات السلام القائمة وفي الحفاظ على السلام، وكذلك في الاستجابة لكوفيد-19. وينبغي أن تكون عمليات السلام مبتكرة في التكيف مع الواقع الجديد، ونحن نؤيد الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل كفالة سلامة وأمن حفظة السلام وكذلك لدعم الدول المضيفة في منع انتشار الفيروس. وفي الوقت نفسه، فإن مرونة الدول الأعضاء وتضامنها أمران أساسيان، إذا أُريد لعمليات السلام الوفاء بولايتها. كما تتيح الأزمة فرصة لاستعراض ولايات البعثات في ضوء تغيير طبيعة التهديدات. ولذلك، فإننا نكرر تأييدنا لخطة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي نعتقد أنها تفعل ذلك بالضبط.

إن الأثر المباشر وغير المباشر لكوفيد-19 يكشف ويفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة الموجودة من قبل، مما يؤثر سلباً بشكل خاص على أقل الفئات حماية بيننا. وبالنسبة للسكان في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، كثيراً ما يجري الحد من آليات التكيف للتصدي للجوائح والتعامل معها، بل ولا يكون لها وجود في بعض الأحيان. ويجب علينا أن نعزز ونوطد عزمنا والتزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب، بل وأن نصل في الاستجابة الفورية إلى أشد الفئات ضعفاً، وكذلك بإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة بعد هذه الجائحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تصميم خطط التعافي وتنفيذها بطريقة تراعي النزاعات وتستجيب للاعتبارات الجنسانية والمناخ، ويجب أن نكفل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين خاصة النساء والفتيات بشكل كامل ومجد وعلى قدم المساواة في تصميم تلك الخطط وتنفيذها وتقييمها. وقد يؤدي اقتران الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم النزاعات إلى زيادة في حركات النزوح والهجرة وبالتالي وضع أولئك الذين يعانون أصلاً من الضعف في حالة أكثر هشاشة. وعلينا أن نكثف الجهود لزيادة الحماية في مناطق المنشأ وعلى طول طرق الهجرة.

إن كوفيد-19 يؤثر على نحو غير متناسب على النساء والفتيات في كل مكان، مما يؤدي إلى “أزمة ظل”، على حد تعبير الأمين العام. تشكل النساء غالبية العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية؛ النساء والفتيات يتحملن وطأة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ وتشكل النساء غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي، بأجر منخفض، ولا يتمتعن بحماية اجتماعية، وفرص ضئيلة في الوصول إلى حزم الدعم الحكومية؛ وتتقطع الفتيات عن الدراسة أكثر من الفتيان. وكثير من هؤلاء الفتيات يواجهن خطر عدم العودة أبداً إلى المدرسة عند إعادة فتح أبوابها، مما يزيد في أغلب الأحيان من تعرضهن للعنف والممارسات الصارمة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وحمل المراهقات، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأدت الأزمة أيضاً إلى زيادة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي أو العنف المرتكب ضد العشير، فضلاً عن انخفاض فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الحيوية الأهمية. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة مخاطر أكبر.

ويجب على الدول الأعضاء أن تتصدى لأوجه عدم المساواة والتمييز الهيكلية بين الجنسين التي تعرض النساء والفتيات لخطر أكبر خلال الأزمات. ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء إجراء تحليلات جنسانية منهجية للاستجابة للأزمات، واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والهوية الجنسية. وتركز بلدان الشمال الأوروبي بشدة على حماية النساء والفتيات وعلى دعم حقوقهن، فضلاً عن ضمان الرعاية الصحية الشاملة والحصول دون عائق على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

إن حالة طوارئ كهذه الجائحة تتطلب تدابير استثنائية. غير أن هذه التدابير الطارئة يجب ألا تستخدم كذريعة أو تبرير لإضعاف القيم العالمية لحقوق الإنسان أو الديمقراطية أو سيادة القانون، ويجب أن

تكون ضرورية ومتناسبة ومؤقتة وغير تمييزية بطبيعتها. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الآثار السلبية على المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، واحتمال إساءة استخدام تكنولوجيا الرصد. ونحن نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وضع حقوق الإنسان في مركز الصدارة في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه. وتتطلب معالجة الأزمة بجميع أبعادها وتعزيز القدرة على الصمود الاستجابة السريعة والحكم الرشيد والقيادة الشرعية والمجتمع المدني النشط.

الفيروسات والبكتيريا لا تعرف حدوداً. وقد أثبتت الجائحة الحالية أن العالم لم يكن مستعداً بما فيه الكفاية لمواجهة أزمة صحية من هذا النوع والحجم. والطريقة الوحيدة لكفالة الأمن الصحي العالمي هي من خلال نهج عالمي متنسق إزاء التأهب والاستجابة على أساس التضامن، وإعادة تنشيط التعددية، وتجديد الالتزام باتفاق باريس وخطة عام 2030، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وظائف الصحة العامة ومؤسساتها وتعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وفي المرحلة الحالية، فإن أفضل وسيلة للحد من جائحة كورونا هي الحصول على لقاح مأمون وفعال، وضمان الوصول العادل إليه على الصعيد العالمي حال توافره. ولذلك فإننا نرحب بمبادرات مثل "الإسراع بتطوير أدوات مكافحة كوفيد-19" و "الاستجابة العالمية لفيروس كورونا" وندعمها. وتوفر اللوائح الصحية الدولية، علاوة على ذلك، إطاراً فريداً من نوعه وملزماً قانوناً لجميع الدول الأعضاء لمنع انتشار المرض على الصعيد الدولي والحماية منه ومكافحته والتصدي له، مع تجنب التدخل غير الضروري في حركة المرور والتجارة الدولية.

وفي الختام، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تؤكد مجدداً على تأييدنا القوي لنداء الأمين العام العالمي لوقف إطلاق النار، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلينا بعد على أن تفعل ذلك. ونرحب أيضاً ترحيباً قوياً باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2532 (2020) دعماً للنداء.

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، لويس غاييغوس تشيريويغا

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأسلط الضوء أيضاً على العمل الذي قامت به فرنسا خلال شهر حزيران/يونيه.

ولا يمكن أن يكون هناك سبيل للبدء هذا الشهر أفضل من اتخاذ بالإجماع للقرار 2532 (2020) الذي طال انتظاره بشأن مرض فيروس كورونا، والذي أقدّر فيما يتعلق به جهود فرنسا وتونس وجميع أعضاء المجلس، التي آتت ثمارها بأسبوع من التأييد الساحق من المجتمع الدولي، والذي تجلّى في البيان الذي شاركت إكوادور في اعتماده دعماً لدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار، التي أيدتها 172 بلداً.

وأرى من الضروري التأكيد على أن القرار يتطلب وفقاً فورياً وعمماً للأعمال العدائية في جميع الحالات، ويدعو جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة إلى وقف فوري لأسباب إنسانية لمدة 90 يوماً على الأقل.

وفي السياق الحالي للأزمة الصحية العالمية، يجب أن يرقى جميع أعضاء المنظمة وكياناتها كافة، بما في ذلك مجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى مستوى هذا التحدي الوجودي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فمن الضروري ضمان تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ولهذا السبب فقد انضم مجلس الأمن بشكل قاطع، بالقرار 2532 (2020)، إلى الجهود الدولية لمكافحة الجائحة. وتؤكد حكومة إكوادور من جديد دعمها الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ القرار.

وإذ أشكركم على عقد هذه المناقشة الضرورية، سيدي، فإنني أسلط الضوء أيضاً على الإحاطات التي قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماويرر، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية أميرة الفاضل محمد الفاضل.

لقد تمكنا من إجراء تقييم مبكر للأثر المدمر لجائحة فيروس كورونا والحاجة إلى حماية حياة الناس وكرامتهم وحقوقهم في المناقشة التي عُقدت في أيار/مايو بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/2020/465). ولكن مناقشة اليوم تتيح لنا أيضاً فرصة لإدراك أن الجائحات تفاقم ظروف الأزمات في الميدان والاعتراف بذلك، وهي تضعف السلام والاستقرار والأمن.

وينبغي أن يكون عام 2020 علامة فارقة تميز ما قبله عما بعده من حيث الأمن، حيث أنه عام استعراض هيكل بناء السلام والسنة الأولى من عقد العمل، وهو يصادف أيضاً الاحتفال بمرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة. وفي الواقع، تعجل جائحة كورونا بذلك التقريق التاريخي.

فليس لدينا سوى خيار واحد؛ يجب أن نتعلم ونتعاون لكي نكون أقدر على الصمود. ولا يمكن أن تكون هذه المسألة موضوع هذه المناقشة وحدها. فمن الضروري أن يدرج مجلس الأمن من الآن فصاعداً مسألة أثر الجائحات في جدول أعماله.

وعلياً أن نبذل الجهود لتحسين الظروف الأمنية للنظم الصحية والبنى التحتية. وعلياً أيضاً أن نمضي قدماً في استجابة دولية منسقة. ويجب أن نؤمن بشكل دائم قنوات وصول المساعدات الإنسانية في

مناطق النزاعات، وعلينا أن نشدد بشكل أكبر على تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، بسبب العواقب والمخاطر الإنسانية التي يشكلها مجرد وجود الأسلحة النووية.

وأخيراً، احتفالاً بالذكرى السنوية الأولى للقرار 2475 (2019)، بشأن أثر النزاع على الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن نضمن إيلاء المجلس والمجتمع الدولي اهتماماً خاصاً بذلك، ولا سيما في سياق الأزمات الصحية العالمية مثل تلك التي سببها مرض فيروس كورونا.

وأختتم بياني بالتأكيد من جديد على أن تعددية الأطراف والتعاون الدولي هما أفضل آلية للحفاظ على الاستقرار والسلام والأمن.

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترى السلفادور أن من المناسب جداً أن يناقش مجلس الأمن عواقب الجائحات والأزمات الصحية الدولية على السلم والأمن الدوليين، وكذلك الدور والقيادة اللذين ينبغي أن تضطلع بهما هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة في عملها لمنع نشوب النزاعات في تلك السياقات.

يمكن أن تسبب الأزمات الصحية عدم الاستقرار أو أن تفاقمه، ويمكن بدورها أن تعكس مسار التقدم المحرز في مجالات التنمية والسلام وحقوق الإنسان. وقد أظهر لنا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإيبولا أن العواقب يمكن أن تكون أكثر شدة عندما تمر البلدان بمرحلة الانتقال إلى السلام أو تكون في حالة نزاع في أسوأ الحالات. ويمكن أن يكون للعواقب أيضاً أثر على جميع قطاعات المجتمع ومستوياته لأنها، إذا لم تعالج على النحو الصحيح، يمكن أن تولد توترات اجتماعية وتدهوراً في المناخ السياسي والأمني.

وقد أثر مرض فيروس كورونا حتى الآن على أكثر من 10 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، وتوفي من جرائه أكثر من نصف مليون شخص. وأدرجت منظمة الصحة العالمية مرض فيروس كورونا على أنه جائحة، وهو أكبر أزمة صحية في السنوات الأخيرة، وأكبر تحد واجهته المنظمة خلال 75 عاماً تقريباً من وجودها كما ذكر الأمين العام من قبل. ولذلك فإن آثاره أوسع نطاقاً بكثير من الأزمات الصحية الأخرى وسوف تتطلب تدابير واسعة النطاق واستثنائية.

ولكل هذه الأسباب، تسلم السلفادور بأن جائحة كورونا تشكل تحدياً صحياً واجتماعياً واقتصادياً لم يسبق له مثيل، كما أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يتطلب استجابات مبتكرة وداعمة من جميع الأعضاء والأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنظمة.

وتؤيد السلفادور بقوة، إذ يساورها القلق إزاء محنة النساء والأطفال وجميع المدنيين في النزاعات وغيرها من الأزمات الإنسانية، وقف إطلاق النار العالمي من أجل توفير المساعدة والحماية لتلك الفئات الأكثر ضعفاً، مما يقلل من آثار تفشي جائحة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، ما فتئت السلفادور توجه عنايتها إلى نداء الأمين العام بوقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم.

ونرحب بقبول أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة لهذا النداء وبالتقدم الناجم عنه. ونشير مع الارتياح إلى اتخاذ مجلس الأمن مؤخراً القرار 2532 (2020)، الذي يؤيد دعوة الأمين العام إلى التصدي لعواقب الجائحة. وترى السلفادور في هذا الإجراء علامة تبعث على الأمل بالنسبة لأولئك الذين يعانون من عواقب النزاعات، وترى في الوقت نفسه حاجتهم الماسة إلى الدعم الصحي.

وتتضمن السلفادور إلى اعتراف مجلس الأمن بالدور الذي تضطلع به المرأة في أنشطة التصدي للجائحة وكذلك بالحد من الأثر السلبي وغير المتناسب لها على أضعف قطاعات السكان.

ونسلم الضوء على الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها عمليات حفظ السلام والعمل الشاق الذي يضطلع به أكثر من 100 000 رجل وامرأة يعملون فيها، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تدعم السلطات المحلية لاحتواء تفشي كوفيد-19. وتنتي السلفادور

أيضا على الجهود الرامية إلى التكيف السريع مع الظروف الاستثنائية المتغيرة بغية الوفاء بالولايات المسندة والمساعدة في منع آثار وتداعيات كوفيد-19 وتخفيفها والتصدي لها.

ونؤيد الإجراءات التي يتخذها الأمين العام على أرض الواقع في الأماكن التي تجري فيها عمليات سلام، ولا سيما تلك التي تدعم التدابير التي تتخذها البلدان المضيفة للتخفيف من آثار الفيروس. ونعتقد أن من الضروري مواصلة تعزيز تدريب أفراد حفظ السلام على المسائل المتصلة بالوقاية من كوفيد-19 وبانتشاره.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لتأبين أفراد عمليات السلام الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا، ولا سيما المقدم كارلوس مويسيس غيان ألفارو، أحد أفراد كتيبة توروغوس الخامس، المنتشرة ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي توفي أثناء دعمه للمهام التي تضطلع بها السلفادور كجزء من تنفيذ ولاية مجلس الأمن في مالي.

لقد زادت جائحة كوفيد-19 من التحديات العديدة التي تواجه بلدان مثل السلفادور، كما ذكر الأمين العام في التقارير الأخيرة التي أبرز فيها الأثر الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية المتأثرة بالأزمة الصحية، من خلال خفض إيراداتها الضريبية وتراجع مستويات الإنتاجية والقرارات المتخذة التي قد تؤدي إلى ارتفاع مستويات الديون لمواجهة آثار الجائحة.

وتواجه السلفادور حاليا تحديا مزدوجا كبيرا - فمن ناحية، يعمل بلدي بلا كلل لمكافحة كوفيد-19 ويستثمر موارد قيمة للتخفيف من آثار الفيروس، ومن ناحية أخرى، فإنه يتصدى لعواقب عاصفتي أماندا وكريستوبال المداريتين. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة للعمل من أجل وضع مقترحات محددة لا تؤدي إلى الانتعاش فحسب، بل تضعنا أيضا على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030، استنادا إلى فرضية أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون سلام وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية مستدامة.

ومن المحتمل أن تزيد هذه الجائحة من عدم الرضا عن المؤسسات العامة، لا سيما إذا ما تصور المواطنون أن السلطات لا تحسن إدارة الاستجابة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تزداد مستويات الانقسام الاجتماعي والاضطرابات، مما يهيئ تربة خصبة في البلدان الأضعف للمجموعات الخارجة على القانون للقيام بأعمال لتعطيل عمليات السلام ومنع الدبلوماسية في أوقات الأزمات، فضلا عن احتمال تقويض أو إضعاف حماية حقوق الإنسان بالنسبة للعديد من الشرائح الضعيفة في المجتمع. ولهذا السبب، تعتقد السلفادور أن من المهم للغاية مناقشة الأزمة الصحية واتخاذ إجراءات فورية للحيلولة دون تحولها إلى أزمة أمنية بسبب التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي غالباً ما تؤدي إلى نشوب النزاع. ويجب على الدول أن تلتزم بسياسات متعددة القطاعات، بما في ذلك خطط الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، يراعي احتياجات الفئات المستبعدة تقليدياً والفئات الأكثر ضعفاً والفئات التي تواجه فقرا متعدد الأبعاد.

ومن المهم ضمان وكفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، من بين فئات أخرى، عن طريق تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لأثر كوفيد-19 وتيسر القضاء على الجوع.

إن التحدي الذي يواجهه الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة هو تنفيذ سياسات تستهدف تحقيق المساواة وعدم التمييز في التخفيف من حدة هذه الأزمة والتعافي منها، مما يتيح لها الفرصة للاستجابة على نحو ملائم وفعال لاحتياجات السكان بأسرهم، ولا سيما أكثرهم ضعفاً. ويجب أن يكون اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين أولوية طوال دورة الاستعداد لمواجهة أزمة كوفيد-19 والاستجابة لها، وكذلك في جميع مراحل الانتقال إلى الحياة الطبيعية، لضمان حماية النساء والفتيات وتمكينهن، مما يعزز المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الجنسين. وفي حالات الأزمات هذه، فإن مشاركة المرأة وتمثيلها في وضع السياسات للانتقال إلى الحياة الطبيعية أمر حاسم في معالجة مختلف آثار أزمة الجائحة الحالية بطريقة عادلة وفعالة وكفؤة. وينبغي أن يكون هناك صوت للمرأة في كفالة مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التخفيف من حدة الأزمات والانتعاش على جميع المستويات. وسيكون من المهم أيضاً وضع تدابير لمعالجة تأثير عواقب كوفيد-19 على الصحة العقلية والبدنية للنساء على حياتهن بسبب المهام والأدوار الإضافية العديدة نتيجة الجائحة وشكل العنف الذي يتعرضن له في بيوتهن.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج سياسات الإنعاش الجديدة الفجوة الرقمية بين الجنسين. ويجب أن تصبح التكنولوجيا أيضاً عاملاً مساعداً لحصول المرأة على المعلومات وتقديم الشكاوى والحصول على الخدمات الأساسية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف استخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والتحليل القائم على النوع الجنساني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في تدابير تخفيف الآثار والتخطيط خلال الأزمات الإنسانية.

وتود السلفادور أن تغتنم فرصة هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن للإعراب عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة عبر الفريق القطري للعمل الإنساني، الذي يقدم دعماً للحكومة في تلبية مختلف الاحتياجات الناشئة ذات الأولوية، مثل المستشفى التخصصي الكبير ومراكز الحجر الصحي، من خلال توفير اللوازم الطبية ومعدات الحماية والاختبارات ومعدات الكشف المبكر عن كوفيد-19 ولوازم النظافة الصحية ووسائل الأغذية والضروريات الأساسية ونظم الإمداد وشبكات المياه، من بين أمور أخرى.

أخيراً، تود السلفادور أن تؤكد أن مكافحة هذه الجائحة تتطلب مزيداً من التعاون والتضامن على جميع المستويات واستجابة دولية منسقة وجامعة وشاملة تضطلع فيها منظومة الأمم المتحدة بدور تنسيقي. ولهذا السبب، ندعو جميع الأعضاء إلى مواصلة دعم جهود الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لتوفير الاستجابة والمساعدة الإنسانية مع إتاحة فرص متساوية للجميع دون تمييز.

المرفق 30

بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد البلدان المرشحة، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحة المحتملة البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، هذا البيان.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ألمانيا على ترؤسها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن الجائحات والأمن خلال هذه الفترة الصعبة والتي لم يسبق لها مثيل بالنسبة لنا جميعاً.

ومنذ ظهور تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تجاوزنا ما يقرب من 10 ملايين حالة وتوفي 500 000 شخص بسبب الفيروس الجديد، الذي انتشر بسرعة كبيرة في جميع أنحاء العالم، مما وضع النظم الصحية تحت ضغط شديد في كل مكان، وخاصة في البلدان التي لديها نظم ضعيفة أصلاً.

ونسلم بأن جائحة كوفيد-19 وغيرها من الفاشيات مثل الإيبولا قد أدت إلى قلق عالمي بشأن التهديدات المحتملة لانتشار الأمراض المعدية عبر الحدود. وتتطلب حالات الطوارئ المعقدة سريعة التغير على غرار كوفيد-19 استجابة من جانب المنظومة بأسرها والمجتمع ككل من خلال التنسيق والشراكات والاستخدام الفعال لأدواتنا.

إننا نشهد يوميا العواقب المباشرة والثانوية لجائحة كوفيد-19 التي تتفاعل مع الأزمات الإنسانية القائمة من قبل، مما يضيف قدراً آخر من التعقيد إلى حالات هشة بالفعل، ولحوكمة ونظم صحة ضعيفة، مع تأثير غير متناسب على أضعف السكان، الذين يعانون من عدم الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، مما يؤثر على سبل عيشهم وحمايتهم الاجتماعية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، فإن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دوراً خاصاً تؤديه في دعم المجتمعات المحلية في تعاملها مع الجائحة. ونحن نؤيد بشدة النهج القوي والشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة لكفالة استمرار المشاركة في العمليات السياسية والحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين في الوقت الذي يتم فيه احتواء الجائحة. وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً، تبادلنا نحن - الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - الدروس المستفادة بشأن كيفية تعامل عمليات السلام مع كوفيد-19 والتفاعل مع المجتمعات الهشة. ونخطط لاجتماع بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة تبادل أكثر منهجية للدروس المستفادة فيما بين جميع الأطراف المعنية.

إن جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ صحية عامة وأزمة إنسانية، مما يشكل خطراً كبيراً على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم. وقد أدت البطالة والجوع والتضخم المفرط وتقييد الحركة إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة العنف في عدد من البلدان الهشة أو المتضررة من النزاعات. وكان لانتشار كوفيد-19 والعواقب المترتبة على تدابير الاحتواء تأثير كبير على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وهناك حالة من عدم اليقين والحرمان الشديدين، ترتبط بتفاقم مشاكل الصحة العقلية والنفسية.

وهناك علاقة قوية بين منع نشوب النزاعات العنيفة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويساند الاتحاد الأوروبي جهود الأمين العام لتنسيق

استجابة على نطاق الأمم المتحدة، ويرحب بالمقترحات الشاملة الواردة في وثائقه المتعلقة بالسياسات التي تتناول أثر كوفيد-19. ونقدم دعماً كاملاً لندائه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ودعوته إلى إعادة البناء بشكل أفضل، كما أكد ذلك الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل.

تعيش ملايين عديدة من الناس في جميع أنحاء العالم في مشقة بالغة. ونتوقع استمرار زيادة الاحتياجات الإنسانية في ظل الظروف الراهنة. إن مشاريع لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2020 هذا العام ستكون صعبة للغاية، حيث من المتوقع أن يكون 168 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، مما يتطلب 28.8 بليون دولار. الآن، وبعد خمسة أشهر، هناك حاجة ماسة إلى مبلغ إضافي قدره 6.7 بليون دولار بسبب تدهور الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بكوفيد-19. ويتجاوز عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الآن 180 مليون شخص. إن للتضامن العالمي أهمية قصوى إذا أردنا أن نكفل الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأكثر الفئات ضعفاً.

ويشجع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاستجابة الجماعية لأزمة كوفيد-19، مما قد يتيح أيضاً فرصاً للتقدم في عمليات السلام ولتعددية الأطراف إذا ما تم التصدي لها على نحو ملائم. ويمكن أن يهيئ هذا التحدي الظروف لإشراك أطراف النزاع في محادثات قد تتيح فرصاً لتحويل مسار النزاعات. علينا أن نكون جاهزين لاغتنام هذه الفرص، مع تعزيز الانتعاش المستدام الذي يسترشد بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان، مما سيعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس. لقد حان الوقت لتعزيز التعاون لإنهاء النزاعات.

ونحن نؤيد الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة في حالات الطوارئ، ونرحب بنهج الأمم المتحدة المشترك وراء الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 لكفالة الاستجابة الإنسانية الأكثر فعالية وكفاءة. ونشجع أيضاً التعاون القوي مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة المحلية المنفذة، ومنظمات المجتمع المدني.

ونظراً للأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل لهذه الأزمة، لا غنى عن الربط بشكل قوي بين الجوانب الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام في تصميم وتنفيذ الاستجابة، تمشياً مع إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن ينعكس ذلك أيضاً في عمل المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة الجديدة. وفي إطار نهج فريق أوروبا، قمنا بتعبئة حزمة تزيد قيمتها عن 36 بليون يورو، تجمع بين مساهمات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية من أجل الاستجابة والانتعاش العالميين من كوفيد-19. وتدعم هذه الحزمة البلدان الشريكة وستواصل دعمها في معالجة العواقب الإنسانية المباشرة لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن الآثار الصحية والاجتماعية - الاقتصادية، وتعزيز النظم الصحية، وقدرات الشركاء على التأهب والاستجابة، بما في ذلك لصالح السكان المتضررين بالفعل من النزاع والتشريد.

ونحن نكيف البرامج القائمة لمساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة عواقب الأزمة والتخفيف من آثارها الأمنية. فعلى سبيل المثال، أطلق الاتحاد الأوروبي مؤخراً مشروعاً بقيمة 10 ملايين يورو للحفاظ على آليات حماية الطفل وتعزيزها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال أزمة كوفيد-19.

كما أقام الاتحاد الأوروبي جسرا جويا إنسانيا مؤقتا لتسهيل توصيل إمدادات الطوارئ ونقل عمال الإغاثة الإنسانية للاستجابة لأكثر المناطق احتياجا في جميع أنحاء العالم .

كما بدأ الاتحاد الأوروبي الماراثون العالمي للتعهد بالتبرعات في شهر أيار/مايو، الذي جمع حتى الآن، منذ حدث إعلان التبرعات في 27 حزيران/يونيه، 15.9 بليون يورو لتسريع تطوير ونشر التشخيصات والعلاجات واللقاحات الفعالة للجميع ولدعم معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. وندعو إلى الحصول على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات وتوزيعها على الجميع على قدم المساواة، مع الاعتراف بالتحصين والعلاجات الواسعة النطاق ضد كوفيد-19 باعتبارها منفعة عالمية عامة.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتشكل الحالة الراهنة للعالم، حيث لا يزال عدد كبير من الأشخاص يقعون ضحايا للنزاعات والفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فضلا عن كوفيد-19، تذكيرا صارخا باستمرار أهمية الأمم المتحدة.

ونحن نشني تماما على قيادة الأمين العام والمبادرات المتعددة التي اتخذها للتصدي لجائحة كوفيد-19 المتعددة الأوجه، ونقدرها تقديرا كبيرا. ونكرر تأكيد دعمنا للدور التنسيقي والعملي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في الاستجابة العالمية للصحة العامة وفي دورها في مجال ضمان الامتثال للوائح الصحية الدولية، وكذلك في دعم أكثر البلدان هشاشة وضعفا.

وعلى الرغم من أنه يمكن إرجاع الغالبية العظمى من الاحتياجات الإنسانية اليوم إلى حالات النزاع، فإن كوفيد-19 يفاقم الاحتياجات القائمة أصلا. ويعيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التأكيد على ضرورة كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للجائين.

وتظل إمكانية الوصول السريع والأمن وغير المعاق للمساعدة الإنسانية أمرا بالغ الأهمية وكذلك التدفق الحر للسلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، والأفراد الضروريين داخل البلدان وفيما بينها، وسلامة وأمن وحماية العاملين في المجالين الإنساني والصحي. ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الطليعة في الدعوة إلى تهيئة هذه الظروف.

ولم يحدث كوفيد-19 أزمة صحية عالمية فحسب، بل كان له كذلك تأثير شديد على حماية المدنيين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وتحدث الجائحة وعواقبها الاجتماعية-الاقتصادية أثرا غير متناسب على إمكانية حصول النساء والأطفال والمسنين على الخدمات الصحية، وعلى جميع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. واستمرار الحصول على خدمات الرعاية الصحية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، أمر هام جدا في سياق كوفيد-19 سعيا لعدم ترك أحد خلف الركب في إطار الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان.

وظلت النساء والفتيات أكثر عرضة لمخاطر الافتقار إلى الحماية المباشرة المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني أو عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات. كما إن إغلاق المدارس خلال كوفيد-19 يُعيق تطوير التعليم الجيد. وفي ذات الوقت كانت النساء، اللاتي يشكلن أغلبية العاملين في الحقل الصحي، في طليعة الاستجابة وسيكون العمود الفقري للانتعاش في المجتمعات. فينبغي زيادة الاعتراف بدورهن وتعزيزه.

وتتطلب حماية حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه الحصول على معلومات موثوقة. ويجب تمكين الناس من حماية صحتهم وصحة الآخرين. وفي ذلك الصدد يمكن أن تعرض المعلومات المضللة أو الكاذبة حياة الناس للخطر. ولذلك فمن الأهمية بمكان التصدي بحزم للتضليل من خلال التواصل الشفاف والحسن التوقيت والفائز على الحقائق، وبالتالي تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، مع الحفاظ بقوة على حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها.

كما نردد دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي لكفالة الإدماج الكامل لهذا العنصر في الاستجابة لكوفيد-19 لمساعدة الناس على التعامل مع الأزمة بشكل أفضل.

وبناء القدرة على الصمود من خلال العمليات التشاركية والإدماج الاجتماعي وإشراك المجتمع المحلي أمر أساسي للنجاح في التصدي للجائحة.

وتسير الصحة العالمية جنباً إلى جنب مع الأمن العالمي. والاستجابة الفعالة لحالات تفشي المرض أمر ممكن بالتنسيق والقيادة السليمين واحترام اللوائح الصحية الدولية والاستجابات الشاملة في مجال الصحة العامة، والشمولية.

فيمكننا أن نتعافى من جميع الأخطار التي تسبب حالات طوارئ صحية وانعدام أمن، ولكن فقط من خلال نهج واحد منسق للأمم المتحدة. ويظل الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لنظام حوكمة عالمية على رأسه أمم متحدة فعالة وكفؤة. ويمكن للأمم المتحدة أن تعول على دعمنا المستمر.

المرفق 31

بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إماندزه

أبدأ بتقديم شكري العميق للرئاسة الألمانية على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة الحسنة التوقيت والضرورية. وأعرب كذلك عن خالص تقديري لمقدمي الإحاطتين المتميزين على مداخلتيهما الثابقتين.

تؤيد جورجيا البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 30). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا اليوم نواجه أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. فقد اجتاحت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالم بأسره، مؤثرة على الركائز الثلاث للأمم المتحدة جميعها: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وقد أودى الفيروس الخبيث حتى الآن بحياة أكثر من نصف مليون شخص وحطم مجتمعات وأغرق الاقتصاد العالمي في ركود عميق. إن جورجيا تعرب عن تضامنها في هذه الأوقات غير المسبوقة مع جميع الدول الأعضاء التي تكافح جائحة كوفيد-19 وتعرب عن تعازيها القلبية لما لحق بها من خسارة.

غير أن الآتي أعظم، خاصة إذا وصلنا الحط من شأن السياق الأمني الدولي للأزمة الصحية القائمة. إن الأسباب الجذرية المتفاقمة للنزاعات المسلحة وعرقلة الجهود الوطنية والدولية لحل النزاعات وما نشهده بالفعل في مختلف أنحاء العالم من انتشار سريع للمعلومات المضللة، كلها دلائل واضحة على اضطرابات أمنية تلوح في الأفق. ولذلك ينبغي ألا يكون هناك بديل عن الاستجابة لهذه التحديات بعزم متزايد وتعاون شامل متعدد الأطراف.

ويجب أن تكون الخطوة الأولى لتحقيق ذلك الهدف هي دعمنا القوي وتنفيذنا الكدود لنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، بهدف إسكات المدافع في جميع أركان العالم المتضررة من النزاعات وتمكين وصول المساعدات الإنسانية من دون عائق إلى أضعف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والمشردون قسرا والأشخاص ذوو الإعاقة. وقد كان اتخاذ مجلس الأمن بالأمس القرار 2532 (2020)، الذي يدعم نداء الأمين العام، تطورا مشجعا في تحقيق ذلك الهدف.

ونؤمن بأن مجلس الأمن سيهتم بمسألة الطوارئ الصحية العالمية مع التركيز على الأمن الدولي. فهذا أمر مهم أيضا في ضوء الأمثلة السابقة لمشاركة مجلس الأمن في التصدي للأوبئة التي تحولت إلى مخاطر صحية عالمية، بما في ذلك المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض فيروس الإيبولا. ولذا من الأهمية بمكان أن نحقق سريعا الوحدة بين أعضاء المجلس وأن نقود استجابة دولية هادفة من أجل تنفيذ نداء الأمين العام.

ففي هذه المرحلة الحرجة - حيث من المهم بصفة خاصة أن نعيد تأكيد التزامنا القوي بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة - قد يلحق عدم القيام بذلك ضررا لا يمكن إصلاحه بالسلام والأمن الدوليين. ووجهة نظر جورجيا أن هذا الاستنتاج جلي بشكل خاص. فبينما يركز بلدي على مكافحة الجائحة، تضرر بالآثار السلبية لتجاهل النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وعلى الرغم من أن حكومة جورجيا قد تمكنت، بالتعاون مع الشركاء والمنظمات الدولية، من التصدي بفعالية لانتشار الفيروس داخل

البلد، فإن سيادتنا وسلامة أراضينا كانتا مستهدفتين بشكل منهجي من قبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

فقد تعمد الاتحاد الروسي على وجه التحديد تكثيف استخدامه لأدوات الحرب المختلطة ضد جورجيا وظل يهاجم باستمرار، بأساطير دعائية ملفقة، أحد مختبرات مركز جورجيا الوطني لمكافحة الأمراض والصحة العامة، وهو مركز ريتشارد لوغار، الذي يضطلع بدور حاسم في مكافحة انتشار كوفيد-19 في جورجيا. وللوهلة الأولى، فإن ادعاءات روسيا الغربية بأن الحكومة الجورجية نشرت كوفيد-19 بشكل متعمد في منطقة تسخينفالي المحتلة وجمعت عينات بيولوجية من سكان المنطقة إنما تعمل في الواقع على تقويض ثقة السكان المحليين في حكومة جورجيا، وهذا هدف آخر يتمثل في خلق فوضى مدروسة في الميدان. ونشدد على أن حملة التضليل تلك التي يقوم بها الجانب الروسي تمثل هجوما صريحا على حماية صحة السكان، وعلى أمن جورجيا الوطني.

وفضلا عن ذلك، لم تمنع الجائحة ولا نداء الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي نظام الاحتلال الروسي من مواصلة العمليات غير القانونية المتمثلة في تركيب أسوار من الأسلاك الشائكة وما يسمى بالعلامات الحدودية أو حفر ما يسمى بالخنادق المضادة للنيران على طول خط الاحتلال في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية المحتلتين. وفي حادثة وقعت مؤخرا، ظلت هذه الأنشطة غير القانونية تجري في آن واحد في ما يصل إلى 14 قرية بالقرب من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية اللتين تحتلهما روسيا.

ومما يزيد الطين بلة أن السكان المقيمين في المناطق المحتلة - بمن فيهم الأطفال والمسنون والمصابون بأمراض مزمنة والمعرضون للخطر بسبب ضعف مناعتهم - لا يزالون محرمون من الحصول على الرعاية العاجلة والإجلاء الطبي، وذلك بسبب النهج غير المسؤول واللاإنساني المتمثل في إغلاق ما يسمى بنقاط العبور على طول خط الاحتلال الروسي. وهكذا، ونتيجة لجرمان نظام الاحتلال الروسي المحتاجين من الإجلاء الطبي، ارتفع عدد القتلى من أصل جورجي إلى 14 قتيلا منذ إغلاق خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في أيلول/سبتمبر 2019.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى حث جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة أو التي تمارس السيطرة الفعالة في مناطق النزاع إلى أن تكفل فورا الإزالة التامة وغير المشروطة لأي عوائق تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة بشكل فعال إلى المدنيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، وفي المقام الأول في المناطق المحتلة من جورجيا.

وتؤكد جورجيا من جانبها التزامها القوي بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي على استعداد للإسهام في المسعى الجماعي لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف القائم على القواعد في مكافحة الوباء وآثاره السلبية. ونحث مجلس الأمن على النظر في مسألة الأمن الصحي العالمي بمزيد من التفصيل.

المرفق 32

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تشكر غواتيمالا جمهورية ألمانيا الاتحادية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الافتراضية الهامة بشأن الأوبئة والأمن. وهذه المناقشة فرصة لتبادل الآراء بشأن آثار التهديدات والأوبئة الصحية الدولية والدور المقابل لمجلس الأمن في صون السلام والأمن.

وكما نعلم جميعاً، فإن العالم يواجه الأثر غير المسبوق لأزمة بشرية واجتماعية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتتطلب هذه الأوقات الصعبة استجابة منسقة تقوم على إعادة تنشيط نهج متعددة الأطراف الذي يجب أن يكون فيه التعاون الدولي أولوية.

وباعتبار غواتيمالا بلداً من بلدان أمريكا الوسطى، فقد تأثرت وباء كوفيد-19 أيضاً. وهذا الوضع يذكرنا بالأهمية الحاسمة لمعالجة هذه الحالة الصحية العالمية الطارئة على الصعيد الإقليمي.

أولاً، منذ بداية الوباء، أنشأت حكومة غواتيمالا آليات للتنسيق مع بلدان في منطقة أمريكا الوسطى لتجنب عواقبه وتوسعه الضار. وينصب تركيزنا الأساسي على أشد الفئات ضعفاً من المسنين والنساء والأطفال والمعوقين والمهاجرين والسكان الأصليين.

ثانياً، على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومتنا، فإن الوباء أثر سلباً على النظام الصحي. ولم يكن أي بلد في العالم مستعداً تماماً لمواجهة أثر كوفيد-19. وقد كشف هذا الوباء عن أوجه ضعفنا ولكنه أثبت أيضاً أن البشرية - بالتضامن والوحدة - يمكن أن تحول أسوأ الحالات إلى سيناريوهات الأمل. وغواتيمالا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن التضامن الدولي، القائم على شراكات فعالة ومنسقة من خلال تعددية الأطراف، هو الأداة الرئيسية للتصدي لوباء كوفيد-19 وآثاره السلبية الواسعة الانتشار. ولن نجد استجابة شاملة من أجل تحقيق الانتعاش إلا من خلال التعاون المتبادل. ونحن ممتنون للتعاون الذي قدمه العديد من الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وجمهورية ألمانيا الاتحادية، في هذه الأوقات غير المسبوقة.

ثالثاً، نحن، كبلد مساهم بقوات، نعتقد أن حفظ السلام يؤدي دوراً أساسياً في البلدان الخارجة من النزاع. ففي العديد من عمليات حفظ السلام، يمكن أن تساعد المشاريع السريعة الأثر المجتمعات المحلية على تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان. ويمكن للمستشفيات والمدارس ومراكز الصحة في حالات الطوارئ أن تحسن قدرة البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان ذات النظم الصحية الضعيفة، من أجل الوفاء بولاياتها في أوقات الأزمات العالمية.

رابعاً، ما من ممارسة تقليدية لمعالجة هذه الظروف غير المسبوقة التي تؤثر حالياً على الأصول الأساسية للأشخاص الذين يمثلهم، وهي حقوقهم الإنسانية وحياتهم وصحتهم. وفي هذا السيناريو، من الضروري إنشاء آليات للحماية الاجتماعية يمكنها تقديم المساعدة الطارئة إلى أشد الفئات ضعفاً، مع إيلاء الأولوية لاحتياجاتها. وفي هذا السياق، يمكن لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكذلك المؤسسات الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً من خلال التخطيط والرصد وتقديم المساعدة الكافية.

إن النساء الغواتيماليات في بلدنا عناصر تغيير تؤدي دوراً لا غنى عنه في مكافحة وباء كوفيد-19 باعتبارهن مقدمات رئيسيات للرعاية في المنازل والأماكن المجتمعية وعاملات واختصاصيات في قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي والمعونة الإنسانية.

وفي الختام، يسر غواتيمالا أن تشارك في تأييد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وهذه أيضا دعوة إلى التأمل تذكرنا بأن التضامن فيما بين الأمم يجب أن يسود. ويجب أن يكون ذلك التضامن كبيرا، إذ ينبغي أن يكون هناك معركة واحدة في عالمنا اليوم، وهي معركتنا المشتركة ضد كوفيد-19.

المرفق 33

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر رئيس مجلس الأمن، سفير ألمانيا كريستوف هويسغن ، على عقد مناقشة هامة اليوم بشأن تأثير وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلم والأمن الدوليين.

كما نهني ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. قدمت إحاطات الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية أميرة الفاضل محمد معلومات مفيدة عن مختلف أبعاد الوباء.

لقد تسبب كوفيد-19 في اضطراب عالمي على نطاق لم يشهده هذا الجيل من قبل. وتأثير هذا الوباء المدمر ما زال متواصلاً ، وستكون الآثار المترتبة عنه عميقة ومتعددة الأبعاد. لكن ينبغي لنا أن نتذكر أن كوفيد-19 هو في المقام الأول أزمة صحية لها آثار اقتصادية وإنسانية شاملة. وهو ليس مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، وعلينا أن نضع في اعتبارنا هذا الجانب.

ويمكن للأوبئة أن تزيد من حدة العواقب الإنسانية للنزاعات المسلحة. كما أنها تشكل عقبات أمام الأدوات التقليدية لتسوية النزاعات وصون السلم والأمن، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وبناء السلم.

وبالتالي، يجب أن تركز جهود مجلس الأمن في هذا السيناريو على أثر الأزمة على أداء بعثات حفظ السلم، وعلى ضمان استمرارية عمليات السلم. وقد كان هناك بالفعل تأثير على القدرات التشغيلية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس مثل القيود المفروضة على التنقل وعمليات الانتشار.

وعلى الرغم من هذه القيود، من المشجع أن بعثات حفظ السلم تقوم بتكييف واستكمال خطط الطوارئ لديها لضمان سلامة أفرادها، وحماية قدرتها على مواصلة العمليات الحيوية، والمساعدة في احتواء انتشار الفيروس والتخفيف من حدته، ومواصلة تنفيذ الولايات الرئيسية. ومن المهم بنفس القدر أنها تساعد أيضا البلدان المضيفة في استجاباتها لكوفيد-19، بما في ذلك من خلال توفير العلاج، وأنشطة بناء القدرات مع السلطات المحلية، واللوجستيات، والتوعية، وتوزيع المعدات الطبية.

والهند، بوصفها مساهما رئيسيا بالقوات، بمن في ذلك النساء من حفظة السلم، تفخر بأنها تشارك في جهود الإغاثة فيما يتعلق بكوفيد-19. وقد استجابت الهند للتو للطلب العاجل الذي قدمه الأمين العام لتحسين المرافق الطبية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم بالموافقة على نشر موظفين ومعدات طبية إضافية في المستشفيات العسكرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في غوما، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا.

وفي الحالات التي تجري فيها عمليات السلم أو عمليات الانتقال، قد تؤدي القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 إلى تعطيل إحراز التقدم، بما في ذلك عن طريق تأجيل الانتخابات، مما يهدد بفقدان المكاسب الهشة التي تحققت في الأشهر التي سبقت الجائحة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نحرص على عدم المبالغة في هذه المسألة. والواقع أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل. وفي الحالات التي تم فيها تقييد الاجتماعات

والتفاعلات الشخصية، فإن زيادة استخدام المنصات التكنولوجية تتطوي على إمكانية إتاحة فرص جديدة، عن طريق تعزيز شمولية عمليات السلام، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب.

وحتى في الوقت الذي تتحد فيه جهود العالم لمواجهة هذا التحدي، لا يزال التهديد الأكبر للسلام والأمن الدوليين يتمثل في الإرهاب وشبكات الداعمة. وستسعى الجماعات الإرهابية إلى استغلال الوضع مستفيدة من توجيه انتباه الحكومة ومواردها لشن هجمات جديدة. وأدمج الإرهابيون والكيانات الإرهابية أيضا خطاب كوفيد-19 في أنشطتهم المتعلقة بالتطرف والتجنيد. وأصبحت أكثر قطاعات المجتمع تضررا من غيرها من الاضطرابات الناجمة عن الفيروس أهدافا سهلة للتجنيد. وفسرت عمليات الإغلاق التي تنفذها الحكومات وإنفاذ قوانين الحجر الصحي تفسيراً سلبياً وبدأت تنصدر الدعاية الإرهابية. ويجب أن نظل يقظين دائماً في مواجهة هذه الاتجاهات.

ومن الأسئلة الرئيسية في المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2020/571، المرفق) التي عمت على هذه المناقشة: ما هي المحفزات التي يمكن أن تحول أزمة صحية إلى أزمة أمنية؟ ونعتقد أن أحد تلك المحفزات يتمثل في النية الخبيثة لأولئك الذين يسعون إلى استغلال الشعور العام بالخوف والقلق خلال الأزمة الصحية لئلا يلبث عدم الثقة والعداء بين المجتمعات والأمم بأسرها.

ولذلك فإن خبث الجائحة المعلوماتية infodemic لا يقل عن خبث جائحة كوفيد-19. ويهدد هذا الانتشار للأخبار المزيفة ووسائل الإعلام والروايات الكاذبة بتقسيم المجتمعات والتسبب بحالة من عدم الاستقرار في كثير من المناطق. ونحن بحاجة إلى التزام دولي قوي لمواجهة هذه الآفة، فضلاً عن حماية الحيز المتاح للخطاب العام المستتير. وفي ذلك السياق، يسر الهند انضمامها للفريق الإقليمي المتعدد المستويات الذي يقدم بياناً مشتركاً بشأن الجائحة المعلوماتية الحالية في سياق جائحة كوفيد-19 في الأمم المتحدة.

وهناك مسألة هامة أخرى تتمثل في كيفية الحد من الأثر السلبي للجوائح على أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. وتشكل النساء أكثر من نصف قوة الرعاية الصحية العالمية، ويعملن بشجاعة في الخطوط الأمامية كمهنيين طبيين وعاملات في حالات الطوارئ ومقدمات للرعاية وغيرها من المهام التي يؤديها الموظفون الأساسيون. لكن وبالرغم من هذه الإسهامات فقد كان للجائحة أثر اجتماعي واقتصادي غير متناسب على النساء والفتيات. ويجب علينا كفالة حماية هذه الاستجابات للجائحة أكثر الفئات ضعفاً.

وهناك بالطبع مسائل أخرى ليست لها أبعاد مباشرة تتعلق بتهديدات السلام والأمن وقد لا تتسبب فيها. وبينما نضع استجابة جماعية للجائحة، فمن المهم أن نتعلم من أفضل ممارساتنا وخبرائنا معاً. ولن ينعم أحد منا بالأمان ما لم ننعم به جميعاً. ويجب أن نواصل العمل معاً للتخطيط لتحقيق انتعاش ونمو اقتصاديين آمنين ومستدامين، وتوفير سلاسل إمداد حيوية وقادرة على الصمود، فضل عن الإسراع في تطوير اللقاحات والعلاجات وتوزيعها.

وعلى الرغم من استمرار نقشي الجائحة والتحديات التي تواجه شبكات سلسلة الإمداد العالمية، لا تزال الهند تلبّي أكثر من 60 في المائة من الطلب العالمي على مختلف اللقاحات، وهي المورد الرئيسي لكيانات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما تعهدنا بتقديم 15 مليون دولار لدعم تحالف غافي للقاحات.

وإذ تواصل الهند تلبية المطالب الكبيرة لإدارة عواقب الجائحة على سكان يبلغ تعدادهم بليون نسمة، فما زلنا نمد يد العون لشركائنا في جميع أنحاء العالم، تمشيا مع مبادئنا الحضارية التي ننظر من خلالها إلى العام بوصفه أسرة واحدة. وقد فعلنا ذلك عن طريق تقاسم مخزونات بلدنا من الأدوية المتوفرة وإرسال فرق طبية إلى أكثر من 120 بلدا. ووضعنا استراتيجية مشتركة للاستجابة للجائحة في جوارنا المباشر.

ويواصل صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة العمل بسرعة لدعم المشاريع التي تتصدى للجائحة في البلدان التي هي بحاجة إلى المساعدة. وتشمل هذه مشاريع لتوفير المعدات الطبية وبناء القدرات في مجال الرعاية الصحية والتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي وتحفيز الانتعاش التحويلي.

وأخيرا، من بين الاستنتاجات الرئيسية لهذه التجربة العالمية غير المسبوقة أن التحديات المعقدة التي تسببها جائحة كوفيد-19 قد أثبتت أن استجابتنا الجماعية لهذه الأزمات لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تمكنت عملياتنا ومؤسساتنا من تجسيد الحقائق المعاصرة. وتعتبر هذه بمثابة تنبيه لنا للعمل على تحقيق تعددية الأطراف بعد إصلاحها وتنشيطها القائمة على التصدي لتحديات اليوم.

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يعدُّ مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً عالمياً لم يسبق له مثيل من حيث انتشاره وتأثيره. ولذلك فإن الاستجابة الجماعية له أمر أساسي. ولهذا تعرب أيرلندا عن امتنانها لألمانيا على طرح هذه المسألة الهامة ذات العواقب الجسيمة على السلم والأمن الدوليين وعلى مجلس الأمن. ونهنئ فرنسا وتونس وجميع أعضاء المجلس على اعتماد القرار 2532 (2020) بالإجماع بالأمس، الذي أيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لأسباب إنسانية.

ويواجه العالم قبل الأزمة بالفعل مستويات قياسية من الاحتياجات الإنسانية، وقد كان النزاع عاملاً رئيسياً فيها. وجعلت الجائحة تلك التوقعات أكثر تحدياً وتعقيداً. وبالإضافة إلى الأزمة الصحية المباشرة، فإننا نشعر بقلق بالغ من الآثار الثانوية للأزمة، ولا سيما الصدمة الاقتصادية الهائلة التي ستسببها الجائحة.

وفي حالات النزاع، يشكل وصول المساعدات الإنسانية تحدياً كبيراً تسببت الجائحة في تفاقمه. وبينما فرضت البلدان بالضرورة قيوداً على التنقل لمنع انتشار (كوفيد-19) ينبغي لنا أن نكفل عدم تسبب هذه القيود في الحد من قدرة العاملين في المجال الإنساني أو الصحي على الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وتضررت من الجائحة هذه أكثر الفئات تأثراً بالنزاع قبل حدوثها: المشردون داخلياً واللاجئون والعمال المهاجرون. ولا يمكن التصدي للجوائح بدون قدرة الوصول إلى العاملين في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية. ونعتقد أنه حيثما يستمر النزاع فإن منع انتشار الجائحة والتخفيف من آثارها وحماية المدنيين، تصبح أكثر تحدياً من أي وقت مضى.

ولا يمكن التنبؤ بالكوارث والأزمات إلى حد كبير. وإذا كانت النظم الوطنية والمحلية ليست على استعداد للتصدي للأزمة، سيصبح ضعف الأفراد والمجتمعات أكثر وضوحاً. وتسبب الزيادة المفاجئة في الطلب على الخدمات الصحية الأساسية الناجمة عن الأزمة مزيداً من الضغط على النظم الصحية ما يجعلها غير قادرة على توفير الخدمات الضرورية.

وقد تؤدي العوامل من قبيل عدم الاستقرار السياسي وسوء الحكم في كثير من الأحيان إلى انهيار ثقة المجتمع في القوى الحاكمة، بل قد تؤدي في أسوأ الحالات إلى نشوب العنف وإلى أزمة أمنية في نهاية المطاف. ويمكن استخلاص الدروس من انهيار الثقة هذا بالنظر للاستجابة لتفشي فيروس إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان إشراك المجتمعات المحلية والشخصيات المؤثرة والمجتمع المدني أمراً بالغ الأهمية لإنهاء الأزمة وبيان أهمية اتباع النهج المجتمعية في مواجهة الأزمات، لا سيما في حالات النزاع.

وكما تزيد الجائحة من خطر نشوب النزاعات، فإنها تسبب أيضاً تحديات كبرى لجهود السلام وإدارة الأزمات التي تبذل حالياً. وتؤيد أيرلندا بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في وقت مبكر من هذه الجائحة. وبينما كانت هناك بعض الأمثلة الأولية على انحسار النزاع إلا أنه استمر في سياقات أخرى كثيرة جداً بل واشتد أيضاً. وأبطأت الجائحة تنفيذ اتفاقات السلام في اليمن وجنوب السودان. وتدعو أيرلندا المجلس إلى مضاعفة دعمه لعمل جميع الممثلين الخاصين للأمم المتحدة والبعثات السياسية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الوطنية والمجتمعات المحلية من أجل بناء السلام وصونه.

وتتطلب منا الجائحة الاعتراف بأهمية الروابط المعقدة حيث تقوم الاستجابة المتناسكة على الملكية المحلية. وما برحت أيرلندا تؤيد بقوة عمل الأمم المتحدة حتى يكون أكثر تماسكا. وكان من الأهمية بمكان توجيه منظمة الصحة العالمية إلى جميع البلدان في التصدي لجائحة كوفيد-19 وكذلك جهود التنسيق العالمية التي تبذلها خلال الأزمة، ومساعدتها لأكثر البلدان ضعفا. وإذ تشيد أيرلندا بذلك وتعبيرا عن مسؤولية أيرلندا العالمية عن التصدي للجائحة في بلدان ذات نظم صحية عامة أقل تقدما، زادت تبرعاتها في منظمة الصحة العالمية أربعة أضعاف هذا العام.

وينبغي لنا، عند النظر في الصلة بين الجوائح والأمن، أن نكون واعين أيضاً لأن الجائحة يمكن أن تكون مضاعفاً للمخاطر والضغوط الأخرى. ومن بين العوامل التي تزيد من خطر الأزمات الصحية الاحترار العالمي وتدمير الموائل. يضع COVID-19 ضغوطاً إضافية على المناطق الضعيفة أصلاً، مثل شرق أفريقيا، حيث تفاقم بالفعل التحديات القائمة بسبب تأثير تغير المناخ وتفتي الجراد.

وقد سلطت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد الضوء على زيادة تعرض النساء والفتيات لآثار الجائحة، ولكنها أشارت أيضاً إلى قدرة النساء والشباب على دعم الاستجابة الفعالة في مجتمعاتهم المحلية. ولدينا أمثلة عديدة على ذلك في الاستجابة للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا. وسيكون لدعم الملكية المحلية وتحسين القيادة وتوسيع نطاق الإدماج في سياق النزاعات والأوضاع الهشة، مع إيلاء اهتمام خاص بالشؤون الجنسانية والشباب، أهمية حاسمة في الاستجابة والتعافي الفعالين لكوفيد-19. إن عمل أيرلندا بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يُسترشد به في دعمنا للمرأة والدور الحاسم الذي تؤديه في جهود الاستجابة للجوائح والأمن.

وعلى الصعيد العالمي، تسبب كوفيد-19 في قيود غير مسبقة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل إنقاذ الأرواح. ومع ذلك، ينبغي ألا ينال تنفيذ تدابير الطوارئ من حقوق الإنسان، التي يجب أن تظل في صميم استجابتنا العالمية للجائحة. وتبين الأدلة الأولية أن جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى تفاقم الاتجاهات القائمة للاستبعاد الاجتماعي بين فئات معينة، مما يزيد من ضعفها. إننا نشهد اتجاهات مثيرة للقلق في كيفية تأثر كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملتي صفات الجنسين، والأقليات العرقية على نحو غير متناسب. وينبغي أن تركز جهود الاستجابة والإنعاش الجارية، فضلا عن السياسات والبرامج المقبلة، على بناء مستقبل أكثر شمولاً يسوده التسامح والاحترام للتنوع البشري والقدرة على التكيف والاستدامة.

ويطرح كوفيد-19 تحديات فريدة ومعقدة بالنسبة لبعثات حفظ السلام. ويجب أن تواصل وحدات الأمم المتحدة تحقيق التوازن بين الاحتياجات التشغيلية المتصلة بالولاية مع الدولة المضيفة وبين حساسيات السكان المحليين. ومن الأهمية بمكان أن ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها جزء من الحل لا على أنها جزء من المشكلة. ومن المهم أيضاً أن ينظر إلى الجائحة من خلال منظور حماية المدنيين. بالنسبة لأيرلندا، لا يعني ذلك أن تواصل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ببساطة القيام بعمليات لكفالة السلامة البدنية للفئات السكانية الضعيفة. من الجلي أن هذه العمليات يجب أن تستمر. بل يجب على البعثات أن تستفيد من جميع القدرات، بما في ذلك الاتصالات الاستراتيجية، والتواصل والمشاركة، والتعاون المدني - العسكري، والأصول الطبية، وإشراك القادة الرئيسيين، من أجل معالجة الشواغل المتصلة بحماية المدنيين بطريقة جامعة ومتكاملة.

بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

إن تفشي بعض الأمراض الخطيرة التي يرتفع فيها معدل الوفيات تترتب عليه آثار أمنية في حالات النزاع. ومن الأمثلة على ذلك تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) في حالات النزاع في منطقتنا - من اليمن إلى فلسطين إلى سورية.

في تلك البلدان، أدت الجائحة إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وأثرت سلباً على جهود خفض التصعيد ومفاوضات السلام، وبإضافة مشكلة جديدة إلى المشاكل القائمة، زادت من تعقيد الحالة العامة.

ففي اليمن، حيث يشهد البلد بالفعل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، يمكن أن يتجاوز عدد الوفيات الناجمة عن الفيروس مجموع الخسائر في الأرواح نتيجة الحرب والمرض والجوع على مدى السنوات الخمس الماضية، كما ذكر مسؤولو الأمم المتحدة الموجودون في ذلك البلد.

وفي الوقت نفسه، وبسبب تقاعس مجلس الأمن عن مواجهة العدوان الأجنبي على هذا البلد، فإن المعتدين يتشجعون، بل ويستغلون جائحة كوفيد-19 لتصعيد الضربات الجوية وتشديد الحصار على الموانئ والمطارات التي توجه المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وليس لهذه الإجراءات غير المشروعة أي تصنيف آخر غير أنها جرائم حرب، ويجب منعها.

وفي فلسطين، واصل النظام الإسرائيلي حصاره، الذي دام أكثر من عقد، ضد قطاع غزة - حتى أثناء تفشي فيروس كورونا - مما أدى إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية الهشة أصلاً هناك.

وفي سورية، حيث تتحسن الحالة في أجزاء كثيرة من البلد نتيجة لهزيمة الإرهابيين واستعادة سيطرة الحكومة على أراضيها، أبطأ تفشي كوفيد-19، نسبياً، عودة المشردين وجهود إعادة الإعمار. بيد أن الحالة الإنسانية هناك قد تفاقم نتيجة للسياسة غير المسؤولة التي ينتهجها عضو دائم في المجلس برفض جزاءات أحادية غير قانونية ضد الشعب السوري.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلداً يعاني من أسوأ حالات تفشي فيروس كورونا وضحية لإحدى أكثر الجزاءات اللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة، تدرك تماماً كيف تعوق هذه الجزاءات بشكل كبير الاستجابات الوطنية للبلدان المستهدفة لمنع انتشار الفيروس بشكل فعال.

وفي الواقع، فإن هذه الجزاءات غير القانونية تعوق استيراد السلع الإنسانية، ولا سيما المعدات الطبية والأدوية، مما يؤثر بصورة رئيسية على المرضى - الذين هم أضعف عنصر في كل مجتمع. وهذا وحده يشير إلى مدى عدم أخلاقية هذه الجزاءات وعدم إنسانيتها وعدم شرعيتها، خاصة عندما يواجه العالم بأسره فيروساً شديداً العدوى يستهدف الأسرة البشرية بأسرها، والطريقة الوحيدة لدحره هي التضامن في العمل والتعاون الدولي المنسق تنسيقاً جيداً.

وعلاوة على ذلك، فإنه يبين أن تطبيق الجزاءات الأحادية، في سياق الأزمة الصحية العالمية الحالية التي لم يسبق لها مثيل والتي تشمل جميع الدول، يتعارض مع المصالح المشتركة للبشرية.

ورغم الدعوات الدولية القوية إلى رفعها فوراً، بما في ذلك من الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعض الشخصيات الدولية الأخرى، فضلاً عن العديد من رجال الدولة ونساء الدولة السابقين والحاليين، والبرلمانيين، والزعماء الدينيين، والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، لا يزال تطبيق تلك الجزاءات غير القانونية مستمرا.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن تدابير من قبيل الحصار اللإنساني لليمن وقطاع غزة، فضلاً عن فرض جزاءات أحادية غير قانونية كتلك التي فرضت مؤخراً على سورية، لا يمكن أن تسهم في انتشار الأمراض الفتاكة فحسب، بل وفي تفاقم النزاعات.

وفي حين أن من الضروري معالجة تأثير حالات التفشي الخطيرة لبعض الأمراض التي ترتفع فيها معدلات الوفيات في حالات النزاع، يجب عدم إغفال الطابع اللاأخلاقي واللإنساني للجزاءات الأحادية الجانب وتأثيرها في توسيع نطاق الجوائح وتفاقم النزاعات.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي قدم باسم مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) هي في المقام الأول أزمة صحية عالمية، تتطلب استجابة منسقة ومتعددة الأطراف. ومنذ البداية، أيدت إيطاليا بقوة هذا النهج الجماعي بالدعوة النشطة إلى إقامة تحالف دولي للنهوض بالبحوث المتعلقة باستحداث لقاح وضمان تطويره بسرعة وتوزيعه العادل. وقد كنا فخورين بأننا من بين المروجين - في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة الرئيسية الأخرى لمؤتمر التعهدات للاستجابة العالمية لفيروس كورونا في 4 أيار/مايو والمؤتمر التالي في 27 حزيران/يونيه، اللذين جمعاً ما يقرب من 16 مليار يورو للحصول الشامل والعادل على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات لمكافحة مرض COVID-19. كما كنا من بين رواد مبادرة آلية تسريع إتاحة أدوات مكافحة مرض كوفيد-19 (مسرّع الإتاحة)، ومن المساهمين الرئيسيين في المرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19 على الصعيد العالمي من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين والالتزام المسبق للسوق، والذي سيضمن حصول البلدان النامية على اللقاح.

وفي الوقت نفسه، تشكل الصحة العالمية شرطاً أساسياً للسلام والاستقرار والازدهار، إذ تتفاعل مع الرابطة الثلاثية بين السلم والعمل الإنساني والتنمية. وبالإضافة إلى الأثر المأساوي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على الصحة العامة وما ترتب عليها من تداعيات عميقة على حقوق الإنسان وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، فقد فاقمت الجائحة أيضاً إلى حد كبير التهديدات الحالية التي يتعرض لها صون السلم والأمن الدوليين. حيث أدت آثارها إلى استفحال الوضع في البلدان التي مزقتها النزاعات المسلحة أو تلك المتضررة جراء انعدام الاستقرار السياسي، مما يعوق إيصال المساعدات الإنسانية ومن ثم يضاعف من معاناة السكان المحليين.

ولذلك فعلى الأطراف المتنازعة في جميع بؤر التوتر في العالم أن تُلبي نداء الأمين العام غوتيريش، الذي تؤيده إيطاليا تأييداً كاملاً، بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأن توحد الصف تصدياً للفيروس. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد القرار 2532 (2020) يوم أمس، الذي يطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، والذي يعبر عن تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. وبالفعل يكتسي التوصل إلى هدنة إنسانية طويلة الأجل أهمية حاسمة للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وبلا معوقات، لاسيما إلى الفئات المستضعفة واللاجئين والمشردين.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة، تؤدي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دوراً خاصاً في مساعدة المجتمعات المحلية على التعامل مع الجائحة. وتقدر إيطاليا تقديراً عالياً عمل الأمانة العامة على تنفيذ التدابير والإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 ولحماية حفظة السلام والسكان المحليين.

ومن الضروري أن نحافظ على التزامنا بعمليات السلام الآن أكثر من أي وقت مضى. إذ إن ترك بعثات حفظ السلام في حالة من نقص الموظفين وعدم القدرة على الاضطلاع بولايتها يعرض السكان

المحليين وموظفي البعثة للخطر على حدٍ سواء. وقد أبدت إيطاليا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، التزاماتها التام، كبلدٍ مساهم بقوات وأفراد شرطة. وعلاوةً على ما تقدم، لا تتفك الوحدة العسكرية الإيطالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تزود الدوائر الصحية المحلية بالمعدات الطبية، وبذلك تسهم إسهاما مباشرا في التخفيف من أثر الفيروس. وفي ذلك دليل على كيفية قيام عمليات دعم السلام بدور أداة مرنة لحفظ السلم والاستقرار؛ وعلى أن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام شكلت خطوة أساسية باتجاه تحديث بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وترحب إيطاليا بالمبادرة التي اتخذتها الأمانة العامة بإعادة إعطاء الأولوية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام في هذه المرحلة، مع تركيز أقوى على السلامة والأمن والأداء والحماية، لاسيما فيما يخص الوقاية من فيروس كورونا واحتوائه ودعم الصحة العامة.

ويجب علينا عند تقييم التفاعل بين الجائحات والأمن أن نقف أيضًا على أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي. ففي حالات الطوارئ، كالحالة الراهنة، من الأهمية بمكان أن يحصل كل شخص على ما يكفي من الغذاء الآمن ذي القيمة التغذوية، ويجب علينا ألا ندخر وسعًا في سبيل إبقاء طرق التجارة مفتوحة واستمرار عمل سلاسل الإمداد، مع تنفيذ المبادرات الرامية إلى تيسير وصول الغذاء إلى أفقر الناس وأضعفهم في مجتمعاتنا. وتمثلًا لهذه الروح، تلتزم إيطاليا بدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الحيلولة دون حدوث أزمة غذائية عالمية. كما دأبت إيطاليا على النهوض بائتلاف غذائي ضد الجوع من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لتعبئة الدراية والخبرة، وتقديم الدعم السياساتي، وإفساح المجال للحوار والدفع قدمًا بالمبادرات التي تركز على استحداث نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة.

وأخيرًا وليس آخرا، ذكرتنا الجائحة بأهمية تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بالكامل. فنتيجة للآزمة الصحية، تتعرض النساء والفتيات على وجه الخصوص للعنف الجنسي والجنساني، علاوةً على تقاسم المسؤوليات بصورة غير متكافئة. وفي الوقت نفسه، تصدرت النساء، كونهن يمثلن غالبية العاملين في المجال الصحي، طليعة المستجيبين للجائحة؛ وهن أيضًا من سيُكونن العمود الفقري لعملية التعافي في المجتمعات المحلية. فهذه الجائحة تدعونا جميعًا إلى تعزيز التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة المرأة مشاركةً مجديةً في عمليات صنع القرار من أجل تحقيق السلام والرخاء للجميع.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

أود أن أعرب عن عميق تقديري للرئاسة الألمانية لتنظيم المناقشة المفتوحة اليوم حول الجائحات والأمن، إذ تأتي هذه المناقشة في حينها وتتناول موضوعاً مهماً بالنسبة لمجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم. فجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تتسبب في أزمة صحية فحسب، بل أحدثت أزمة خطيرة في الأمن البشري في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها الكثيرون حول العالم، لا يزال المرض ينتشر عبر الحدود وداخل المجتمعات المحلية الأضعف، وهو لا يضر فقط بالمجتمعات السلمية ولكنه يتعدى ذلك ليؤثر على السلم والأمن الدوليين.

أولاً وقبل كل شيء، أؤكد أن أهمية التضامن العالمي لمكافحة هذا العدو المستتر الذي يهدد البشرية غنية عن البيان. وعليه ترحب اليابان باعتماد القرار 2532 (2020) استجابةً لكوفيد-19 وتتوقع أن يحظى القرار بكامل الاحترام من جانب الأطراف المعنية. فليس هذا وقتاً للاقتتال بين الناس بل أولى بهم أن يوحدوا الصف لمجابهة العدو المشترك. ولذا تؤيد اليابان بقوة نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي؛ كما دفعا ذلك أيضاً إلى المشاركة في تقديم بيان يدعم ذلك النداء انضم إليه 172 من الدول الأعضاء والجهات المراقبة. وأشار بيان الدعم إلى ضرورة "حشد كل جهودنا لإنقاذ الأرواح والتخفيف من حدة الخراب والدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي حل بشعبونا". ويشير البيان أيضاً إلى واجبنا المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وذلك خيار أفضل بكثير من الدعوة إلى وقف إطلاق النار بعد اندلاع النزاعات العسكرية.

وفي ظل الظروف الراهنة، أود أن أشدد بصفة خاصة على أهمية سيادة القانون والتسوية السلمية للمنازعات استناداً إلى القانون الدولي. فعندما تدعونا التحديات الجسيمة إلى التضامن، يصبح انتهاك الأمانة الراهنة في محاولة لتغيير الوضع الراهن بالتدابير الأحادية أمراً غير وارد. ومن الضروري تجنب الإجراءات القسرية لأنها تصرف الانتباه حتماً عن المعركة الجارية ضد عدونا المشترك، وهو كوفيد-19. وانطلاقاً من الدعوة إلى وقف إطلاق النار عالمياً، نتوقع من الأطراف المعنية كافة أن تتخذ خطوات مطردة باتجاه التسوية السلمية للنزاعات.

وقد ألحق فيروس كوفيد-19 ضرراً جسيماً بالسلم في المجتمعات، إذ شكل تهديداً متعدد الجوانب لبقاء الناس وأرزاقهم وكرامتهم، ولاسيما الأضعف منهم. فما لم نكفل الأمن البشري ونستعد السلام في مجتمعاتنا المحلية، فليس لنا أن نتوقع استقرار العلاقات بين فئات الناس المختلفة، بما في ذلك العلاقات بين الأمم. إذ يتطلب الأمن البشري استجابات شاملة محورها الإنسان، تراعي مقتضى الحال، وتتوخى الوقاية؛ وتعزز حماية وتمكين الناس والمجتمعات كافة، بحيث لا يتخلف أحدٌ عن الركب. ونظراً لأن الصحة أهم عناصر الأمن البشري، فقد دأبت اليابان على رعاية خطة صحية عالمية، تتضمن مكافحة الأمراض المعدية ودعم التغطية الصحية الشاملة.

وجاءت الإجابات الواردة من أرجاء العالم عن الدراسة الاستقصائية التي أطلقها الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لترسم صورة واضحة لأولويات الناس إبان جائحة كوفيد-19 وما بعدها: أولاً، إتاحة الرعاية الصحية الشاملة للجميع؛ ثانياً، تعزيز التضامن بين الشعوب والأمم؛ ثالثاً، إعادة النظر في الاقتصاد العالمي للحيلولة دون التفاوت. وقد برهنت جائحة كوفيد-

19 على الأهمية القصوى لتحقيق الأمن البشري من خلال المزيد من التعاون والشرابة بما لا يترك أحدًا خلف الركب، اليوم وفي الأيام المقبلة على السواء.

ولقد قررت اليابان منذ مارس/آذار، استجابة لنداء الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية، تقديم ما يقرب من 140 مليون دولار من خلال ست منظمات دولية لتقديم المساعدة الفنية ومساعدات أخرى للأطعم الطبية وغيرها. كما قررت اليابان في أبريل/نيسان تقديم مساعدة إضافية بمبلغ يزيد على 1.4 مليار دولار لتعزيز القدرات في المجالات الصحية والطبية، وزيادة تدفق الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات إلى البلدان النامية، ولدعم الفئات المستضعفة بمن في ذلك النساء والفتيات. وقد تعهدت اليابان بمبلغ 300 مليون دولار خلال القمة العالمية للقاحات في حزيران/يونيه للتجديد بآتاحة اللقاحات.

وفي إحاطة أمام مجلس الأمن في نيسان/أبريل، أشار الأمين العام إلى أن تآكل الثقة في المؤسسات العامة يمثل الخطر الملح الأول الذي قد ينتج عن كوفيد-19، "لا سيما إذا اعتبر المواطنون أن سلطاتهم قد أساءت التعامل مع الأزمة أو لا تتوخى الشفافية بشأن نطاقها". فالمجتمع لا ينعم بالسلام ولا يكون قادرا على الصمود ما لم يثق الناس بحكوماتهم و ببعضهم بعضا. وقد وضعت الجائحة هذه الثقة على المحك، لا سيما في البلدان التي تعاني أصلا من الهشاشة والنزاعات ومن ضعف المؤسسات.

وتساهم المؤسسات الفعالة والجامعة والخاضعة للمساءلة، سواء في قطاعي الأمن والقضاء أو في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، في تعزيز مصداقية الحكومات والحد من الضعف وضمان الأمن البشري وطمأنة الناس إلى احترام حكوماتهم لكرامتهم. ويجدر النظر في زيادة التركيز على بناء المؤسسات في سياق الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لتوفير دعم أكثر فعالية على نطاق المنظومة للبلدان المتضررة من النزاعات، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن مكافحة هذه الجائحة تتطلب مزيدا من التعاون والتضامن الدوليين واستجابة دولية شاملة ومنسقة. كما تتطلب أداء الأمم المتحدة دورا محوريا في هذا المسعى.

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، لازاروس أو. أمايو

تنثني كينيا على البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة على عرض الواقع العالمي المتمثل في الجوائح وأثارها على الأمن، بما في ذلك الأمن الصحي، على مجلس الأمن للنظر فيها. ونرحب أيضاً باتخاذ المجلس بالإجماع في 1 تموز/يوليه 2020 للقرار 2532 (2020) بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونشكر فرنسا وتونس على جهودهما الدؤوبة التي استهدفت تحقيق هذه النتيجة في أعقاب مفاوضات مطولة.

ومع استمرار جائحة كوفيد-19، تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير لمعالجة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة للجائحة على سكانها. وتواجه معظم البلدان تحديات متعددة الأوجه. كما أن الجهود الرامية إلى تسطيط منحى العدوى تجري في بلدان تمر بمراحل مختلفة في سلسلة السلام والنزاع المتصلة. وتمثل هذه التحديات المتعددة بالفعل اختباراً للإدارة الدولية للأزمات. ويتعين علينا أن نتصرف معا وبسرعة.

وقد أظهرت الإحاطات المختلفة التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، ومفوضة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي، السيدة أميرة الفاضل محمد الفاضل، أن للجوائح آثاراً متعددة الجوانب على السلام والأمن، مما يتسبب في ارتفاع الاحتياجات الإنسانية ويبدد التقدم المحرز في السابق في بناء السلام والتنمية. ولذلك، لا يمكن التصدي للجوائح باعتبارها شواغل صحية فحسب، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع وفي البلدان الخارجة من النزاع. ويرحب وفد بلدي أيضاً بإحاطة الاتحاد الأفريقي التي أكدت اعتماده لسياسة التعاون والتضامن في إطار الجهود الجارية للتخفيف من الآثار من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لضمان عدم تخلف أفريقيا عن الركب فيما يتعلق بإنتاج اللقاحات والمعدات الأساسية.

وتشكل حالات الهشاشة والنزاع القائمة بعض العوامل التي يمكن أن تحول أزمة صحية إلى تهديد أمني. ويثبت أثر الجائحة في البلدان الهشة والمتضررة من النزاع، كما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومناطق أخرى تشهد نزاعات مطولة، أن الجوائح يمكن أن يشكل تهديداً متنامياً للسلام. كما يمكن لهذه الأزمة الصحية أن توفر بيئة يتنامى فيها التطرف العنيف والإرهاب. وكما أشار الأمين العام، تسببت الجائحة أيضاً في توقف المفاوضات الجارية في إطار عملية جوبا للسلام وفي سياق المحادثات مع حركة الشباب بشأن أنشطتها الإرهابية في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا دعوة الأمين العام في 23 آذار/مارس لإسكات البنادق على الصعيد العالمي. كما تؤيد تتماماً الدعوة التي وجهها إلينا في 8 نيسان/أبريل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد كي نركز بصورة جماعية على محاربة كوفيد-19 كمجتمع عالمي موحد.

وثبت أيضاً أن ثمة عقبات إضافية يجب على البلدان تجاوزها خلال هذه الجائحة، تتمثل في تغير المناخ والتحديات البيئية. وتتصدى كينيا وبلدان أخرى في منطقتي القرن الأفريقي ووسط أفريقيا للجائحة بينما تواجه حالات طوارئ أخرى تستدعي الاهتمام ذاته، بما في ذلك الفيضانات وانتشار الجراد.

وتؤثر جائحة كوفيد-19 كذلك بشكل هائل على عمليات السلام في البعثات. وبالمثل، تأثرت سلباً مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف المتحاربة وتدفعات المعونة الإنسانية، ولا سيما في مخيمات اللاجئين

والنازحين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي الإشادة بالتضحيات التي يقدمها حفظة السلام وبناء السلام المحليون وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية والشبابية والمجتمع المدني والعاملون في مجال الصحة في أفريقيا وفي أنحاء العالم.

ومن شأن تطبيق وقف عالمي لإطلاق النار أن يكفل استمرار عمليات السلام في تنفيذ ولاياتها في ظل الأزمة الصحية. كما ستكفل السياسات الوطنية والإقليمية، التي تشمل اتخاذ تدابير للشفافية والمساءلة خلال الجوائح، سلامة جميع الموظفين، بما في ذلك حرية تدفق المعونة الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً.

وشهدنا أيضاً الإسهام الجوهري للمرأة في عمليات السلام، فضلاً عن مساهمات النساء بوصفهن من قادة المجتمع المحلي والعاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية. غير أن النساء والفتيات تضررن أيضاً بشكل غير متناسب من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الجائحة. وقد أتاح الوضع الأمني الناتج عن الجائحة فرصة هامة لتوسيع نطاق تنفيذ التوصيات الواردة في القرارات المتعلقة بالمرأة والشباب والسلام والأمن والتعجيل بتنفيذها، ولا سيما ركائز المشاركة والحماية والوقاية والشمولية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع الدولي، بناء على طلب الجهات المعنية الوطنية، أن يلتفت حول البلدان الهشة ويدعم بناء هياكل أساسية حيوية منيعة للحكومة، ولا سيما نظم الرعاية الصحية وتدريب الموظفين وتوفير المعدات الأساسية. ومن شأن توفر مرافق رعاية صحية قادرة على أداء عملها أن يخفف من الخطر الناتج عن الصلة بين الصحة وانعدام الأمن.

كما أن الجائحة تشكل عبئاً هائلاً على نظم الرعاية الصحية الوطنية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن مستوى التنمية الوطنية. وبالتالي، يمكن للأزمة الصحية أن تفاقم التخلف من خلال التسبب في عدم الاستقرار، ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة أصلاً. والتمويل المستدام ضروري أيضاً من أجل كفالة استدامة البنى التحتية الأساسية. ومن الضروري اعتماد نهج متعدد التخصصات للتوفيق بين الاستجابات الطبية والعامة والسياسية المنفذة للتصدي للجوائح.

ونظراً لأثر كوفيد-19 الكبير على الاقتصاد العالمي، يزداد احتمال خسارة المكاسب التي تحققت في كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتطوير الصناعة المحلية والتكامل الإقليمي. وقد شهدنا انتكاسات كبيرة خلال أزمة الإيبولا في غرب أفريقيا في عامي 2014 و 2015. ولذلك، ينبغي وضع الأولويات والاستثمار وتحديد شركاء جدد في مجال الأمن، بما في ذلك خبراء في مجالي الصحة والتكنولوجيا، من أجل بناء بنى تحتية منيعة.

ويتعين على المجلس أيضاً أن يبدأ في التفكير في ما سينطوي عليه مستقبل العالم خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19 للنساء والأطفال والنازحين والمهمشين والضعفاء في البلدان والمناطق الهشة والمتضررة من النزاع. وسيكون من المهم للغاية أن نبدأ، بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها الأخرى، الاستفادة من النتائج والتقارير التي توصلت إليها الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية ومعالجتها بصورة مركزية فيما يتعلق بدنامية الصحة والسلام، بما في ذلك الأثر الجنساني وغير المتناسب لكوفيد-19، من أجل التوصل في المستقبل إلى مبادئ توجيهية وتوصيات مستتيرة تتناسب مع مختلف السياقات.

بيان الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، منصور عياد العتيبي

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وإننا على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بنجاح. كما أود أن أتقدم بالشكر لألمانيا على اختيارها لموضوع مناقشتنا اليوم وعلى إعداد الورقة المفاهيمية المعدة لهذا الاجتماع الهام (S/2020/571).

يعيش العالم أياماً غير مسبقة نتيجة لتفشي فيروس كورونا المستجد. هذه الجائحة التي تشكل خطراً عابراً للحدود واستطاعت أن تؤثر على جميع نواحي حياتنا - الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية - وأدت إلى مقتل نصف مليون شخص وإصابة 10 مليون آخرين في كافة بقاع العالم. إن هذه الجائحة تعد - كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة - أكبر تحدٍ يواجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، علاوة على أنها مثال حي على الروابط الوثيقة ما بين الأوبئة والأمن، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تضافر الجهود لمواجهة الأوبئة والأزمات الصحية العالمية والحد من آثارها القاسية، وذلك عبر التعاون والتنسيق من خلال النظام الدولي المتعدد الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية. فأزمة عالمية مثل هذه تتطلب حلاً عالمياً.

لقد شهدنا جميعاً إطلاق الأمين العام بتاريخ 23 آذار/مارس 2020 نداء تاريخياً لوقف إطلاق النار في كافة أنحاء العالم التي تشهد نزاعات مسلحة من أجل التركيز معاً على المعركة الحقيقية في حياتنا - وهي معركة مواجهة مرض فيروس كورونا المستجد. وقد رأينا بعض المبادرات والوقفات المتحدة الأخرى والتي كانت تهدف إلى حشد الجهود الدولية للحد من انتشار الفيروس والتقليل من آثاره على المجتمعات والأشخاص - خاصة الأشد ضعفاً كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين - لكن لا يزال هناك المزيد الذي يمكن عمله في هذا الصدد، فالعالم بحاجة إلى مواقف جادة وحاسمة أكثر. نرحب هنا بإصدار مجلس الأمن القرار 2532 (2020) حول هذه الأزمة الصحية العالمية التي نعتقد بأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وننوه بأنه سيق أن كانت للمجلس مواقف واضحة من أزمات صحية أخرى مثل الإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أن أشيد بجهود كل من تونس وفرنسا خلال الأشهر القليلة الماضية لاستصدار قرار عن المجلس بخصوص مرض فيروس كورونا.

إن آثار هذه الجائحة من المتوقع أن تلامس كثيراً من القضايا التي تُناقش في الأمم المتحدة بشكل عام، وفي مجلس الأمن بشكل خاص. فعلى الصعيد الإنساني، نشاهد أن الأوضاع الإنسانية بدأت تتدهور في عدد من المناطق التي تشهد نزاعات وتعاني من أنظمة صحية هشّة نتيجة لسنوات من الحروب والدمار. كما أن تفشي هذا الفيروس سيترك أثراً اقتصادياً واجتماعياً قد تعيد المكاسب التنموية التي حققتها بعض الدول إلى الخلف، الأمر الذي قد يفاقم من الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، كالبطالة والفقر وعدم المساواة والتنافس على الموارد الطبيعية. ومن جهة أخرى، فلا شك في أن هذه الجائحة قد يكون لها تداعيات على الصعيد السياسي متعلقة بقدرة وكفاءة الدول والحكومات على الاستجابة بشكل فعال للحد من انتشارها وتوفير الرعاية الطبية اللازمة للمحتاجين. إضافة إلى ذلك، نرى أن هذه الجائحة قد عيّدت الطريق للمضي قدماً في العمليات السياسية في بعض مناطق النزاع.

أمام هذه الآثار الناجمة عن مرض فيروس كورونا، نحن بحاجة ماسة للعمل الجماعي والمشارك وتوحيد الجهود والرؤى للتغلب على هذا المرض القاتل، من خلال تفعيل كل الأدوات المتاحة لدينا وحشد طاقات الخبراء والعلماء والمختصين للعثور على لقاح وضمان التوزيع العادل له وخاصةً في البلدان النامية؛ والعمل على بناء القدرات الصحية للبلدان والمجتمعات المستضعفة؛ وتوفير الإمدادات والمعدات الطبية والوقائية لتمكين الأنظمة الصحية المختلفة حول العالم لمواجهة هذه الجائحة؛ وضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية في ظل تفشي هذه الجائحة إلى المحتاجين لها في مناطق النزاع والكوارث الطبيعية؛ وتعزيز تدابير منع نشوب النزاعات. إن من الصعب تحقيق هذه الغايات من دون نظام شامل وفعال للتعددية يساهم في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة بأكملها والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الكيانات متعددة الأطراف من أجل تجاوز أصعب تحد مشترك يواجهه عالمنا اليوم.

إن دولة الكويت، ومنذ تفشي هذه الجائحة، تعمل ضمن الجهود الدولية لمواجهة مرض فيروس كورونا، فقد أعربت في أكثر من مناسبة عن دعمها الكامل لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق نار عالمي، وشاركت في الاجتماعات الإقليمية والدولية المختلفة المتعلقة بمكافحة هذه الجائحة. كما تقدمت دولة الكويت حتى يومنا هذا بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي لدعم الجهود العالمية في مواجهة الفيروس. وأجدد في هذا السياق التزام دولة الكويت بدعم كل الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على حياة البشرية، وحماية صحة الناس، والتغلب على مرض فيروس كورونا.

ولا بد لي من أن أعتزم هذه المناسبة لتقديم الشكر والتقدير لكافة العاملين في العالم في المجال الصحي والصفوف الأمامية على جهودهم النبيلة والشجاعة لمواجهة مرض فيروس كورونا.

ختاماً، نسأل المولى جلّ وعلا أن يزيل هذا الوباء عن البشرية جمعاء وأن يحفظ أوطاننا.

بيان الممثلة الدائمة لقرغيزستان لدى الأمم المتحدة، ميرغول مولدويسايفا

أولاً وقبل كل شيء أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة الألمانية على الدعوة التي وجهتها اليوم إلى المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. ونشيد بها على اختيارها هذه المسألة الحسنة التوقيت للغاية والبالغة الأهمية للنظر فيها في جدول أعمال هذا الشهر.

كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية أميرة الفاضل محمد الفاضل، على الإحاطات التي قدموها. وأود أن أشكر منظمي حدث اليوم على إتاحة الفرصة لي للتكلم عن الموضوع الهام المتمثل في الجائحات والأمن.

ونلاحظ بقلق عميق الخطر الذي يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، والذي تسببه جائحة مرض فيروس كورونا الذي لا يزال ينتشر في جميع أنحاء العالم. ونوجه الانتباه إلى العواقب غير المسبوقة لهذه الجائحة، بما في ذلك الاضطرابات الخطيرة في الحياة العامة، والتنمية الاقتصادية، والسفر والتجارة العالمية، وتغير المناخ، وأزمات الهجرة وأزمة المساعدة الإنسانية، وزيادة الفقر وتزايد عدم المساواة، وإلى آثاره الضارة على رفاه الإنسان والأمن الدولي على حد سواء، الأمر الذي سيعكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس ويعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ضمن الأطر الزمنية المحددة.

لقد كان لظهور مرض فيروس كورونا وانتشاره السريع على نطاق عالمي أثر جسيم على حماية المدنيين في الدول المتضررة من النزاعات. ونلاحظ بقلق بالغ استمرار انتشار جائحة فيروس كورونا في جميع مناطق العالم، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً لصحة البشر وسلامتهم. ومن الواضح أن الناس في الدول المتضررة من النزاعات يدفعون ثمناً باهظاً في مكافحة جائحة فيروس كورونا وهذا يحدث على خلفية ما يجري من نزاعات مسلحة.

وتتطلب الحالة الراهنة التوحيد الفوري لجهودنا واعتماد المجتمع الدولي بأسره لإجراءات حاسمة. ولا يمكن، في سياق هذه المسألة، التقليل من شأن الدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولذلك، تؤيد جمهورية قرغيزستان دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف عالمي لإطلاق النار وتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي بنجاح لجائحة مرض فيروس كورونا.

نشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي وضعت لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في خضم مواجهة جائحة كوفيد-19.

وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة، لا سيما في سياق الجائحة العالمية. وندعو المانحين الذين لم يكتفوا جهودهم للوفاء بالتزاماتهم الخاصة

بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى القيام بذلك.

ونؤكد من جديد قراري الجمعية العامة 74/270 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) و 74/274 بشأن التعاون الدولي لكفالة الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19، ونذكر بأن الجائحة وما يتصل بها من صدمات اقتصادية وصدمات أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي يمكن أن تزيد بشكل كبير من عدد البلدان التي تعاني من ضائقة ديون أو المعرضة لخطرها. ويساورنا قلق عميق إزاء تأثير ارتفاع مستويات الديون على قدرة البلدان - وخاصة البلدان النامية وتلك التي تواجه أوضاعاً خاصة - على الصمود أمام تأثير صدمة كوفيد-19، والاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات الدين لمدة زمنية محددة والتي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير السيولة وغيرها من تدابير الدعم لتخفيف عبء الديون الواقع على كاهل البلدان النامية. وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى معالجة أوجه الضعف المتعلقة بالديون، مع إيلاء اعتبار خاص للبلدان التي تعاني من حالات خاصة، والمساعدة في التصدي للجائحة والتعافي منها.

وخلال هذا الوقت المليء بالتحديات للمجتمع الدولي، تؤيد جمهورية قيرغيزستان تأييداً تاماً الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل المشاكل المتصلة بصون السلام والأمن، وتطوير العلاقات الودية بين الدول، والتعاون في حل مشاكل التنمية، والحد من الفقر، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومكافحة الأمراض، والتصدي لجائحة كوفيد-19، لأنها ترتبط بالسلام والأمن في العالم اليوم. ونعتقد أنه بالنظر إلى المخاطر القائمة والناشئة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ينبغي تعزيز دور مجلس الأمن قدر الإمكان.

لقد ذكرتنا جائحة كوفيد-19 بأقوى طريقة بأننا مترابطون بشكل وثيق، وأقوياء بقدر قوة أضعف حلقاتنا. ولا يمكننا إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل معاً متضامنين. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجائحات في المستقبل وغيرها من التحديات العالمية إلا معاً. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة في صميم تلك الجهود. وتعتزم حكومة جمهورية قيرغيزستان مواصلة دعم الجهود والعمل بنشاط بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين لتحقيق أهدافنا.

بيان الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة، أندريه بيلديغوفيتش

نرحب بهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الموضوعية والتي تأتي في أوانها بشأن الجائحات والأمن التي نظمتها الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن. ونشيد بقيادة وعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجميع الموظفين الذين يواصلون بنشاط مكافحة الجائحة، وتنفيذ ولايتهم الحيوية على أرض الواقع. لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب أمنية واضحة وينبغي تناولها بشكل شامل، بما في ذلك على المستويات الفردية والمجتمعية والدولية وعلى مستوى الدول. ولذلك، من المناسب عرض ألمانيا هذا الموضوع الهام للغاية على مجلس الأمن.

وقد أظهرت استجابتنا لجائحة كوفيد-19، أهمية سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد. وقد أعطتنا المعايير والمؤسسات الدولية توجيهات بشأن كيفية التعامل بشكل أفضل مع انتشار الجائحة، والأمم المتحدة ووكالاتها في صميم الجهود العالمية. ومن الجلي أنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يكونوا مثالا يحتذى.

ولا يمكننا كبح الانتشار وأن نصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الجائحة المقبلة، إلا من خلال الحكم الرشيد والثقة والعملين الجماعي والدولي. إن تعزيز القدرة الجماعية على الصمود والقيام بالاستعدادات حسنة التوقيت لأي تطورات أخرى تتعلق بالتحديات المرتبطة بالجائحة أمر يصب في مصلحتنا المشتركة.

وكنا من بين الدول التي رحبت بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن شأن وقف إطلاق النار هذا أن ييسر حل جميع النزاعات التي طال أمدها - سواء كانت مشتتة أو مجمدة، بما في ذلك النزاع في شرق أوكرانيا بسبب الأعمال العدوانية التي تقوم بها روسيا. ونكرر دعوتنا إلى احترام مبدأ السلامة الإقليمية، بما في ذلك فيما يخص أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، تشكل الشفافية العسكرية عنصرا هاما في بيئة أمنية دولية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ بها. ومن مسؤوليتنا جميعا أن نحافظ عليها تحت أي ظرف من الظروف، لا سيما إذا كانت تدابير السلامة الصحية تعوق التحقق العملي.

وتتجلى إحدى النتائج الأمنية الواضحة لكوفيد-19 في انتشار المعلومات الخاطئة. وعموماً، يرتبط حيز المعلومات بالأمن، حيث تستند التهديدات والحلول إلى التصورات. ولا شك في أن المعلومات الخاطئة يمكن أن تكون قاتلة، وتشكل مكافحتها أولوية بالنسبة لكل من لاتفيا والاتحاد الأوروبي. وقد تراكمت لدى لاتفيا خبرة في ذلك المجال، ونحن على استعداد لتشاطرها.

وفي بياننا عبر الإقليمي بشأن المعلومات الخاطئة الذي أيدته 132 دولة عضواً وذات مركز مراقب، دعونا جميع أصحاب المصلحة، مثل العاملين في وسائل الإعلام، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية، إلى زيادة جهودهم لمكافحة المعلومات الخاطئة. ونحن ندعو الآن جميع البلدان، سواء التي أيدت ذلك البيان أو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، إلى الانضمام إلى جهودنا المشتركة. وينبغي لنا جميعا أن نعمل بنشاط أكبر من أجل تنفيذ توصيات الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمم المتحدة للاستجابة من خلال الاتصالات وحملة التحقق، وأسعدنا أن نسهم في حملة وسائط التواصل الاجتماعي التي بدأت في 30 حزيران/يونيه.

وتبرز جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية مرة أخرى الطبيعة المتعددة الجوانب للتهديدات والتحديات في عصر الترابط العالمي، وهو ما يمكن أن يزيد من المخاطر الأمنية. ولذلك، ينبغي أن تتوافق مواجهتنا لكوفيد-19 مع أهداف التعافي الأخضر وإعادة البناء بشكل أفضل. وذلك أمر أساسي لكفالة قدرة أقوى على الصمود وأمن مستدام وطويل الأجل للجميع.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أود أن أهنيء ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أشكر فرنسا على رئاستها خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر ألمانيا ووزير الخارجية هايكو ماس على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع الجائحات والأمن.

لم يسلم أحد من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما أنها كانت عاملا حافزا في العديد من بلدان ومناطق العالم زاد من تفاقم حالتها، وبالتالي أدى إلى تهديد السلام والأمن.

وقد أظهرت الجائحات بهذا الحجم أن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية حقيقية وملحة، وليست مفهوما مجردا فحسب. وما لم يعالج بجدية كل من الظلم الاجتماعي، وأوجه عدم المساواة والفقر، فإن النزاعات التي طال أمدها ولا تزال بدون حل، والاحتلال الأجنبي، والحالات الإنسانية المزرية، لا يمكن إلا أن تتفاقم. لقد تعلم العالم خلال هذه الجائحة أنه إذا لم تكن أوطاننا في حالة جيدة، وإذا كان البشر عرضة للخطر، فلا سلام ولا أمن على كوكبنا ولا حصانة من الفيروسات أو الجائحات الفتاكة.

كما إنها أظهرت الحاجة إلى إعادة تنشيط العقد الاجتماعي بين الحكومات، مع زيادة الشفافية والثقة الضروريين بين الاثنين. وينبغي للجائحات ألا تؤدي إلى انتكاسة في الحفاظ على الحقوق الأساسية أو أن تستخدم لخدمة جداول أعمال سياسية تتعارض تماما مع القانون الدولي. كما إنها علمتنا أنه لا يمكن مكافحة الجائحات بكبح الحريات أو إشعال النزاعات أو تسويتها بالقوة بدلا من الشرعية الدولية أو استخدام الخيارات الأمنية أو العسكرية أو التراجع عن المكاسب التي تحققت في مجال الحريات.

فالجائحة لن تختفي إذا أُجبر الناس على الصمت، إنما قدرة الشعوب على مكافحتها فقط هي التي تتقلص. ولهذا السبب أيد لبنان، وكذلك الأغلبية الساحقة من البلدان، دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19.

لقد انتشرت المعلومات المضللة وأوقعت أضرارا مماثلة لأضرار كوفيد-19، متسببة في خسائر ومهددة الأمن والاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم. وقد شارك لبنان في رعاية مبادرة اتخذتها لاتفيا لمكافحة الوباء الإعلامي وهو يدعم مبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز المعلومات الموثوقة والدقيقة بشأن هذه الأزمة.

وقد أدى تفشي كوفيد-19 في لبنان إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، فضلا عن الأزمة الإنسانية. وكما يعلم أعضاء المجلس بالفعل فإن بلدي المنقل بالديون ظل يستضيف أكبر عدد من اللاجئين والمشردين نسبة لعدد السكان في العالم.

ولبنان بحاجة الآن إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى لأننا لا يمكن أن نتعافى، نحن وجميع البلدان التي تعاني من ضغط الجائحة، إلا بدعم المجتمع الدولي وبالمعمل معا. فبدعم المجتمع الدولي، سيواصل لبنان الاضطلاع بدوره كمصدر للسلام والأمن لا لشعبه فحسب، بل للمنطقة بأسرها.

ومن الضروري للغاية أن نسبح جميعا معا، لأننا سنغرق جميعا معا، كما برهنت هذه الجائحة، إذا لم نفعل ذلك. وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تكون أفضل استعدادا لمواجهة أزمات بهذا الحجم في المستقبل. وهناك حاجة إلى المزيد من التعاون، لأن من المصلحة الوطنية والأمنية

للجميع أن نتصدى لهذه الأزمة عالميا. وينطبق الآن أكثر من أي وقت مضى المبدأ القائل بأن لا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن.

وهذا من أصعب الأوقات التي تواجهها الأمم المتحدة. فقد تم بالفعل اختبار مصداقيتها - مصداقيتنا. وستظل تختبر من خلال قدرتنا على استخلاص الدروس من خلال التخطيط بشكل أفضل وإبداء استجابات شاملة تشمل أبعاد الجائحة المختلفة.

بيان نائب الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، جورج سباربر

ترحب ليختنشتاين بهذه المناقشة المفتوحة وتشكر وزير الخارجية هايكو ماس على قيادته في توجيه الاهتمام العاجل إلى جائحة فيروس كورونا - وهي أزمة ذات أبعاد هائلة ستظل تشكل على نحو كبير سياساتنا المحلية والدولية في المستقبل المنظور.

لم يحدث قط في تاريخ الأمم المتحدة أن شعر عدد أكبر من الناس بعدم الأمان مما هو عليه الحال اليوم في مواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة لهذه الجائحة العالمية. وقد حان الوقت لمعالجة مجلس الأمن الآثار الأمنية المترتبة على الجائحة بعد شهور من التناهي. وترحب ليختنشتاين بالقرار 2532 (2020) بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي اتخذ أخيراً بالأمس بعد مفاوضات مضنية. إن دعوة مجلس الأمن إلى وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله ودعمه لجهود الأمين العام في ذلك الصدد، علاوة على دعوته إلى هدنة إنسانية لمدة 90 يوماً، إشارات سياسية هامة. وكان من الممكن أن يكون لها تأثير أكبر لو أنها أصدرت بعدد أقل من المحاذير وكانت أقرب إلى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي تؤيده أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد واصلت ليختنشتاين، إلى جانب دول أخرى، اتخاذ إجراءات مبكرة بشأن الجائحة في الجمعية العامة ويثلج صدرها أن قرار الجمعية العامة 74/270 ساعد مجلس الأمن في نهاية المطاف على التغلب على انقساماته العميقة من أجل اتخاذ موقف مشترك بشأن كوفيد-19.

ومناقشة اليوم إسهام هام في الجهود التي تمس الحاجة إليها في مجلس الأمن لتوسيع نموذج الأمن الضيق للغاية. فقد ثبت أن ذلك النموذج غير كاف للإحاطة بكامل الأبعاد الأمنية التي تحدد العلاقات الدولية والسياسة الداخلية اليوم ولتحقيق توقعات الأعضاء بأن يتخذ المجلس إجراءات وقائية في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. إن ما يسمى بجدول الأعمال المواضيعية لمجلس الأمن إسهام أساسي في تنفيذ ولايته، ومن الواضح أنها يجب أن تشمل حالات الطوارئ الصحية العالمية مثل الجائحة الحالية. وللجائحة آثار أمنية كبيرة وواضحة، من القيود الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وتزايد مخاطر الفقر الواسع النطاق والجوع، إلى تأجيل العمليات السياسية الهامة وتصادم التوترات الاجتماعية. كما إنها سلطت الضوء على الروابط بين الصحة العالمية والتطورات في مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والأمن السيبراني، في جملة أمور. إن اتباع المجلس نهجاً استباقياً إزاء هذه التطورات يمكن أن يزيد بشكل كبير من كفاءة عمله، لا سيما في بعده الوقائي. وثمة مؤشر قوي على أن عدد الحالات المثيرة للقلق أمام المجلس التي يحركها تغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية والتوترات الاقتصادية وغيرها من الصدمات الخارجية ستزيد في المستقبل.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبدي، في تصديه للعوامل المسببة للنزاعات، انفتاحاً على تبني أعمال الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاستفادة منها للتصدي للتحديات العالمية التي يواجهها أمننا المشترك. كما إن مدى نجاح المجلس في ذلك الصدد سيحدد أهمية عمله في نظر الأعضاء والجمهور على مدى السنوات الخمس والسبعين القادمة. لقد اتفق المجتمع الدولي، من خلال أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، على أكثر برامج التنمية البشرية التي صيغت طموحاً وشمولاً على الإطلاق. فأهداف التنمية المستدامة تتضمن اعترافاً واضحاً بالبعد الأمني للتنمية المستدامة وتشكل برنامجاً للأمن البشري يستند إلى

القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والتعاون والتضامن والتعددية. ولا تقدم أهداف التنمية المستدامة نموذجا لكيفية التغلب على أزمة الجائحة الحالية فحسب، بل هي كذلك مخططنا لكيفية الاستعداد بشكل أفضل لأزمات مستقبلية بهذه الأبعاد، من خلال المعالجة الشاملة لتغير المناخ والفقر والجوع والصحة والثغرات التعليمية وأوجه عدم المساواة، من بين أمور أخرى.

وإذ تؤثر الجائحة على جميع البلدان وتضعف النشاط البشري على جميع المستويات، فإن التحديات ليست بأي حال من الأحوال موزعة بالتساوي. وتشير التجارب السابقة إلى أوجه الترابط المعقدة بين حالات الطوارئ الصحية وحالات النزاع. فمن جهة كان لحالات الطوارئ الصحية، مثل تفشي إيبولا، آثار أمنية شديدة جدا. ومن جهة أخرى، أدت النزاعات إلى زيادة التعرض للأمراض كما هو الحال في جنوب السودان، على سبيل المثال. وجائحة كوفيد-19 تزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية الهشة أصلا في اليمن، حيث تنهك نظاما صحيا هشاً أصلا، وفي سوريا، حيث يستمر عدد الحالات في الارتفاع، الأمر الذي يزيد من محنة العديد من المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في كلا البلدين. والأشخاص الذين يتنقلون معرضون للخطر بصفة خاصة، على النحو الذي أكدته مجددا الأمين العام في دعوته لوقف إطلاق النار، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مؤخرا أمام المجلس (انظر S/2020/560). والنساء أكثر عرضة للفيروس في أدوارهن الأساسية بوصفهن عاملات في الخطوط الأمامية، وقد يواجهن مصاعب اقتصادية أكبر، نظرا إلى أنهن ممثلات تمثيلا زائدا في القطاعات غير الرسمية. كما تتعرض النساء في ظروف الإغلاق لمزيد من خطر الإيذاء البدني والنفسي. وتقوت الأطفال في جميع أنحاء العالم فرص التعليم وهم أكثر عرضة لخطر معاناة الإيذاء والعنف - وفي حالات النزاع المسلح - للتجنيد الإجباري. ويفاقم هذه الجائحة وآثارها المتلاحقة مشكلة الرق الحديث والاتجار بالبشر، الأمر الذي يتطلب تصميما متجددا على تنفيذ حلول جريئة، بما في ذلك الحلول التي تروج لها مبادرة ليختشتاين بشأن تمويل مكافحة الرق والاتجار بالبشر.

يشير كل هذا إلى الحاجة الواضحة إلى فهم أفضل للصلات بين الجوائح والأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز جهوده الرامية إلى تحليل هذه الصلات بغية تحسين الإجراءات المبكرة والوقائية. وتعد مناقشة اليوم بداية طيبة لذلك، وتعرب ليختشتاين عن أملها في أن يواصل المجلس تفاعله فيها.

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تلمس الحاجة إليها، وعلى إتاحة هذه الفرصة لعموم العضوية في الأمم المتحدة للتكلم في هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن منذ نقشي جائحة فيروس مرض كورونا (كوفيد-19).

لقد علمتنا جائحة كوفيد-19 درسا مفيدا - وهو أن قوتنا لا تزيد على أضعف حلقاتنا، وأنه ما من دولة تتمتع بالأمان حتى تتمتع به جميع الأمم. وتشعر شعوبنا في جميع أنحاء العالم بآثار الجائحة على أنظمتنا الصحية واقتصاداتنا وحياتنا اليومية. ولم تتج منها جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة - وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نأمل في التغلب على هذا التحدي إلا من بإبداء الإرادة الجماعية وبذل الجهود الجماعية.

وقد تؤدي الجائحة في ذلك السياق للسلام والأمن، إلى حدوث العنف والاضطرابات الاجتماعية وعنف أو زيادة تصعيدهما. وفي الوقت نفسه، سيقوض استمرار الأعمال العدائية الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة بتقييد القدرة على إيصال المعونة الإنسانية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع.

ويساور ماليزيا القلق أيضا من أن يستغل الإرهابيون أوجه الضعف الأمنية الناجمة عن الجائحة لاجتذاب مجندين جدد وتصعيد أعمال الإرهاب على نطاق أوسع مرة أخرى. ومما يزيد الأمر سوءا أنه يمكن أن يحدث هذا في وقت تواجه فيه الأدوات المنشأة لصون السلم والأمن الدوليين، من قبيل الوساطة وحفظ السلام وبنائه، تحديا تنفيذيا بسبب الوضع الناشئ عن الجائحة.

وتؤمن ماليزيا إيمانا قويا بأنه ينبغي أن تسير الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية وحل النزاعات جنبا إلى جنب مع الجهود الرائدة للتصدي للجائحة. ويجب علينا حشد كل جهودنا لإنقاذ الأرواح والتخفيف من الدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي لحق بشعبنا، وخاصة في معالجة محنة الفئات الضعيفة التي تضررت من الأعمال العدائية، مثل النساء والأطفال.

وأصدرت ماليزيا مؤخرا بيانا لدعم نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في ظروف جائحة كوفيد-19 الذي حظي بتأييد قوي من 172 دولة عضوا والدول المراقبة. ويعدُّ البيان الذي صدر في 22 حزيران/يونيه بمثابة رسالة سياسية واضحة وقوية، تؤكد من جديد الالتزام الأخلاقي للدول الـ 172 الموقعة على الوقف الفوري للأعمال القتالية في جميع أنحاء العالم لأجل مكافحة هذه الجائحة الفتاكة، وهو ما تأمل فيه ماليزيا أن يمهد الطريق للسلام المستدام. ويجدد البيان أيضا الالتزام بتعددية الأطراف وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسرنا اتخاذ مجلس الأمن بالأمس بالإجماع القرار 2532 (2020)، بشأن كوفيد-19، مؤيدا نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتنتهي ماليزيا على مجلس الأمن لاتخاذ ذلك القرار.

وفيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، واصلت ماليزيا الإسهام بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم طوال هذه الفترة الصعبة. وكجزء من ولايتهم، سيدعم حفظة السلام التابعون لنا السلطات الوطنية في استجابتها لكوفيد-19.

وستواصل ماليزيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة التابعة للأمم المتحدة الدعوة إلى استخدام الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك في منطقتنا.

وفي إطار مكافحة هذه الجائحة الفتاكة، تواصل ماليزيا أيضا الدعوة إلى وضع استجابة عالمية شاملة ومنظمة ومنسقة للجائحة. ونواصل بوصفنا أحد المراكز الإقليمية لمستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في آسيا، ضمان سلامة سلسلة الإمداد العالمية، وما فتئنا نسهل إيصال المعونة الإنسانية إلى البلدان والشعوب المحتاجة إليها.

ختاما، أود أنؤكد استعداد ماليزيا المستمر للعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء على قيمنا المشتركة من أجل تحقيق السلام والأمن. وفي ظروف هذه الجائحة الفتاكة، يجب أن نظل متحدين في إنسانيتنا المشتركة وفي إعطاء السلام فرصة.

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أعرب عن تقدير مالطة لألمانيا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لتأكيد الصلة بين الجوائح وصون الأمن، خاصة في هذه الأوقات العصيبة.

تؤيد مالطة البيانين المقدمين باسم الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 30) ومجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي (انظر المرفق 54)، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في الوقت الذي يتعين علينا فيه أن نعيد التفكير فيما يشكل تهديدات رئيسية، تعين على العالم أن يواجه تهديدا يتجاوز الوعي المحافظ بما نفهمه من تهديدات للأمن. وتنبهنا فجأة إلى أن من شأن الجوائح أن تثير شواغل أمنية واقتصادية خطيرة وواسعة النطاق ومدمرة شأنها شأن أي تهديد كبير ومدمر. والاختلاف الوحيد هو أننا في هذه الحالة نكافح عدوا مشتركا واحدا، هو مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لأن الجوائح لا تعترف بأي عقيدة أو عرق أو جنس أو مكانة اجتماعية. فكلنا ضحايا معرضون ومحتملون لها على قدم المساواة.

ومع ذلك يبدو أن للجوائح آثارا أبعد مدى وتنشأ عنها مسائل إضافية جانبية أكثر من أي تهديد آخر، سواء كان محليا أو عالميا. فنحن نشهد من ناحية جائحة كوفيد-19 التي تعيث فسادا في الدول الهشة، مما يسبب اضطرابات على نطاق واسع ويضع النظم الدولية لإدارة الأزمات في محك حقيقي. وتشتد آثارها بصفة خاصة على أولئك الذين يعلقون في النزاعات، لا سيما النساء والأطفال، حيث يعوق المرض تدفقات المعونة الإنسانية ويحد من عمليات السلام، ويعطل أو يصرف انتباه أطراف النزاع عن الجهود الناشئة والجارية على الصعيد الدبلوماسي. ويؤدي الأثر الاقتصادي السلبي الناجم عن الجائحة إلى تفاقم الأوضاع السيئة أصلا.

وربما تكون للجهود التي تبذلها فرادى الدول لكبح انتشار الجائحة آثار ثانوية على المشهد الأمني لدولة أخرى. فتقييد السفر وإغلاق الحدود، على سبيل المثال، يؤثران على تنقل حفظة السلام ونقل المعونة إلى الدول التي تعاني من النزاعات، مما يزيد من شدة آثارها.

وتزيد الجوائح أيضا تدهور الأزمات الإنسانية القائمة، وخاصة ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي. وفي الحيلولة دون تحول الوضع إلى مجاعة مرتبطة بالجائحة، يجب السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول غير المقيد إلى المناطق الهشة لإيصال الأغذية الضرورية إليها. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نغتتم هذه الفرصة لنشيد بكل العمل الهام الذي تؤديه عدة جهات فاعلة في المجال الإنساني في الميدان، واصلت العمل على تنفيذ مهمتها على الرغم من التحديات الخطيرة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19.

وتدعونا هذه الأوقات المضطربة إلى استكشاف طرق وفرص خلاقة لضمان تحقيق أهدافنا الإنمائية في الوقت المناسب، مع مواصلة تلبية الاحتياجات الملحة. ولا شك أن جميع الأفراد على هذا الكوكب قد تأثروا إلى حد ما بهذه الجائحة. ولذلك السبب، فإن الوصول إلى أشد البلدان تضررا وهشاشة وكذلك البلدان التي تمر بحالات ضعف، أمر بالغ الأهمية لضمان عدم تخلف أي بلد أو شخص عن الركب.

لقد سلط مرض فيروس كورونا، وربما أكثر من أي جائحة معروفة أخرى، الضوء بقوة على مدى ترابط وتشابك عالمنا حقاً. فلن يكون بلد ما آمناً، يجب أن تكون جميع البلدان آمنة. ولا شك في أن الجائحة أتاحت لنا فرصة أخرى لمواصلة تعزيز التعاون واستكشاف السبل الممكنة للتعاون. وقد أبرزت أهمية تعزيز تعددية الأطراف والتمسك بها.

وعلى هذا الصعيد، لا يسعنا أن نغفل الإشارة إلى الجهود الدؤوبة التي بذلتها فرنسا وتونس والتي أسفرت أمس عن اتخاذ القرار التاريخي 2532 (2020)، الذي أيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ولن يرسل اتخاذ ذلك القرار إشارة هامة إلى أطراف النزاعات وربما يساعد في تغيير الحسابات على أرض الواقع فحسب، بل إنه يقدم أيضاً مثلاً حياً لما يمكن أن تحقّقه الجهود التي لا تتزعزع لتعزيز تعددية الأطراف.

لقد قوى كوفيد-19 عزماً وبتّ فينا القدرة على الصمود، مما زودنا بالإرادة لتحويل التحديات إلى فرص. وينبغي ألا نضيع هذه الفرصة ولنحاول أن نعمل معاً لهزيمة هذا العدو المشترك. لقد مُنحنا فرصة أخرى للعمل معاً. فهل نغتنم هذه الفرصة ونرقى إلى مستوى الحدث؟

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن الموضوع الذي اختير لهذه الجلسة ذو أهمية قصوى وحسن التوقيت تماما. ونشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. لا شك في أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هي أحد أكبر التحديات التي واجهها المجتمع الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل 75 عاماً.

وترحب المكسيك بأن المجلس استطاع أمس أن يتخذ قراراً يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية للتصدي للجائحة، ويعرب عن الدعم لجهود الأمين العام. وننوه، على وجه الخصوص، بالجهود التي بذلتها فرنسا وتونس والتي أدت إلى تلك النتيجة. ونأمل أن يكون اتخاذ القرار 2532 (2020) خطوة أولى نحو اتخاذ مجلس الأمن إجراءات مجدية وفعالة في معالجة آثار كوفيد-19، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها أو تلك التي تواجه حالات إنسانية. وفي الوقت نفسه، من الضروري بدء التفكير في أكثر الطرق فعالية لمواجهة الجوائح في المستقبل.

ويجب أن نعيد النظر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في العلاقة القائمة بين الأزمات الصحية والأمراض والصحة العامة ومختلف أبعاد الأمن. ففي السنوات الأخيرة، استكشف مجلس الأمن جوانب شتى للتحديات الناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الأزمات الصحية التي سببها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض فيروس إيبولا. وفي عام 2014، قرر مجلس الأمن أن تفشي مرض إيبولا في غرب أفريقيا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومن بين العناصر التي أدت إلى ذلك القرار اعتبارات مثل الانتشار السريع للفيروس ومعدل الوفيات بسببه وعدم قدرة النظم الصحية على الاستجابة في الوقت المناسب والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية وتحديات حفظ السلام في المنطقة.

ومع ذلك، فإن الجائحة التي نواجهها اليوم ذات خصائص مختلفة - فكل الدول الأعضاء قد تأثرت بها بطريقة أو بأخرى. وعلى الصعيد العالمي، حدثت 10.5 ملايين حالة إصابة مؤكدة، وللأسف فقد أودى المرض بحياة ما لا يقل عن نصف مليون شخص.

وللحيلولة دون تسبب آثار جائحة كوفيد-19 في تفاقم حالات النزاع المسلح، تدعو المكسيك مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، لضمان التوزيع المستمر والفعال للمساعدة الإنسانية وعدم تجريم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي يجب أن تعمل في مثل هذه السياقات.

وثمة جانب آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو تزايد العنصرية وكراهية الأجانب بسبب هذه الجائحة، وهو ما يدفع إلى نشوب النزاع في مجتمعاتنا. ويشير الأمين العام في أحد تقاريره إلى أن وصم المصابين بالفيروس قد ازداد وإلى أنه يجري إلقاء اللوم على المهاجرين والأجانب في انتشار كوفيد-19. ونحن ندين بشكل قاطع هذه الأعمال العنصرية وكراهية الأجانب.

وبما أن الجائحات هي مشاكل عالمية، فإنها تتطلب حلولاً عالمية. وقد نجح نظام الصحة العالمي الدولي، بقيادة منظمة الصحة العالمية، في القضاء على أمراض مثل شلل الأطفال والجدي، وستساعدنا الدروس المستفادة من ذلك العمل الآن وفي المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نضمن أن يصبح

لقاح كوفيد-19 منفعة عامة عالمية بمجرد التوصل إليه. وقد أحرزت الجمعية العامة تقدماً في هذا الصدد باتخاذ القرار 74/274، الذي قدمته المكسيك وشارك في تقديمه 179 بلداً.

ويجب أن نأخذ في الحسبان الدروس المستفادة من الأزمات الصحية السابقة، فضلاً عن الأزمة الحالية، من أجل إيجاد حلول فعالة متعددة الأطراف لحالات الطوارئ الصحية العالمية. وتدعو المكسيك إلى إيجاد أوجه تآزر داخل منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات المتعددة الأبعاد التي تواجهنا اليوم.

ويجب أن يكون إيجاد هذا التآزر مسعى مشتركاً يستند إلى العلم والأدلة. إن اللوائح الصحية الدولية أداة عظيمة، ولكن سيتعين علينا مضاعفة جهودنا لضمان أن تكون لدى جميع الدول الأعضاء القدرات على الامتثال الكامل لأحكامها. وهناك مجال لتحسين تبادل المعلومات لصالح الصحة العالمية. ويمكننا، على سبيل المثال، أن نستكشف إجراءات تخص الجائحة مماثلة للإجراءات المتعلقة بالأنفلونزا، حيث يتم تقييم درجة الخطر باستمرار على أساس علمي.

وتؤيد المكسيك تعزيز منظمة الصحة العالمية وجميع الأدوات أو اللوائح أو البروتوكولات التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح. فالوقاية أولوية. وفي هذا الصدد، نذكر بما للأمين العام من صلاحية، بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، في أن يوجه انتباه المجلس إلى أي مسألة قد تهدد في رأيه صون السلم والأمن الدوليين.

ومن شأن اتخاذ مجلس الأمن إجراءات فعالة للتصدي للمخاطر التي قد تنشأ عن حالات الطوارئ الصحية التي تثير قلقاً دولياً أن يساعد على تعزيز الهيكل المؤسسي المتعدد الأطراف. وليست مهمتنا استبدال الجهود المبذولة أو تكرارها، بل ضمان أن تكون القاعدة عندما نواجه مرة أخرى، للأسف، جائحة هي التعاون الدولي والشفافية والتضامن.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أهني السيد هايكو ماس على تولي ألمانيا رئاسة مجلس الأمن، وكذلك على التوقيت والاختيار الممتازين لموضوع هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الجائحات والأمن، والتي تتزامن مع اتخاذ القرار 2532 (2020) مؤخراً بشأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتشيد المملكة المغربية بالجهود التي بذلها جميع أعضاء مجلس الأمن خلال هذه العملية - ولا سيما القائمان على الصياغة: فرنسا وتونس - وترحب باتخاذ القرار 2532 (2020) الذي يؤيد، في جملة أمور، نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي للتصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه الثابت لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وغيره من النداءات والإجراءات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19، وينضم إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن قلقه إزاء الآثار المدمرة المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان التي تعصف بها النزاعات المسلحة أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع أو المتأثرة جراء الأزمات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بمشاركة الأمين العام، والسيد بيتر ماويرر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة أميرة الفاضل محمد، مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، وأن أشكرهم على إحاطاتهم المفصلة والمستنيرة.

لقد ألحقت جائحة كوفيد-19 أضراراً بمعيشة الناس والمجتمعات والنظم الصحية والاقتصادات. وبناء على ذلك، يود وفد بلدي الإعراب عن وجهات نظره بشأن المجالات الرئيسية التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالتزامنا المشترك بتعددية الأطراف والتضامن والشراكات والتعاون على الصعيد الدولي، يعتقد وفد بلدي أن سياق كوفيد-19 يعكس الحاجة العميقة إلى الالتزام المشترك بالتعاون الدولي والاستجابات المتعددة الأطراف في مواجهة الجائحة وعواقبها غير المسبوق. ولذلك، يرحب المغرب بالتركيز على الاستجابة الجماعية لكوفيد-19، التي تحتل فيها الأمم المتحدة موقع الصدارة، ويؤكد الحاجة إلى إيجاد أوجه تآزر تشمل المجتمع ككل والحكومة بأكملها للابتكار والبحث عن حلول للمسائل المتعددة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

ثانياً، فيما يخص عدم تخلف أحد عن الركب، فإن كوفيد-19 قد أثبت أنه أزمة إنسانية قبل كل شيء. ويكرر المغرب تأكيد أهمية اتباع نهج كلي يشمل الركائز الثلاث للأمم المتحدة ويعكس التزاماتنا بموجب القانون الدولي والالتزامات الدولية ذات الصلة، مع التأكيد على أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ويشدد على أنه لا مكان للوصم أو خطاب الكراهية أو جرائم الكراهية أو كراهية الأجانب أو العنصرية أو أي شكل من أشكال التمييز في خضم الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتعافي معاً وإعادة البناء بشكل أفضل، يبرز المغرب أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، لاحتواء انتقال عدوى كوفيد-19 والسيطرة عليها، تستحق الثناء البالغ ويجب دعمها بتدابير اقتصادية ومالية وتجارية مناسبة لتمكينها من التعافي بسرعة من الأزمة. ويواصل وفد

بلدي التركيز بقوة على الحاجة إلى بناء مجتمعات تتسم بمزيد من المساواة والشمول والأمان والمرونة والاستدامة، مع مضاعفة الجهود نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعقد العمل.

ووفقا لروح التضامن والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أطلق جلالة الملك محمد السادس في 13 نيسان/أبريل مبادرة لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة تهدف إلى وضع إطار تشغيلي للعمل مع البلدان الأفريقية لمكافحة هذه الجائحة. وهي مبادرة عملية المنحى، مكرسة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

وفي إطار هذه المبادرة الملكية، أصدر جلالة الملك محمد السادس تعليمات ملكية في 14 حزيران/يونيه بإرسال مساعدات طبية إلى عدة بلدان أفريقية شقيقة، لتزويدها بالمعدات والمنتجات الطبية الواقية، ودعم جهودها لمكافحة جائحة كوفيد-19. وتضم تلك المساعدات ما يقرب من 8 ملايين قناع وجه، و 900.000 قناع كامل للوجه، و 600 ألف غطاء رأس للنظافة الصحية، و 60 ألف رداء طبي، و 30 ألف لتر من مادة هلام الكحول الهيدروكربوني، بالإضافة إلى 75 ألف عبوة من عقار الكلوروكين و 15 ألف عبوة من عقار أزيثروميسين، التي تم إنتاجها بالكامل في المغرب ومن قبل شركات مغربية، بما يتوافق تماما مع معايير منظمة الصحة العالمية. واستفاد من هذه المعونة 20 بلدا أفريقيا في جميع المناطق دون الإقليمية في القارة، فضلا عن مفوضية الاتحاد الأفريقي في أبيس أبابا.

وأخيرا، يفتتح المغرب هذه الفرصة ليؤكد مجددا للرئاسة الألمانية تقديره لعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، وتجديد التزامه بالتضامن العالمي والمسؤولية الجماعية وتعزيز تعددية الأطراف والتعاون.

بيان الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة، هاو دو سوان

تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أكثر من 520 000 حالة وفاة و 10.8 مليون إصابة في جميع أنحاء العالم منذ اكتشافه، قبل أكثر من ستة أشهر. وفي حين أن الجائحة تؤثر تأثيراً خطيراً على الصحة العامة في العالم، فإنها تشكل أيضاً تحدياً للوحدة والتعاون الدوليين في مواجهة حالة طوارئ عالمية. إن العواقب المدمرة وغير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 غير محدودة ولا يمكن التنبؤ بها. ولها أكبر الأثر على الفقراء والضعفاء وعلى البلدان غير المستقرة سياسياً والمتأثرة بالنزاعات.

وتبرز الحالة الراهنة أهمية القيادة القوية والاستجابات الموحدة على الصعيدين العالمي والوطني. ولذلك، فإن الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة كوفيد-19 هو في الواقع دور حاسم وأساسي. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم بإيجاز ما تقوم به ميانمار لمكافحة كوفيد-19 بمواردها المحدودة وبمساعدة دولية وثنائية من الأصدقاء وفاعلي الخير.

لقد اتخذت ميانمار نهجاً شاملاً للدولة بأكملها في مرحلة مبكرة من انتشار كوفيد-19 من أجل التصدي للجائحة والوقاية والتخفيف منها. لقد حشدنا قوة الشعب وحفزنا المشاركة العامة، التي كانت محورية في نجاح جهودنا الوطنية لمكافحة كوفيد-19. وقد ترأست مستشارة الدولة داو أونغ سان سوكي شخصياً اللجنة المركزية للوقاية من مرض كوفيد-19 ومكافحته ومعالجته. وأطلقت اللجنة المركزية حملة مكثفة للتوعية العامة ونشرت مبادئ توجيهية وتوجيهات صحية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مخيمات المشردين داخلياً في ولايات راخين وشان وكاتشين. وفي المناطق التي كان لا بد فيها من تعليق الوصول إلى البيانات على الإنترنت، نُشرت معلومات كوفيد-19 عن طريق خدمة الرسائل القصيرة والإعلانات الشفوية.

واستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، أعلنت تاتماداو وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر على الصعيد الوطني للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. وسيطبق وقف إطلاق النار من جانب واحد على جميع المناطق باستثناء المناطق التي اتخذت فيها الجماعات الإرهابية مواقع.

ودعت الحكومة أيضاً جميع الجماعات العرقية المسلحة إلى العمل معاً من أجل الوقاية من الفيروس واكتشافه وعلاجه في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون على طول الحدود مع البلدان المجاورة. وقد استجاب العديد من الجماعات المسلحة بشكل إيجابي، ويسير التعاون بشكل جيد.

كما أن الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة كان مدمراً لميانمار، بوصفها بلداً نامياً. فقد تم إغلاق أكثر من 5 700 مصنع ومحل عمل ومطعم مما أدى إلى بطالة أكثر من 140 ألف شخص. وقد تفاقمَت الحالة جراء عودة أكثر من 100 000 عامل مهاجر.

وللتخفيف من التداعيات الاقتصادية للجائحة، أُعلن في نيسان/أبريل عن خطة شاملة للتحفيز الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، بدأت في المناطق الريفية مشاريع لإيجاد فرص العمل على أساس مجتمعي للعمال المهاجرين العائدين والشباب المحليين.

ولمنع انتشار الفيروس من العائدين، فإننا نفرض تدابير حجر صحي صارمة من خلال مرافق ضخمة في البلدات الحدودية وفي المدن الكبرى. وجرى تعزيز مرافق الاختبار وإجراء الاختبارات لجميع العائدين، بمن فيهم الأفراد الذين عادوا طوعاً من مخيمات المشردين داخلياً في كوكس بازار بترتيباتهم الخاصة.

ورغم التحديات الهائلة الناجمة عن الاشتباكات المسلحة المتزايدة في ولاية راخين، فقد كثفت الحكومة جهودها الرامية إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين، ولا سيما النساء والأطفال. وقد مُنح برنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الإذن بتوفير الغذاء ومواد الطوارئ للمتضررين في ولاية راخين والأجزاء الجنوبية من ولاية تشين.

وتلتزم استجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19 بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وقد قامت ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر في الآونة الأخيرة بإضفاء الطابع الرسمي على خطة عمل لدعم جهود ميانمار الرامية إلى الحيلولة دون تفش محتمل لكوفيد-19 في ولاية راخين. وسيستفيد آلاف الأشخاص في ولاية راخين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً، في ظل تلك الخطة.

وبما أننا ما زلنا بعيدين تماماً عن إيجاد حل لهذه الجائحة العالمية، فإن النهج العالمية الموحدة والجماعية مهمة للغاية. وسيتربط عن تسييس الجائحة عواقب سلبية طويلة الأجل تتحمل وطأتها أضعف الفئات وأقلها حماية من سكان البلدان الفقيرة والمتأثرة بالنزاعات، وفي طليعتهم النساء والأطفال.

وتعرب ميانمار عن امتنانها للأمم المتحدة والمؤسسات والوكالات الدولية وكذلك لفرادى البلدان الصديقة على دعمها لجهود ميانمار في مكافحة جائحة كوفيد-19 والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ونحن مصممون على مكافحة هذه الجائحة بقوتنا الوطنية الموحدة وبمساعدة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

بيان الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، كاريل فان أوستيروم

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه - وهي الرئاسة الثالثة والأخيرة على الترتيب في الربيع الأوروبي.

مما لا شك فيه أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) سيبقى على رأس جدول أعمال الجميع طوال فصل الصيف. ولذلك، أشيد ببدئكم رئاستكم بتنظيم هذه المناقشة بشأن الجوائح والأمن. فذلك يدل على الالتزام والطاقة التي ضحها الأعضاء المنتخبون في المجلس، وأهني جميع الأعضاء المنتخبين الجدد الذين سينضمون إلى المجلس في عام 2021.

إن عام 2020 كان سيصبح بالفعل عاما حافلا بالتحديات من نواح كثيرة، حتى من دون التغييرات الاستثنائية التي أحدثها كوفيد-19. فما علينا إلا أن نعود إلى الوراء لننظر في خطاب الأمين العام في كانون الثاني/يناير (انظر A/74/PV.54)، الذي حدد فيه الفرسان الأربعة في وسطنا: التوترات الجغرافية السياسية المتصاعدة وتضاؤل انعدام الثقة العالمي وأزمة المناخ والجانب المظلم للتكنولوجيا.

وظل فيروس كورونا يعمل حتى الآن كسائل تباين، واضعا الاختلافات الجيوسياسية التي كانت بادية أصلا تحت تركيز أكثر حدة. كما إنه أدى إلى تفاقم انعدام الثقة على الصعيد العالمي، وأبرز الجانب المظلم للتكنولوجيا. فيجب على منظمة الصحة العالمية الآن أن تكافح لا الجائحة فحسب، بل كذلك الجائحة المعلوماتية التي تغذيها الهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة. والمجتمعات التي كانت حقوق الإنسان فيها أصلا تتعرض لضغوط تُدفع الآن إلى الحد من الحيز المدني. ويجري تعليق العديد من الاجتماعات الدولية الهامة للاتفاق على العمل المشترك لمكافحة تغير المناخ.

وفي ذات الوقت نرى الكثيرين في جميع أنحاء العالم يتحدثون، بعد مرور 75 عاما على توقيع ميثاق الأمم المتحدة، بحثا عن استجابة عالمية وتعاون دولي. وكمثال على ذلك، ما علي إلا أن أشير إلى حدث "الهدف العالمي: اتحدوا من أجل مستقبلنا" في نهاية الأسبوع الماضي، الذي ضم قائمة لا تصدق من المشاهير والسياسيين الذين أعربوا عن رغبتهم في الخروج من هذه الأزمة أقوى وأكثر اتحادا وأمانا.

فكوفيد-19 يحدث بالفعل تأثيرا عميقا على الحياة اليومية لأكثر الفئات ضعفا في العالم، مع ما لذلك من آثار سلبية على فرص عملهم ومساواتهم وأمنهم. وأود الآن أن أركز على ثلاث نقاط، وهي دور مجلس الأمن وعمليات حفظ السلام وإعادة البناء بشكل أفضل.

أولا، عندما يتعلق الأمر بمسائل السلام والأمن، فإن العالم يتطلع إلى مجلس الأمن ليقوم بالدور القيادي. فقد أسهم المجلس، خلال 75 عاما من وجوده، في تحقيق نمو لا مثيل له في الرخاء والسلام في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإنه لأمر محبط أن نرى ذلك الجمود المعروف جيدا والمؤسف في المجلس خلال السنوات القليلة الماضية وقد امتد كذلك في الأشهر الأخيرة إلى مكافحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أننا سعداء بأن القرار 2532 (2020) بشأن كوفيد-19 قد اتخذ بالأمر، فإن عدم اتفاق المجلس على قرار بشأن الجائحة في مرحلة مبكرة يظل أمرا مخيبا للآمال.

ففي حالة إيبولا، فصل القرار 2177 (2014) في أن نقشي المرض يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بتقويض استقرار أكثر البلدان تضررا، وقد يؤدي إلى زيادة حالات الاضطرابات المدنية والتوترات

الاجتماعية وتدهور المناخ السياسي والأمني. ولذلك، من الصعب فهم السبب في أن المجلس لم يتمكن من التوصل في وقت أبكر إلى نتيجة مماثلة بشأن فيروس كورونا الواسع النطاق.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما كنا عضوا في المجلس في عام 2018، اتحد المجلس دعما لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية لتوفير السلامة للعاملين الصحيين في شرق الكونغو والمساعدة في القضاء على فيروس الإيبولا هناك. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت المنطقة خالية من الإيبولا. وهذا يثبت مرة أخرى أنه يمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يحدث أثرا في الميدان عندما يتعلق الأمر بالجوائح.

إننا نطلب من المجلس أن يتجاوز خلافاته وأن يكرس الاستجابة المتعددة الأطراف للجائحة كما حددها الأمين العام ويواصل - بصفة خاصة - ترديد دعوته إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وهو ما أيده بلدي بكل إخلاص في عدة مناسبات.

ثانيا، قدمت عمليات حفظ السلام إسهاما قيما خلال العقود الماضية في السلام والأمن في أصعب الأماكن في العالم. وقد أحيينا، يوم الثلاثاء، ذكرى 77 شخصا ضحوا بأرواحهم خدمة للسلام خلال العام الماضي - العديد منهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - ونشيد بتضحياتهم.

وقد أضافت الجائحة مستوى إضافيا من التعقيد إلى جانب المخاطر المتأصلة دائما في عمليات حفظ السلام. الأول هو التحدي الكبير المتمثل في تناوب القوات داخل البعثات وخارجها. فيجب علينا أن نحرص لأقصى درجة، - إذ أن عام 2010 لا يزال عالقا في أذهاننا، عندما ربط تفشي الكوليرا في هايتي بحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة - على منع انتشار الفيروس في المناطق المعرضة أصلا للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الوفاء بالولايات ويجب على القوات أن تواصل التعاون مع السكان المستهدفين. وذلك يقتضي أن يضطلع ذوو الخوذ الزرق التابعين لنا بالكثير. وقد أصبحت جهود الوساطة والتفاعل مع السكان المحليين، وهي أمور أساسية لتنفيذ الولايات، صعبة في أحسن الأحوال.

كما إننا ندرك مخاطر الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على حدوث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى منع زيادة هذه الحالات في سياق الحالات الإنسانية وعمليات حفظ السلام خلال انتشار الجائحة.

ويجب علينا أن ندرك أيضا أن عمليات حفظ السلام مستهدفة بالتضليل الإعلامي أكثر من أي وقت مضى. فثمة حاجة إلى التصدي للشائعات الكاذبة حول نشر البعثات للفيروس على الفور حتى لا تفقد البعثات الدعم الشعبي.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تمويل حفظ السلام في حالة يرثى لها. وندعو جميع البلدان إلى دفع اشتراكاتها على وجه السرعة وبالكامل، خاصة في هذه الأوقات العصيبة. ويسرنا أننا اتخذنا قرارا في الوقت المناسب بشأن ميزانيات حفظ السلام يسمح كذلك بالمرونة المطلوبة لاستيعاب الآثار المالية المترتبة على الجائحة.

ونؤكد، بوصفنا مناصرين للأداء وحماية المدنيين على السواء في جدول أعمال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وهي مبادرة أيدناها منذ إطلاقها في عام 2018، على ضرورة أن تتمكن البعثات من الاضطلاع بولاياتها على النحو الواجب.

ثالثاً، تزداد العواقب الاجتماعية والاقتصادية وتدابير الإغلاق التي اتخذت استجابة لجائحة كوفيد-19 وضوحاً وشدة إلى حد تسببت فيه بانتكاسات تكاد تكون شاملة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب أن نركز خلال استجابتنا للأزمة على احتياجات أشد الفئات ضعفاً إذا أردنا عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

ويختلف التكوين المحدد لهذه الفئات حسب السياق، ولكننا نعلم أن النساء والفتيات هن من بين أكثر الفئات تضرراً. ويجب أن نتذكر أيضاً أنه يتعين إشراك أكثر المتضررين في التغلب على الأزمة. ولا بد من الاستماع إلى أصواتهم.

لقد كشفت هذه الأزمة عن أوجه عدم المساواة الشديدة القائمة داخل البلدان وفيما بينها، وتتطوي هذه التباينات أصلاً على خطر النزاع. ولهذا السبب، نرى أن من الضروري دعم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالاستجابة والإنعاش من جائحة كوفيد-19 التابع للأمم العام بوصفه استجابة مركزية من قبل الأمم المتحدة للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. ويوفر صندوق التمويل الجماعي هذا استجابة فورية حسب السياق وتتمثل غايته النهائية في إعادة البناء بشكل أفضل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع وجود منسق مقيم فعال وفريق قطري تابع للأمم المتحدة في إطار روح إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. تحقيقاً لتلك الغاية، قدمت مملكة هولندا مبلغ 15 مليون يورو على وجه الاستعجال.

ختاماً، بدأنا نفهم للتو الآثار المدمرة للأزمة على الناس في كل مكان. ومن الضروري تقديم أكبر دعم ممكن للصندوق في جولات تمويل أخرى إذا أردنا تمكين الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، من الاضطلاع بدورها في حماية أشد الفئات ضعفاً. ومن الأهمية بمكان أيضاً الاستفادة مما أُنجز بالفعل والانتقال من تخفيف حدة الأزمة إلى إعادة البناء معاً بشكل أفضل حقاً. وبهذا فقط يمكننا ضمان ألا تعيدنا الأزمة الحالية إلى الوراء، بل أن تجعلنا نتطلع إلى مستقبل أفضل وإلى اقتصاد عالمي أكثر توازناً وتدابير لمكافحة تغير المناخ.

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون إس. إغبوجي

نود في البداية أن نشيد بالبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة لمبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن الجوائح والأمن. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد بيتر ماويرر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيدة أميرة الفاضل محمد، مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، وغيرهم من مقدمي الإحاطات على بياناتهم المستنيرة.

الجوائح أمراض معدية وقادرة على قتل ملايين البشر والتسبب في أضرار اقتصادية تقدر بتريليونات الدولارات في البلدان والمناطق والعالم بأسره، وبالتالي تصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإلى جانب العواقب المدمرة والمميتة أحيانا على المتأثرين مباشرة، تسبب الجوائح أيضا مجموعة من العواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السلبية. ولا يمكن إلا لعدد قليل من الأحداث الأخرى أن تشكل تهديدا كبيرا للأرواح البشرية وأن تسبب هذا الضرر الكبير للاقتصاد العالمي. فالجوائح لا تعرف الحدود الدولية، وبالتالي فإن من شأنها أن تضعف الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية للكثير من المجتمعات في آن واحد.

وسبب مرض فيروس كورونا المستجد الضرر لما لا يقل عن 10 ملايين شخص، وأدى إلى وفاة أكثر من 500 000 شخص، ولم ينج منه سوى عدد قليل من البلدان. وتفتقر الاستجابات الوطنية إلى التنسيق بشكل لافت للنظر، حتى على مستوى الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وتمثل النهج السائد بين البلدان المتأثرة في وقف الأنشطة غير الأساسية أو تقييدها وفرض قيود صارمة على السفر على الصعيدين الوطني والدولي. وترتبت عن هذا المرض وتدابير الاستجابة له آثار فورية على بعض أغني بلدان العالم التي كانت من بين أوائل البلدان التي تقشّت فيها الإصابات. وكشفت الجائحة عن أوجه قصور نظم الرعاية الصحية في الكثير من البلدان في إدارة واحتواء تفشيهِ بسرعة - كما رأينا في نقص أسرة المستشفيات والمعدات المتخصصة لمواجهة أزمة بهذا الحجم، بما في ذلك النقص في معدات الحماية الشخصية للمنفذين في الخطوط الأمامية.

وخلافا للتدابير الاستباقية التي اتخذها مجلس الأمن خلال تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفيروس إيبولا في غرب أفريقيا - وهي تدابير اتخذت بمبادرة من الولايات المتحدة بهدف لفت الانتباه بقدر أكبر وتوجيه الدعوة إلى العمل في الحالات التي لم تكن فيها الاستجابات العالمية كافية وتعاني من ضعف التنسيق، ما أدى لاحقا إلى اتخاذ القرار 2177 (2014) - لم يول مجلس الأمن الاهتمام اللازم لجائحة كوفيد-19 على الرغم من أنها أسوأ أزمة منذ الحرب العالمية الثانية وتتطلب اهتماما أكثر إلحاحا. وأدى ذلك إلى إضعاف الاستجابة المنسقة عالميا وزيادة تفشي المرض. نتيجة لذلك، يستمر انتشار الفيروس عبر البلدان، مما يفاقم الأوضاع الإنسانية ويزيد من الضغط على نظم الرعاية الصحية الضعيفة أصلا.

وأعاق انتشار الفيروس وتدابير الغلق السريع غير المتوقعة التي اتخذتها الدول على الصعيد العالمي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان، فضلا عن الكشف عن ضعف الحوكمة فيها وفشلها في دعم وحماية سكانها. وكشفت أيضا عن أوجه قصور الحكومات في التعامل مع حالات غير متوقعة بهذا الحجم، ولا تهدد الأرواح فحسب بل تهدد الأمن الغذائي أيضا. وفي الوقت الذي يكافح فيه العالم لاحتواء الجائحة، أصبح جليا تماما أن الوقاية الفعالة من الجوائح والتصدي لها يتطلبان وجود نظم صحية وطنية

جيدة التمويل والتجهيز وبها عدد كاف من العاملين في المجال الصحي فضلاً عن سهولة الوصول إليها، مع اتخاذ تدابير للاستجابة لحالات الطوارئ قادرة على التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد وغيره من الأمراض ذات الصلة بهذا الحجم.

ونشدد على ضرورة وقف الأعمال العدائية في أوقات الجوائح على النحو الذي أكده نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وأعادت النزاعات المستمرة إيصال الإمدادات في الوقت المناسب، علاوة على عرقلة تنفيذ تدابير الرقابة، مما يزيد من صعوبة وصول وكالات الإغاثة الإنسانية. وحظيت دعوة الأمين العام بتأييد 114 حكومة ومنظمة إقليمية وقائداً. وأيدت هذه الدعوة أيضاً مجموعات المجتمع المدني و 16 جماعة مسلحة. ولكن لم يتم الشعور بعض بعد تماماً بآثار ذلك الدعم.

وأثرت جائحة كوفيد-19 على عمليات السلام، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقلها وتناوب القوات. ونشيد بمبادرة الأمم المتحدة لتجميد عمليات التناوب في البلدان التي تتسم فيها عمليات حفظ السلام بالهشاشة. ويهدف ذلك التدبير إلى إبطاء انتشار الفيروس في صفوف القوات ومنها أيضاً من خلال الحد من السفر إلى البلدان التي تعاني من النزاعات. وإذا لم تقرر القيود على تنقل حفظة السلام، فمن المحتمل أن يؤدي إلى انتشار الفيروس بين السكان المحليين ويسبب وفيات أعداد كبيرة منهم.

ونظراً لأن الرعاية الصحية في حالات النزاع تقدمها مجموعة كبيرة من الوكالات الوطنية والدولية، ينبغي تشجيع التعاون المكثف بين السلطات الصحية المعنية والشركاء المنفذين. وللمنظمة الصحة العالمية دور رئيسي تؤديه في مساعدة مكاتبها الإقليمية على التعاون الفعال مع الدول الأعضاء في المناطق التي تعمل فيها.

وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، قد يواجه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وضعا تضعف فيه قدرة عمليات السلام إلى حد كبير. ومن غير المحتمل أن يتم التغلب على الخطر الذي يتعرض له المدنيون في تلك الحالات في الأجلين القصير والمتوسط. والسيناريو الأكثر احتمالاً هو أن تؤدي آثار الجائحة، إلى جانب عوامل أخرى طال أجلها مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، إلى زيادة عدم الاستقرار والمخاطر المرتبطة به. ومع ذلك، أبدت معظم عمليات السلام مرونة ملحوظة في الطريقة التي تعاملت بها مع الأزمة وتكيفت معها.

ويبدو أن أفريقيا، حيث ينتشر الجزء الأكبر من عمليات السلام، قد نجت من الصدمة الأولى للأزمة، ولكنها قد تكون بصدد التأهب للتصدي لانتشار الفيروس في الأجل المتوسط. وفي الأساس، فالابتكارات والممارسات التي ظهرت في هذه العملية والتي تخص الفيروس تحديداً قد تتغير مع مرور الوقت استجابة لجسامة الخطر المحتمل الذي لا يزال الفيروس يشكله في الوقت الذي تواصل فيه البلدان بحثها عن اللقاح المناسب للفيروس الجديد.

وأود أن أختتم كلمتي بمناشدة المجتمع الدولي أن يحرص على اليقظة المستمرة تجاه مسؤوليتنا الجماعية عن حماية المدنيين. فإذا اتخذنا إجراءات هادفة ومتضافرة، يمكننا أن نحمي المدنيين بشكل أفضل من ويلات النزاعات المسلحة وما يصاحبها من آثار أمنية. ومن المتوقع أن يكون مجلس الأمن المنفذ النهائي لآليات الوقاية لإنقاذ العالم من ويلات الحرب؛ وفشله أو نجاحه سيحدد مصير البشرية وسط التهديدات العديدة للسلم والأمن الدوليين الناشئة، لا عن الحرب والإرهاب فحسب، ولكن أيضاً عن الجائحات الفتاكة، مثل مرض فيروس كورونا، التي يكون تأثيرها عميقاً بشكل خاص نظراً لأنها عدو غير مرئي لا يحترم أي فرد أو طبقة اجتماعية أو عرق أو دين أو نزعة أيديولوجية أو قوة عسكرية، وهو قادر على قتل الملايين دون سلاح نووي أو تقليدي واحد.

المرفق 51

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

نهى ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن ونشكرها على تنظيمها مناقشة اليوم في الوقت المناسب بشأن المسألة الهامة للجائحات والأمن.

في أعقاب تفشي مرض إيبولا، أعلن مجلس الأمن في قراره 2177 (2014) أن الجائحات تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. فهي لا تقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأكثر البلدان تضرراً فحسب، بل تُفسد أيضاً البيئة الأمنية العامة لتصبح عوامل لعدم الاستقرار في المناطق المعنية وما وراءها. ولكن على خلاف إيبولا، الذي تم احتواؤه داخل منطقة محددة، ثبت أن مرض فيروس كورونا أشد عدوى بدرجة كبيرة، حيث انتشر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم ويشكل تهديداً لحياة وسبل عيش جميع دول العالم.

وفي حين لا يميز الفيروس بين الأغنياء والفقراء، فإنه يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأضعف، بمن فيهم المسنون والمعوقون والمشردون من اللاجئين والمهاجرين، فضلاً عن أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع وتحت الاحتلال الأجنبي. وقد أظهرت هذه الجائحة بأكثر من طريقة أن لا أحد في مأمن في عالم اليوم المترابط، حتى يصبح الجميع في مأمن. وفي الوقت نفسه، عزز ذلك أيضاً فكرة أننا لا يمكننا أن ننتصر في مكافحة هذه الجائحة من دون جهود دولية منسقة لاحتواء الفيروس والتخفيف من آثاره المتعددة الأوجه.

ومع عصف مرض فيروس كورونا بجميع أنحاء العالم، ظهر تياران مختلفان من الاستجابة. فمن ناحية، شهدنا زيادة في التضامن والتعاون الدوليين. وقد كثفت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية وعدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جهود الإغاثة لمساعدة أشد البلدان تضرراً. ويجري تقاسم الخبرات الطبية والإمدادات الأساسية المنقذة للأرواح والوقائية والبحوث العلمية وبيانات الصحة العامة، على الرغم من الخلل الحاصل في سلسلة الإمدادات العالمية والتوترات السياسية. وقد قوبلت النداءات إلى تقديم المساعدة المالية داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي باستجابة إيجابية. وشهدت مبادرات من مثل تخفيف عبء الديون للبلدان النامية دعماً واسع النطاق، وإن كان الأمر يتطلب أكثر من ذلك بكثير للتصدي للتحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجهها البلدان النامية.

ومن ناحية أخرى، أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم التوترات بين الدول الكبرى وإلى ارتفاع حاد في حدة التنافس بينها. وقد كشفت لعبة إلقاء اللوم على أصول الفيروس وتزايد الاستقطاب والاعتماد على الخطاب الشعبي عن تصدعات في الاستجابة العالمية على حساب التضامن والإنسانية والتعددية.

ومن الأمثلة على هذه الانقسامات الاستجابة الباهتة لدعوة الأمين العام الحسنة التوقيت والصادقة النية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ولم يحدث أي انخفاض حقيقي في العنف في العديد من مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. وعوضاً عن ذلك، استغلت بعض الدول هذه الحالة وحاولت تعزيز احتلالها غير القانوني للأقاليم الأجنبية والمتنازع عليها.

ففي جامو وكشمير المحتلة، استغلت الهند بقسوة أزمة مرض كورونا لمواصلة تعزيز احتلالها غير المشروع. وقد واجه الكشميريون منذ أكثر من 10 أشهر قيوداً خانقة على الحريات المدنية وانتهاكات لا هودة فيها لحقوق الإنسان على أيدي القوات الهندية. وقد حكم عليهم فيروس كورونا الآن بإغلاق مزدوج، مما أوصلهم إلى حافة مأساة إنسانية واسعة النطاق. وقد أدى الإغلاق المطول في جامو وكشمير المحتلة إلى استنفاد الإمدادات الطبية الأساسية في المستشفيات، وتحويلها إلى مقابر. وقد باتت هذه المستشفيات الآن عاجزة تماماً عن مواجهة أزمة الصحة العامة مع انتشار فيروس كورونا بسرعة. وفي الوقت الحالي، فإن جامو وكشمير التي تحتلها الهند هي أكثر المناطق عسكرياً في العالم، حيث يقوم 900 000 جندي هندي بقمع 8 ملايين كشميري، ولا يوجد سوى طبيب واحد لكل 4 000 كشميري.

وفي حين يتركز اهتمام العالم على الفيروس، استغلت الهند هذا الوضع بتنفيذ خطوات إضافية لتوطيد احتلالها. فإلى جانب الإغلاق المطول وقطع الاتصالات، اعتمدت الهند قاعدة جديدة للإقامة الدائمة من أجل هندسة تغيير ديموغرافي في كشمير بهدف تحويلها من دولة ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. وتتعارض هذه التدابير بشكل مباشر مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد تم احتجاز وسجن مئات من كبار القادة السياسيين الكشميريين وآلاف من الشباب بصورة تعسفية، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، لخنق الدعوة إلى الحرية وقمع كفاحهم المشروع من أجل حقهم في تقرير المصير. وقد أصيب المتظاهرون المسالمون بالعمى، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم أربع سنوات، بسبب بنادق الخردق. وقد دُنس شرف النساء والفتيات بالاغتصاب والعنف، وقُتل المئات في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، ودُمرت أحياء بأكملها كشكل من أشكال العقاب الجماعي.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكنه أن يتحمل التقاعس والترضية في مواجهة العدوان العلني والفظائع المرتكبة ضد شعب محتل. ويجب على المجلس أن يشجب أعمال الهند غير القانونية في جامو وكشمير المحتلة وأن يتخذ إجراءات عاجلة لكبح جماح طموحاتها الفاشية التي تطبق ضغطاً هائلاً على السلام والأمن في منطقتنا وخارجها.

وفي هذا الصدد، يجب على المجلس أن يحثّ الهند على أن ترفع فوراً الحصار العسكري المستمر في جامو وكشمير المحتلة وأن تلغي الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذت منذ 5 آب/أغسطس 2019؛ ثانياً، إزالة القيود المفروضة على الاتصالات والتنقل والتجمع السلمي في كشمير واستعادة الاتصال بالإنترنت حتى يتمكن الناس من الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة بشأن الجائحة؛ ثالثاً، السماح بوصول المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية حتى يتسنى بذل جهود الإغاثة في كشمير؛ رابعاً، الإفراج الفوري عن الزعماء السياسيين الكشميريين المحتجزين والمسنونين بصورة تعسفية والسماح لهم بالتعبير عن رغبات الشعب الكشميري؛ خامساً، تجميد قواعد الإقامة الجديدة التي تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي في كشمير وإلغاؤها؛ سادساً، إلغاء القوانين المتشددة التي تمكن قوات الاحتلال الهندية من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان دون عقاب؛ وأخيراً، حماية الأقلية المسلمة في الهند مما يشبه الفصل العنصري ومن القمع.

وتمس الحاجة إلى هذه الإجراءات لا لتهديد التوترات في منطقتنا فحسب، بل أيضاً لحماية مصداقية مجلس الأمن واستمرار فعالية الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالسلم والأمن.

المرفق 52

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيس

تؤيد البرتغال البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 30)، وتود، بصفتها الوطنية، أن تضيف النقاط التالية:

إن الأزمة الصحية العالمية التي نواجهها اليوم لم يسبق لها مثيل منذ وقت طويل. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نواصل توسيع نهجنا إزاء الأمن الدولي للاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة. ونظرا للنطاق العابر للحدود الوطنية للجوائح وتزايد الترابط بين الدول، فإن الجزء الأكبر من الحل يكمن في التعاون الدولي.

وتتطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد، ولا يزال لمنظمة الصحة العالمية دور أساسي في النهوض بالتضامن وتعزيز نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نرحب بإدراج العلاقة بين الصحة والأمن العالميين في جدول أعمال مجلس الأمن. ونرحب أيضا باتخاذ القرار 2532 (2020) ونشكر ألمانيا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم ونتطلع إلى نتائجها العملية.

لقد أظهرت الجوائح السابقة، مثل أزمتي فيروس إيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كيف أن أزمات الصحة العامة والأزمات الأمنية تتفاقم بعضها بعضا. وتود البرتغال أن توجه الانتباه إلى الآثار المحددة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان التي كانت تواجه في السابق حالات طوارئ إنسانية. وتعاني تلك البلدان من حالات هشة للغاية - بسبب النزاعات المسلحة والأزمات البيئية وتقشي الأمراض الأخرى والهجرة والمجاعة وعدم إمكان الحصول على السكن اللائق أو المرافق الصحية - والتي يزيد كوفيد-19 من مخاطرها. كما تقتدر هذه البلدان إلى الشروط اللازمة لتنفيذ التوصيات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية تنفيذاً كاملاً.

ويمكن أن تكون أوجه عدم المساواة القائمة عاملاً يحول الأزمات الصحية إلى أزمات أمنية، لا سيما في البلدان أو المجتمعات المحلية الأقل قدرة على الصمود. وقد يؤدي تفاقم الأوضاع غير المستقرة أصلاً، التي ربما لا تكون الحكومات قادرة فيها على توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية، إلى زيادة تآكل الثقة في المؤسسات المحلية، مما يزيد من احتمال تزايد عدم الاستقرار والاضطرابات. وعلاوة على ذلك، تكون الأطراف المتحاربة والسكان المدنيون المتضررون عرضة بشكل خاص للجوائح في حالات النزاع. وقد تغتتم الميليشيات والمجموعات شبه الحكومية والجهات الأخرى من غير الدول السياق الناجم عن الأزمات الصحية لتحقيق أهدافها الخبيثة. ولا يمكن أن نكفل تماماً إيصال المعونة الإنسانية واعتماد تدابير للحماية إلا بالالتزام بوقف لإطلاق النار، كما دعا إليه الأمين العام وشدد عليه القرار 2532 (2020).

وقد أظهرت الجوائح السابقة مدى أهمية ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتوفير التدريب الكافي لهم. وفي هذه الأوقات الصعبة، هناك وفرة من الأمثلة الجيدة على الكيفية التي تدعم بها عمليات الأمم المتحدة الحكومات والمجتمعات المحلية. فقد أظهرت عمليات السلام قدرتها على التكيف، وذلك من خلال دعم السلطات المحلية في أنشطة التطهير في جمهورية أفريقيا الوسطى أو عبر حملات التوعية في مراكز الاحتجاز في مالي أو توزيع أجهزة للاتصال اللاسلكي في جنوب السودان.

ويجب أن تواصل عمليات حفظ السلام أيضا تعزيز الحوار والوساطة وعمليات السلام لأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي قد يؤدي دورا حافزا في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، مما يتيح فرصة تمس الحاجة إليها لإسكات دوي المدافع. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا مواصلة الالتزام الثابت بجهود بناء السلام. وفي هذا السياق، وفي خضم الجائحة، لا تزال الانتخابات المقبلة في بعض البلدان تشكل تحديا.

وينبغي لنا أيضا أن ندعو إلى تحقيق الأمن الصحي العالمي. وقد أبرزت الأزمات الصحية السابقة كيف أن التعاون بين الجهات الفاعلة على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام، واتباع نهج يشمل الأمم المتحدة ككل - في المقر وفي الميدان على السواء - عنصران أساسيان لضمان استجابة منسقة وفعالة. ولذلك، ندعو إلى التضامن العالمي وبذل جهد جماعي موحد للتعاون والتعامل بشكل حاسم مع ما تشكله هذه الجائحة من تحديات. ومن المهم تجميع الموارد بكفاءة والتعاون من خلال الآليات القائمة بالفعل للعمل الإنساني في حالات الطوارئ وتكييف هذه الآليات مع جائحة كوفيد-19. وسيكون التعاون الإنمائي أيضا عاملا أساسيا في المساعدة على ضمان قدرة البلدان والمجتمعات المحلية، ولا سيما أشدها احتياجا، على الانتعاش بشكل أفضل.

وفي إطار نهج "فريق أوروبا" التابع للاتحاد الأوروبي، سنواصل دعم بناء القدرات في مجال الصحة والصرف الصحي والجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على كوفيد-19. كما نساهم في الاستجابة العالمية المتعددة الأطراف من خلال العديد من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك مبادرة "تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19" ومؤتمر القمة العالمي المعني باللقاحات. وعلاوة على ذلك، شاركت البرتغال، في إطار آلية الجسر الجوي الإنساني التابعة للاتحاد الأوروبي، في تنظيم رحلة جوية إلى سان تومي وبرينسيبي.

وفي خضم هذه الجائحة، فإن كبار السن والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين والأطفال واللجئين والأشخاص الذين يعيشون في فقر والمحرومين من حريتهم، هم في وضع ضعيف للغاية ويجب تلبية احتياجاتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا معالجة مسائل الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بكل ذلك. وتمثل المرأة 70 في المائة من القوة العاملة في قطاع الخدمات الصحية، وفي بعض المجتمعات المحلية، تشكل المرأة مقامة الرعاية الرئيسية لأسرتها والمصدر الرئيسي لكسب رزقها. ويجب أن نكفل رفاهها بوصفها المحرك الأساسي للتغيير، لا سيما في حالات النزاع والطوارئ. ويشمل هذا الالتزام أيضاً مكافحة العنف المنزلي والجنسي والجنساني. وترحب البرتغال بموجزات الأمين العام المتعلقة بالسياسات، التي تركز على هذه السياقات وغيرها من سياقات الهشاشة وتتضمن مدخلات ذات منحنى عملي.

منذ بداية الجائحة، نفذت البرتغال تدابير متعددة القطاعات للتصدي لها، نود أن نسلط الضوء عليها. فقد قررنا منح المهاجرين وطالبي اللجوء الذين لم يُبْت في طلباتهم بعد حق الإقامة والحصول على الحقوق والخدمات بصورة مؤقتة. وتم تصميم خدمات الرعاية الصحية لدينا لتلبية احتياجات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد فيما يتعلق بكوفيد-19 أو غيره من الحالات أو الأمراض. ولمعالجة الخطر المتزايد للعنف المنزلي خلال فترة العزل، أتيحت خدمات وخطوط اتصال للمساعدة على نطاق واسع وجرى تعزيز خدمات دعم الضحايا.

إن خطر كوفيد-19 لا يعرف حدوداً، مما يعني أن الاستجابات المنفردة ستكون قاصرة حتماً عن التصدي للتحديات التي نواجهها. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة إلى التضامن العالمي وبذل جهد جماعي موحد.

المرفق 53

بيان البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد جلسة اليوم الهامة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الجوائح والأمن. وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيد هايكو ماس، وزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا، لهذه الجلسة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي قدمته جمهورية كوريا باسم "مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي" (انظر المرفق 54).

تعتقد قطر أن مناقشة اليوم مناسبة من حيث التوقيت، حيث أنها تجري في وقت يؤثر فيه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على العالم بأسره بطريقة لم نشهدها من قبل، فهو يؤثر على جميع الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان.

ويسرنا أن تجري مناقشة اليوم في الوقت الذي يسعى فيه مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته من أجل التصدي لهذه الجائحة وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وثمة سوابق لهذا الأمر، حيث أن مجلس الأمن اتخذ في الماضي إجراءات عندما قوضت المخاطر الصحية العالمية استقرار البلدان والمناطق المتضررة. ومن الأمثلة على ذلك التاريخ القرار 1308 (2000)، الذي اتخذ بالإجماع في 17 حزيران/يونيه 2000 (انظر S/PV.4172)، وهو أول قرار يتناول أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المجتمع وكان أول قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن مسألة صحية. وفي وقت لاحق، اتخذ مجلس الأمن في عام 2014 القرار 2177 (2014)، الذي أكد أن الإيبولا يشكل تهديدا للأمن العالمي.

ويساورنا القلق إزاء تأثير كوفيد-19 على أشد الفئات ضعفا، بمن فيها النساء والأطفال وملايين المشردين في مناطق النزاع ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء العالم، حيث تندر المياه العذبة ويُعْتَر إلى المرافق الصحية وينتشر سوء التغذية وقد دمرت البنية التحتية للرعاية الصحية بسبب الحرب والعنف المستمر.

فمن الضروري أن يكون هناك تعاون عالمي قوي. فيجب علينا أن نعمل معا. وينبغي أن لا تكون هناك غير معركة واحدة في العالم اليوم - المعركة المشتركة ضد كوفيد-19. وبناء على ذلك، يتعين إيجاد أرضية مشتركة وحلول فعالة للأزمات والتوترات الراهنة من أجل وقف الأعمال العدائية وتيسير المزيد من فرص الحصول على الإغاثة الإنسانية. ويجب علينا ألا نسمح للجائحة بأن توجد حوافز لتصعيد العنف. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم تأخير أو تأجيل الجهود الجارية لحل النزاعات.

وتؤيد قطر بقوة الدعوة التي وجهها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في آذار/مارس لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وندائه من أجل الوقوف صفا واحدا ضد التهديد العالمي لجائحة كوفيد-19.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن كوفيد-19 يعمل بمثابة جرس إنذار من أجل التعاون الفعال المتعدد الأطراف. وينبغي أن لا يكون هناك شك في أنه لا يمكننا التغلب على هذا الخطر الذي يتهددنا جميعا وتمكين أضعف الفئات من الاستجابة والتعافي وإعادة البناء على نحو أفضل إلا بالعمل في تضامن وتعزيز التعاون الدولي.

إنني أعتز بالإشارة إلى أن قطر كثفت دعمها لجهود الإغاثة الإنسانية. فقد تعهدنا قبل يومين فقط بتقديم 100 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى سورية، بالإضافة إلى تبرع بمبلغ 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية و 10 ملايين دولار للتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين. وإذ تتولى قطر رئاسة مجموعة الجهات المانحة لدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن تأثير الجائحة على الأزمات الإنسانية القائمة وتأثيرها المباشر على الفئات السكانية الضعيفة في البيئات المتضررة من النزاعات سيكون مسألة حاضرة على الدوام.

بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

يقدم هذا البيان باسم مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، وهي شبكة غير رسمية تضم 41 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي تتشارك رئاستها جمهورية كوريا والدانمرك وسيراليون وقطر وكندا. ترحب المجموعة بمناقشة المجلس المفتوحة هذه بشأن الجوائح والأمن.

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما ذكر الأمين العام، تشكل تهديدا كبيرا لصون السلم والأمن الدوليين. فهي تهدد الأمن الصحي العالمي وقد كثفت تهديدات أخرى قائمة في مجال الصحة العامة. وزادت هذه الجائحة من عرقلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حل النزاعات وتهدد بتقويض مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس. وقد أدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، وقد تُفاقم الأسباب الجذرية للنزاعات وتقوض مكاسب التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الآثار الجارفة لجائحة كوفيد-19 مقارنة بالآزمات الصحية السابقة، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بتصميم وحزم متزايدين.

وعلى ضوء هذه الخلفية المقلقة، يود فريق الأصدقاء أن يسلط الضوء على النقاط الخمس التالية.

أولا، نرحب بقرار مجلس الأمن بشأن كوفيد-19 "القرار 2532 (2020)"، خاصة فيما يتعلق بدعم نداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي. فيجب على أطراف النزاعات أن تسكت المدافع من أجل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية وفتح المجال للدبلوماسية. ويجب أن يتوقف أي تهديد عسكري أو محاولة للتحريض على العنف. ونعول على مجلس الأمن لضمان تنفيذ القرار تنفيذا مجديا.

ثانيا، نشدد على الحاجة الملحة إلى استجابة عالمية تستند إلى القيم التوجيهية لتعددية الأطراف والتضامن. فكوفيد-19 أزمة عالمية تستدعي حلا عالميا. ومهما كان التحدي صعبا، فإن الجائحة ستكون بمثابة فرصة ثمينة للتعاون المتعدد الأطراف بدلا من أن تكون أزمة إذا استطعنا أن نستجيب في وحدة. وتقف مجموعة الأصدقاء على أهبة الاستعداد لدعم الجهود العالمية الجارية للاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك التعاون الدولي لكفالة إمكانية وصول منصفة وميسرة وعالمية إلى الأدوية والتشخيصات واللقاحات والمعدات الطبية. ونشاط الأمين العام تماما دعوته في ذلك السياق إلى تجديد الاستعجال في دعم المنافع العامة العالمية والتغطية الصحية الشاملة.

ثالثا، نشدد على أهمية كفالة حماية أكثر فئات السكان ضعفا وتهميشا، ولا سيما من يعيشون في حالات النزاع المسلح، وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم الإنسانية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمحنة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة واللاجئين والمشردين وغيرهم من الأشخاص الذين يتضررون بشكل غير متناسب. وندين الهجمات وأعمال العنف والتهديدات بالعنف الموجهة عمدا إلى العاملين في المجال الطبي والإنساني الذين يضطرون حصرا بواجبات طبية وإلى وسائل نقلهم ومعداتهم ومستشفياتهم ومرافقهم الطبية الأخرى. كما نحث على اتخاذ إجراءات مشددة أكثر ضد الوصم والتمييز وخطاب الكراهية الذي يولد الانقسام والعنف. وعلاوة على ذلك، يجب احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

رابعاً، نسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة للسلام في التصدي لجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى تحقيقها أهدافها القائمة الصادر بها تكليف. ونشجع زيادة الاهتمام بالاحتياجات من الموارد والقدرات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام في الوقت الذي تحول فيه الموارد إلى دعم الاستجابة لكوفيد-19. ونؤكد كذلك على أهمية سلامة وأمن حفظة السلام في الميدان.

خامساً وأخيراً، يسلط الطابع العالمي للجائحة الضوء على الدور المركزي للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. وإذ نسلم بأنه كان لكوفيد-19 أثر عميق على الركائز الثلاث للأمم المتحدة جميعها، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فإننا نعول على الأمم المتحدة لتنفيذ استجابة منسقة متعددة الوكالات ومتعددة القطاعات ومراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الأثر المتعدد الجوانب لجائحة كوفيد-19. ونشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الانخراط بنشاط مع الأمم المتحدة في دعم ذلك الجهد.

وختاماً، تدعم مجموعة الأصدقاء جهود مجلس الأمن الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والمساعدة في الاستعداد لمواجهة تحديات الأمن الصحي في المستقبل. ونشجع مجلس الأمن على النظر في مسألة الأمن الصحي العالمي بمزيد من التفصيل والوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في ذلك الجهد

المرفق 55

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي

[الأصل: العربية]

أود بداية أن أهنئكم على تولي ألمانيا رئاسة المجلس متمنياً كل التوفيق والسداد في إدارة ألمانيا لأعمال المجلس لهذا الشهر في ظل الأزمات والتحديات الأمنية والصحية التي تعصف بعالمنا اليوم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم ولأول مرة في تاريخه ليس لمناقشة قضية أو نزاع أو صراع يهدد الأمن والسلم الدولي، ولكن لمناقشة أحد أهم التحديات الصحية التي يواجهها عالمنا اليوم والمتمثل في انتشار جائحة كوفيد-19. هذه الجائحة التي اجتاحت عالمنا وحصدت أرواح مئات الآلاف من البشر خلال فترة زمنية لا تتجاوز السبعة أشهر، وأصابت أكثر من 10 ملايين شخص حول العالم، كما أن هذه الجائحة التي تهدد الأمن الصحي الدولي ألحق أضراراً بليغة باقتصادات دول العالم، وتسببت في توقف كل سبل ومناحي الحياة، كما تركت العالم في عزلة جبرية ووحدة مؤلمة خشية أن تطالهم الإصابة بهذا العدو الخبيث الذي لا يفرق بين رجل أو امرأة أو بين شيخ كبير أو طفل رضيع.

ومن هنا اسمحوا لي أن أتقدم بالعزاء والمواساة للإنسانية حول العالم ففي كل مكان، نجد من فقد عزيزاً له، متمنيا الشفاء لجميع المصابين الذين يخفف عنهم العاملون في القطاعات الصحية، أبطال صراعنا مع هذه الجائحة، كما أعبر عن امتناننا العميق ودعماً كبيراً لمن هم على خطوط الدفاع الأمامية لما يبذلونه من جهود كبيرة وشجاعة فائقة في مكافحة جائحة كوفيد-19 التي يواجهها العالم بمختلف أطرافه ودياناته وعرقياته.

على الرغم من التقدم التكنولوجي، وابتكار العالم لأحدث أنواع الأسلحة المدمرة، فقد أثبتت لنا هذه الجائحة مدى هشاشة النظام العالمي في مواجهة فيروس لا يرى بالعين المجردة، ليكون ناقوس خطر يذكّرنا بأهمية التعاون والتضامن لتجاوز خلافاتنا ومصالحنا الضيقة، ونعمل على تعزيز استجابة عالمية شفافاً وقوية ومنسقة وواسعة النطاق وقائمة على العلم بروح التضامن. استشعرت المملكة العربية السعودية ومنذ اللحظات الأولى لانتشار هذه الجائحة مدى خطورتها، حيث قامت باتخاذ جميع التدابير الاحترازية والوقائية لمواجهة انتشارها لحماية مواطنيها والمقيمين على أرضها من هذا الخطر الداهم.

أما على الصعيد الدولي، وإيماناً من المملكة بأهمية العمل الدولي المشترك لمواجهة هذه الجائحة، ومن منطلق رئاستها لدول مجموعة العشرين، واستشعاراً منها للحاجة إلى الاستجابة الدولية، والتعاون الدولي فقد أدت جهود المملكة الدولية إلى الآتي:

عقد قمة استثنائية افتراضية لقادة قمة العشرين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في 26 آذار/مارس 2020، ودعوة الدول والمنظمات للمشاركة لتقديم كل الجهود الممكنة، اتخذت دول العشرين إجراءات وقرارات غير مسبقة لدعم الاقتصاد العالمي ومن بينها ضخ 7 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي، تعزيز التعاون الدولي عن طريق العمل مع المنظمات الدولية وتحديد منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، دعم صندوق منظمة الصحة العالمية بمبلغ 10 ملايين دولار لمساعدة البلدان ذات النظم الصحية

الهشة. كما أيدت بلادي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق نار عالمي في ظل انتشار جائحة مرض فيروس كورونا المستجد.

ولم تتوقف جهود المملكة عند هذا الحد ففي تاريخ 26 نيسان/أبريل 2020، أعلنت المملكة تقديم مساهمة بمبلغ 500 مليون دولار لمساندة الجهود الدولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 حيث خصصت المملكة مبلغ 150 مليون دولار التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة، ومبلغ 150 مليون دولار لـ (غافي) التحالف العالمي من أجل اللقاحات، ومبلغ 200 مليون دولار لدعم منظمة الصحة العالمية في مكافحة الجائحة على مستوى العالم.

وعلى الصعيد الإقليمي فقد قامت بلادي ببذل جهود كبيرة في دعم الدول الشقيقة والصديقة وأعانتها في مواجهة انتشار الجائحة، حيث قدمت دعماً مالياً بمبلغ 25 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لدعم جهودها في محاربة تفشي جائحة كورونا في اليمن الشقيق. كما قدمت مبلغ 4 ملايين دولار لدولة فلسطين (في شكل مساعدات عينية)، فضلاً عن تقديم دعم للصومال بمبلغ 3 ملايين دولار، كما تستعد لدعم العديد من الدول الأخرى.

في الوقت الذي ينشغل فيه العالم لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق الذي لا يعترف بالحدود الدولية، وما يشكله من خطرٍ داهم على المجتمعات والشعوب، خاصة الشعوب التي ترضخ لوطأة الاحتلال والاستيطان، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مكترثة بكل المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الأربع وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مما يضيف مزيداً من الظلم والقهر للشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة.

إن المملكة العربية السعودية تدين كل المحاولات الإسرائيلية لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغور الأردن، وإن اقدام سلطات الاحتلال على هذه الخطوة يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن شأن هذه الخطوة أن تقضي على كل فرص التوصل إلى سلام دائم وشامل.

لقد اجتمع المجلس اليوم بعد أن أدرك العالم محدودية الجهود الفردية لاحتواء جائحة بهذا الحجم وتمثل خطراً كبيراً لا يقل خطراً عن تلك التحديات الأمنية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. لذا تؤكد على ضرورة تكثيف الجهود المتعددة الأطراف في التعامل مع الأوبئة والأمراض، وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم الجهود العالمية لمكافحة الأوبئة الصحية وضمان معالجة آثارها السلبية على الصعيد الاجتماعي والإنساني والاقتصادي. إن تضامناً وتعاوناً هو السبيل الوحيد لاجتياز هذه الأزمة الصحية والنهوض بأوطاننا وتحقيق الرخاء والرفاه لشعوبنا. وإننا على يقين بأننا قادرون على تجاوز هذه الأزمة والرجوع أقوى مما قبل.

المرفق 56

بيان البعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يشرفني على وجه الخصوص أن أخاطب مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الجوائح والأمن. أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأشكركم أيضا على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

تؤيد سيراليون البيان المشترك الذي أدلى به باسم مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي (انظر المرفق 54).

ويقدر وفد بلدي الدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة بشأن العواقب المحتملة للجوائح على السلم والأمن العالميين.

ومع استمرار شدة عواقب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم، ما تزال الدول تتصدى للعواقب الوخيمة لهذا المرض. وغني عن القول أن الجائحة لا تشكل خطرا كبيرا على صحتنا العامة وعلى اقتصادنا فحسب، بل هي تهديد كبير للسلم والأمن العالميين. وربما يكون أثرها المدمر كارثيا أكثر في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من أزمات إنسانية واقتصادات ضعيفة وهشة. وربما يقوض السلام والأمن ويقلل المكاسب التي تحققت في جهود بناء السلام وتوطيدها، وقد يشكل تهديدا وجوديا للبشرية. وهي حالة طوارئ عالمية ينبغي التصدي لها على نحو شامل بجميع أبعادها لأجل منع آثارها الكارثية وضمان تحقيق الاستقرار العالمي.

وما زال أثر هذه الحالة الطارئة العالمية مروعا، وإذا لم نتمكن من إدارة تلك المخاطر بطريقة فعالة ونضع الاستجابات السياساتية الصحيحة - فإن المرض سيلحق ضررا بالغا بصحتنا العالمية وتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي والسلم والأمن العالميين، وبالتالي يقوض التقدم المحرز في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، ترحب سيراليون باتخاذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020)، الذي يكرر نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي للتصدي لجائحة كوفيد-19. ونضم صوتنا إلى المطالبة بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وننضم أيضا إلى دعوة جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى وقف فوري وإنساني دائم لمدة 90 يوما متتالية على الأقل حتى تتمكن من إيصال المساعدة الإنسانية.

عندما أكدت سيراليون أول حالة إصابة لديها بفيروس كورونا في 16 آذار/مارس، أعلنت الحكومة في إدراك متأخر عن تدابير لحماية الصحة والسلامة العامة، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ. وعلى الرغم من ذلك، كان مرض فيروس كورونا قد ألحق بالفعل خسائر اقتصادية فادحة بسيراليون. وقد كثفت الحكومة، بمشورة الخبراء، عملية تتبع المخالطين والكشف، ووسعت نطاق الاختبار والعزل، ووسعت نطاق العلاج، واتخذت التدابير اللازمة لكسر سلسلة انتقال عدوى مرض فيروس كورونا في البلد. وعلاوة على ذلك، هناك 25 مستشفى و 14 مقاطعة لديها أفراد مستعدون لتنفيذ المبادئ التوجيهية الوطنية للوقاية من العدوى ومكافحتها. وقد وضعت خدمة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا في سيراليون آليات للوقاية من الخطر الذي يشكله الفيروس والكشف عنه والتصدي له.

وأود في هذه المرحلة أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار 2532 (2020)، بشأن الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا، يوم أمس 1 تموز/يوليه وأن أدعو إلى التضامن العالمي على جميع الجبهات من أجل برامج الوقاية من الفاشيات العالمية والتخفيف من وطأتها والتعافي من بعدها. لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك بمفرده، ولا يوجد ملاذ آمن لأحد إلى أن يتخلص كل بلد من الفيروس.

ونظراً لتجربة سيراليون مع فيروس إيبولا، ندرك الحكومة أن التهديدات التي تشكلها حالات الطوارئ العامة مثل الأوبئة والجائحات وتغير المناخ والأمن المعلوماتي لها آثار طويلة الأجل على النمو الاقتصادي والتنمية. وفي حين أن الاقتصادات النامية ستكون الأكثر تضرراً، مع ما يترتب على ذلك من آثار على السلام والأمن، فإن جائحة مرض فيروس كورونا يمكن أن تسبب أشد ركود عالمي في التاريخ الحديث. وبوصفنا الأمم المتحدة، يقع على عاتقنا التزام لأجيالنا الحالية والمقبلة بأن نمضي قدماً بصورة أكثر استراتيجية وأن نغير بشكل كبير الطريقة التي نحدد بها الجائحات في المستقبل ونستعد لها ونتصدى لها.

تتطلب الاستجابة الناجحة لمرض كورونا موارد مالية وتقنية، فضلاً عن بيانات آنية. وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون الدولي صبغة أساسية. وقد استفدنا من العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى على تعزيز المختبرات والمراقبة وإدارة الطوارئ وقدرات القوى العاملة على الاستجابة لتفشي الأمراض. ونؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة والأمين العام ومجموعات الدول، وكذلك فرادى الدول، في مجال استحداث وتنفيذ مختلف تدابير الاستجابة في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، ندعو الدول الأعضاء إلى دعم الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في استجابتها لحالات الطوارئ الصحية حتى يمكن تعزيز التأهب لحالات الطوارئ العالمية والاستجابة لها والتعافي منها وإدماجه في جميع ركائز عملنا.

بيان البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن التحديات الأمنية المتصلة بانتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). يمكن لهذه المناقشة أن تولد اهتماماً أكثر تركيزاً وأن تكون بمثابة دعوة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لمساعدة البلدان وفئات السكان الأشد ضعفاً.

من الواضح أن الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها جائحة مرض فيروس كورونا قد دكرتنا بقوة بتربط المجتمع العالمي. ولهذا السبب فنحن بحاجة إلى تعزيز الفهم المشترك بأننا لن نتمكن من التغلب على العواقب السلبية لهذه الأزمة الصحية العالمية التي لا مثيل لها إلا سويلاً. وفي ذلك السياق، نرى أن دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وحماية الفئات الأكثر ضعفاً بالغة الأهمية. ونعتقد أنه لا ينبغي أن يتخلف أحد عن الركب في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعترف بأن مكافحة هذه الجائحة ستتطلب تعاوناً دولياً متضافراً. ويجب علينا جميعاً أن نحاول أن نفعل المزيد وأن نظل ملتزمين بالعمل معاً وأن نتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعلومات بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب من أجل السيطرة بشكل حاسم وفعال على انتشار الجائحة. وينبغي القيام بذلك مع المساعدة في تلبية احتياجات البلدان والشعوب الضعيفة، وحماية رفاه الناس وأمنهم، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

لم يسبق مثيل لهذه الجائحة من نواح عديدة، ولكن بعض المسائل المتعلقة بها مألوفة لنا. ونذكر جيداً الآثار السلبية للجائحات السابقة، مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد والوخيم والإيبولا وما إلى ذلك، على استقرار وأمن البلدان المتضررة. ونشهد اليوم مرة أخرى أن أكثر البلدان تعرضاً لتقشي الأمراض هي البلدان التي تعاني من النزاعات أو التي تتعافى منها، حيث تدهورت النظم الصحية ويمكن لانعدام الأمن أن يعوق تدابير الوقاية. ولدى إطلاق الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، في 25 آذار/مارس، أشار الأمين العام بحق إلى أن هذه الجائحة تهدد بتحويل الاهتمام والموارد الدولية بعيداً عن حل النزاعات الجارية ودعم عمليات السلام.

ولأسف، فإن انتشار جائحة فيروس كورونا قد أجبر بالفعل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إعادة تقييم أنشطتها من أجل تجنب انتشار المرض. وقد تعين على بعثات حفظ السلام أن تكيف عملياتها للتقليل إلى أدنى حد من خطر انتشار فيروس كورونا إلى الأشخاص المكلفين بحمايتهم وكذلك إلى حفظة السلام أنفسهم. وقد أجبرت البعثات على اتخاذ خطوات لا يمكن تجنبها للتعامل مع الوضع الجديد. بيد أنه لم يتم بعد التأكد من مدى تأثير مرض كورونا على سياقات البعثات. ولكن هذه الجائحة تتطوي، بلا شك، على احتمال عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق السلام المستدام وإصلاح المؤسسات الأمنية. وسيكون من المهم، في المستقبل، مواصلة التأكيد على أهمية مواصلة الاستثمار بما يتجاوز الالتزام السياسي.

ويبدو أن بعض هذه التدابير الجديدة غير المسبوقة تخص تحديداً جائحة مرض فيروس كورونا وسوف تتغير بمرور الوقت استجابة لتطور الوضع. ومن ناحية أخرى، علينا أن نسلم بأن البعض الآخر من التدابير يرجح أن يكون أكثر ديمومة. وفي هذا الصدد، سنحتاج إلى مناقشة كيفية تكيف الهيكل الحالي

وإجراءات العمل لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع تعقيدات حقبة ما بعد فيروس كورونا. وسنحتاج إلى مزيد من المناقشات الموضوعية بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف، ولا سيما كيفية ضمان توفير موارد موثوقة ويمكن التنبؤ بها في الأجل الطويل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك كيفية الإدماج المنهجي لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مواجهة مرض كورونا خلال هذه الأوقات العصيبة في عمل عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وأفضل خبر لنا جميعاً، على الرغم من تحول الاهتمام، هو أننا تمكنا من إبقاء مهامنا الأمنية الرئيسية وبعثات الأمم المتحدة قيد التشغيل. لقد فعلنا ذلك بشكل جماعي لا فردي. ليس كل شيء متعدد الأطراف أو يمكن أن يكون كذلك، ولكننا مقتنعون بأن الحلول المتعددة الأطراف هي الأفضل في عالم تأتي فيه المنافسة العالمية على السلطة بوجوه جديدة وبحيل أكثر دهاء.

وأود أن أبرز أن قطاع الأمن عنصر رئيسي في استجابة الحكومة لأزمة الصحة العامة من جراء مرض كورونا في العديد من المناطق. وتؤدي القوات المسلحة ودوائر الشرطة دوراً هاماً في الحماية. وكثيراً ما تشارك في توعية الجمهور بهذه التدابير الاستثنائية، فضلاً عن إنفاذ تدابير التباعد الاجتماعي. كما أنها تدعم الخدمات الصحية من حيث اللوجستيات والنقل. وقد عزز العاملون الطبيون التابعون للقوات المسلحة الخدمات الصحية المدنية. إن ثقة الشعب في الحكومة وقطاع الأمن، وهذه الثقة وحدها، أمر أساسي لوقف انتقال الفيروس.

وحتى في وقت حدوث جائحة عالمية، فمن الأهمية بمكان دعم مشاركة المرأة في بناء السلام ومشاركتها الكاملة والفعالة في جميع جهود السلام. وكثيراً ما تدفع الحاجة إلى الاستجابات العاجلة للأزمات بالاعتبارات الجنسانية جانباً، ولكن من المهم جداً الحفاظ على التركيز على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما أننا بحاجة إلى دعم معايير حقوق الإنسان وبذل المزيد من الجهود لتحسين إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع كفالة الوفاء بالتزاماتها الأمنية. وفي الوقت نفسه، يجب علىفرادى البلدان أن تمنع تدهور حالات حقوق الإنسان المتصلة بتدابير الطوارئ. إن جائحة مرض فيروس كورونا تطرح تحديات جديدة على مجتمعاتنا، ولكن مكافحة فيروس كورونا ينبغي ألا تعني التخلي عن حقوق الإنسان.

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية المناسبة من حيث التوقيت. لقد اجتاحت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالم بطريقة غير مسبوقة وأخذتنا على حين غرة. وآثار الجائحة على مجتمعاتنا عميقة وبعيدة الأثر، بما في ذلك فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، من المهم أن نجتمع معا ونتبادل الآراء بشأن الآثار الأمنية للأزمة.

ومن وجهة نظرنا، فإن أحد الدروس الرئيسية المستفادة هو أهمية تعددية الأطراف والتعاون والتضامن. وبعد الصدمة الأولى، تضافرت البلدان والمنظمات الدولية واستجابت لاحتياجات بعضها بعضا. ولذلك، نود أن نشير إلى أنه تمشيا مع تفاني سلوفينيا في تحقيق الاستقرار والرفاه في الجوار المباشر لها، فإن معظم مساعداتنا العينية خلال جائحة كوفيد-19 قد وُجهت إلى منطقة غرب البلقان. فقد جرى إيصال مساعدات إلى مقدونيا الشمالية وصربيا والبوسنة والهرسك. كما تم إيفاد خبراء طبيين جوا لإجراء اختبارات كوفيد-19 بين أفراد قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. غير أننا قررنا أيضا المشاركة على نطاق أوسع. وقدمنا مساهمات لمنظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما إلى ذلك، وبدأنا عملية إعادة برمجة مساعدتنا الإنمائية. وكجزء من هذا النهج العالمي، قررنا الإبقاء على موظفينا في جميع البعثات التي نشارك فيها في الخارج، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفيما يتعلق بشراء المعدات الطبية أثناء الجائحة، لا يسعنا إلا أن نعترف ببعض المسائل التي أبرزتها الأزمة. ولا بد لي من أن أعرب عن قلقي إزاء الصعوبات التي واجهتها دول أعضاء كثيرة في الأمم المتحدة، بما فيها بلدي، في الحصول على المعدات والقدرات الطبية اللازمة في وقت الحاجة. إن هذه هشاشة أمنية، ويجب التعامل معها على هذا النحو. وهذه المسألة أمر يجب أن نعمل بشأنه معا. وفي سلوفينيا، توصلنا بالفعل إلى استنتاج مفاده أننا بحاجة إلى زيادة قدرتنا على الصمود، بما في ذلك عن طريق التخطيط للاستثمار في قدرة إضافية على النقل الجوي للقوات المسلحة السلوفينية. ويمكن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من جانبها، أن تقدم إسهاما هاما بتوفير مستوى أعلى من الشفافية والإنذار المبكر.

وبالانتقال إلى مسألة المياه وكوفيد-19، فقد أدت هذه الجائحة أيضاً إلى تسليط الضوء على إمكانية الحصول على المياه النظيفة بوصفها عاملا رئيسيا في ضمان الصحة والأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويعتبر ضمان المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا سيما غسل اليدين، واحدا من أكثر التدابير فعالية وكفاءة من حيث التكلفة لمنع انتشار كوفيد-19 والعديد من الأمراض المعدية الأخرى. وينبغي أن تسير محاولاتنا لوقف الفيروس جنبا إلى جنب مع تعزيز التعاون بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين من خلال دبلوماسية المياه بوصفها آلية لبناء السلام والصحة. كما كشفت أزمة كوفيد-19 الدور الأساسي للتعاون الفعال بين الوكالات المتعددة الأطراف والأمم المتحدة في مجال المياه المجزأ للغاية.

وأظهرت جائحة كوفيد-19 مدى أهمية الأصول الرقمية لمجتمعاتنا. إننا نشهد تحولاً رقمياً متسارعا في جميع أنحاء العالم، حيث تكافح العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم من أجل الحفاظ على عمليات قطاع الأعمال والعمل والتعليم خلال فترات الإغلاق الممتدة. وقد ثبت أن الشبكات والاتصال الإلكتروني

والمهارات الرقمية والأمن السيبراني، هي أمور لا غنى عنها في تتبع انتشار الفيروس والسعي إلى تحقيق انتعاش قوي.

وثمة مسألة أخرى يتعين معالجتها هي مسألة التضليل الإعلامي. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، بما في ذلك قصة كاذبة عن تفشٍ مفترض لـكوفيد-19 بين أفراد المجموعة القتالية ضمن الكتيبة المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في لاتفيا. واسمحوا لي أن أقول إننا لم نستخف بهذه الأخبار الزائفة، ليس بوصفنا حليفاً في حلف شمال الأطلسي فحسب، بل أيضاً كبلد يشكل جنوده جزءاً لا يتجزأ من تلك الوحدة. ويجب وقف هذا النوع من الدعاية في أوقات الأزمات. ولذلك، نعتقد أن نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والقرار 2532 (2020) ينبغي أن يكملهما الاعتراف بوجود تهديدات مختلطة. وهذه تهديدات حقيقية تسهم في انعدام الثقة وخلق العداء بين البلدان وشعوبها. ولذلك، ينبغي أن تعالجها الأمم المتحدة أيضاً.

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19، ترحب سلوفينيا باعتماد مجلس الأمن أخيراً القرار المتعلق بوقف إطلاق النار، في أعقاب نداء الأمين العام. ومع ذلك، يتعين علينا أن نعرب عن خيبة الأمل لأن المجلس استغرق أكثر من ثلاثة أشهر لاتخاذ إجراء. ولم يساعد رد الفعل الفاتر وغير المكتمل والمتأخر من جانب مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحساسة من حيث التوقيت أكثر الفئات حرماناً، والتي تعيش في مناطق النزاع. ولهذا السبب، انضمت سلوفينيا إلى بلدان أخرى في المجموعة الأساسية التي أصدرت البيان المشترك تأييداً لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويسعدنا أن التأييد الواسع النطاق أكد التأييد الجماعي والموحد للدعوة. ومع تفشي كوفيد-19، يواجه الناس في مناطق النزاع الآن تهديداً آخر لحياتهم. وفي ظل التأخر في اتخاذ إجراءات، لا تزال الجائحة موجودة بقوة في العالم، ومن المتوقع أن تندلع الموجة الثانية في الأشهر المقبلة. ولذلك، نرحب بحقيقة أن القرار المتخذ يُنتظر أن يجلب بعض الإغاثة إلى الناس الذين يعيشون في مناطق النزاعات.

ويوفر كوفيد-19، فضلاً عن الآثار الأمنية المعقدة للجائحة، مثالا على نقطتي الأخيرة. ففي حين أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنها لا تتحمل ذلك في نطاق قدراتها الوطنية فحسب، بل أيضاً باسم عموم أعضاء الأمم المتحدة. وهذا صحيح بالنسبة لكل من فئتي العضوية غير الدائمة والعضوية الدائمة.

إن هذه الأوقات الاستثنائية ليست أوان السياسة المتقلبة. ويحدونا أمل صادق في أن يتعلم مجلس الأمن والأمم المتحدة من هذه الجائحة وأن يخرجوا منه أقوى وأكثر استعداداً لمواجهة التحديات المقبلة. وإذا أقول ذلك، فإنني أقر تماماً بأن الأمم المتحدة هي نحن، الدول الأعضاء، وستواصل سلوفينيا بذل قصارى جهدها لضمان إسهامها على نحو بناء ومجد في الجهد المشترك.

المرفق 59

بيان الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، أغوستين سانتوس مارابير

[الأصل: بالإسبانية]

إن بياني يتفق مع البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي.

كما أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماويرر، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، أميرة الفاضل محمد الفاضل، على بياناتهم.

تتعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الجائحات والأمن في وقت استثنائي. إننا نحاول التغلب على جائحة عالمية لها آثار متعددة الأبعاد - أزمة تتداخل مع تحديات سياسية أخرى وتضغط على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وتأثر ملايين الأشخاص بانتشار الفيروس - فقد أصيب 10.5 ملايين شخص بالعدوى وتوفي 510 000 شخص - ولكن الكوكب كله تقريباً يعاني من تأثير الجائحة الذي زاد من خطر التوتر والنزاعات والانقسامات في الأشهر الأخيرة. ولذلك، فقد حان الوقت للتضامن والعمل المنسق وتعددية الأطراف الفعالة. ويجب أن يقوم مجلس الأمن بدور رئيسي في اتخاذ القرارات التي تتطلبها كل لحظة من أجل إرساء الأسس لمستقبل أفضل خال من النزاعات ومن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن.

لقد ذكرتنا الجائحة الحالية، التي تجبرنا على الحديث عن الأمن، أولاً، بأننا مترابطون جوهرياً؛ وثانياً، أن الوقاية هي أقوى أداة متاحة للمجتمع الدولي وتعددية الأطراف؛ وثالثاً، أن التعاون الدولي أمر حتمي تماماً.

ويجب أن نحيط علماً، في هذا الصدد، بتعدد حالات الطوارئ الجديدة والحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة في التغلب على التحديات السابقة، مثل مرض فيروس الإيبولا، من دون أن ننسى المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

ويستدعي الطابع المتعدد الأوجه لحالات الطوارئ الصحية، مثل الجوائح والأوبئة، اتخاذ إجراءات منسقة من قبل منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تعمل ما تسمى بالصلة الثلاثية بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام كمرجع وهدف في آن معاً لاتخاذ قرارات الوقاية والإعداد والاستجابة.

والتعاون المدني - العسكري ركن آخر يجب تعزيزه. ويجب أن تكون بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تحقيقاً لتلك الغاية، مجهزة بما يلزم من موارد مادية وبشرية، ولا سيما موظفي حماية مناسبين، لتقديم دعم سريع للمجتمعات المحلية في التصدي للتهديدات الصحية.

ومن الدروس الأخرى المستفادة من هذه الأزمة أن النساء والفتيات يقعن ضحايا مرتين وأنه لا ينبغي إغفال أي جهد في تدابير الوقاية والحماية أو في توفير الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وفي الوقت نفسه، وربما الأهم من ذلك، برزت المرأة كمحاضرة اجتماعية وناشطة ممتازة في مجال التواصل، تحسّن إسهاماتها جميع مراحل جهود الاستجابة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحفظ السلام.

وتدعم إسبانيا نهج فريق أوروبا، الذي حشد 36 بليون يورو وعزز شراكات من أجل الاستجابة الشاملة لكوفيد-19 والإنعاش. وقد ساهمنا بمبلغ 125 مليون يورو لمبادرة منظمة الصحة العالمية لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، سيذهب 50 مليون يورو منها إلى التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين و 75 مليون يورو إلى الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة. وتشكل التبرعات التي تم التعهد بها، إلى جانب الأموال الأخرى التي تم حشدتها للاستجابة الصحية، مساهمة قدرها حوالي 187 مليون يورو من إسبانيا لهذا النداء. وتؤمن إسبانيا إيماناً قوياً بأن إمكانية الحصول على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات يجب أن تكون سريعة وفي المتناول من حيث التكلفة ويمكن توزيعها على نطاق عالمي.

وأخيراً، أود أيضاً أن أسلط الضوء على سلسلة من الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز مؤسساتنا ومجتمعاتنا في مواجهة الطوارئ الصحية.

لقد تصدت إسبانيا لأزمة كوفيد-19 الصحية من خلال نظام تغطيتها الصحية الشاملة الذي أنشئ في عام 1986 والذي بفضل لم يتخلف أحد عن الركب خلال هذه الأزمة. وتبين الاستجابة الفعالة للجائحة الحاجة إلى تعزيز نظم الصحة العامة ككل على الصعيد الوطني في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة وإلى تعزيز نموذج نظام صحي متكامل يقوم على استمرارية الرعاية عبر مختلف مستويات تقديم الخدمات الصحية، على الصعيد العالمي.

وفي ضوء كل هذا، تعترف إسبانيا مواجهة تفشي الوبائيات في المستقبل على المستوى المحلي بتعزيز الرعاية الأولية وتعزيز الصحة العامة من خلال خطة للإعداد لكوفيد-19 ومواجهته تشمل، من بين أمور أخرى، احتياطات استراتيجية من الإمدادات الحيوية وتخطيط للطوارئ لإعادة تنشيط الموارد الصحية الاحتياطية ودليلاً للحد من حالات التصاعد والتفشي والموجة الثانية المحتملة. وعلاوة على ذلك ستعزز إسبانيا وتدعم، على الصعيد الدولي، التعاون العالمي القائم على المبادئ التوجيهية لتعددية الأطراف والتضامن.

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر سويسرا ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة والمتكلمين على إسهاماتهم. وترحب سويسرا، بصفة خاصة، بالقيادة التي أظهرها الأمين العام في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في مجال التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وحشد الدول الأعضاء كجزء من استجابة عالمية متضافرة وفعالة.

لقد تسببت هذه الجائحة، وإن كانت أزمة صحية في المقام الأول، في أزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل. فهي تشكل تحدياً للأمين البشري وللسلم والأمن الدوليين. ولذلك، لا بد من التخفيف من المخاطر الأمنية. وسيكون اتباع نهج وقائي يتضمن احترام حقوق الإنسان أمراً حاسماً لأي استجابة طارئة واستراتيجية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لمكافحة آثار الجائحة.

وتود سويسرا أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات عمل هامة لتصدي المجلس للجائحة.

أولاً، إن تأثير انتشار فيروس كورونا يفاقم حالات النزاع المسلح العديدة وغيرها من أشكال العنف المدرجة في جدول أعمال المجلس. وإنه من الضروري الحيلولة دون فقدان المكاسب التي تحققت في عمليات السلام. فتعثر تنفيذ الاتفاق المتعلق بجنوب السودان المرتبط بهذه الجائحة يخلق فراغاً أمنياً، على سبيل المثال، تستغله عدة جماعات مسلحة. وفي اليمن، تتزايد وساطة الأمم المتحدة والوصول إلى السكان الضعفاء صعوبة. فمن الأهمية بمكان أن يلقي السلاح وأن تعطى الأولوية للتصدي للجائحة. ولذا، فإن سويسرا ترحب بالقرار 2532 (2020) الذي اتخذته مجلس الأمن أخيراً بالأمس، والذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، ويؤيد جهود الأمين العام.

ثانياً، تحث سويسرا جميع أطراف النزاعات المسلحة على كفالة وصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين بسرعة وبشكل مستدام ومن دون عوائق. وينبغي للهدنة الإنسانية التي يدعو إليها المجلس حالياً أن تتيح إمكانية الوصول للمساعدات الإنسانية. ففي سورية، على سبيل المثال، يؤكد كوفيد-19 الحاجة الملحة لاستخدام جميع الوسائل الممكنة للوصول إلى المحتاجين. ومن الأهمية بمكان أن يتم توسيع نطاق آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود وتعزيزها بإدراج معبر البعيرية الحدودي. ونظراً لأثر الجائحة السلبي على تنفيذ أولويات المجلس، ينبغي له أن يضمن رصداً دقيقاً لالتزاماته بشأن حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس وجميع الدول الأعضاء تنفيذ القرار 2286 (2016) لحماية المساعدة الطبية. فمن غير المقبول أن تتزايد الهجمات على المرضى والمستشفيات والعاملين في المجال الطبي في خضم جائحة.

ثالثاً، إن عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أمر حاسم في مكافحة جائحة كوفيد-19 وآثارها. كما إن الخبرة العملية للمجتمع المدني مهمة أيضاً. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدور محوري في تنسيق استجابة الأمم المتحدة للجائحة وفي تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، بما في ذلك من خلال نشر معلومات تم التحقق منها. فقد تزيد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية المخاطر التي تهدد السلام والأمن. ولذلك، تشجع سويسرا جميع الدول على كفالة توفير المعلومات الموثوقة بشأن الجائحة على وجه السرعة.

وقد دعت الجمعية العامة، في القرار 74/270، الذي قدمته سويسرا ودول أعضاء أخرى، في 2 نيسان/أبريل - قبل ثلاثة أشهر كاملة - إلى التضامن العالمي في مكافحة كوفيد-19. ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس أشار إلى ذلك القرار في القرار الذي اتخذته بالأمس.

وكما يتضح من التطورات التي شهدتها الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الأشهر الأخيرة، فإن جائحة كوفيد-19 توجع العنف وعدم الاستقرار وتتفاقم بسببهما في آن معا. ولذلك، ترحب سويسرا باعتراف المجلس بالصلوات بين كوفيد-19 والسلام والأمن الدوليين، وبأنه عزز التزامه بالتصدي للجائحة. فمن شأن هذا أن يرسل إشارة سياسية هامة. وتحت سويسرا المجلس والمجتمع الدولي على تنفيذ ذلك القرار في السياقات المختلفة المدرجة في جدول أعماله.

المرفق 61

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

يشكل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً ربما يحدد هذه الحقبة. وتحول ما بدأ مسألة صحية عامة بسرعة إلى أزمة عالمية ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية هائلة. وربما تكون هذه الظاهرة الأولى من نوعها على النطاق العالمي تقوم على ديناميات العولمة ذاتها. وقد تؤدي أيضاً إلى نهاية العولمة كما نعرفها. وما زلنا في خضم الأحداث الجارية ويجب أن نجد مساراً خلال هذه الأزمة.

في الوقت نفسه، وفي مواجهة هذا التحدي غير المسبوق، يجب علينا أولاً أن نكفل معالجة الأزمة الإنسانية المباشرة. وهناك حاجة ملحة إلى استجابة دولية فعالة ومنسقة. ويجب أن يعقب ذلك بذل جهد جماعي فعال لحماية إنجازات النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون وتجديد إيماننا بتعددية الأطراف.

وهناك مشاكل حالية متعددة. فمن ناحية، هناك حاجة ماسة في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، إلى الاختبارات التشخيصية والمعدات الضرورية لمكافحة انتشار الفيروس وضمان الاستجابات الطبية الفعالة.

ويجب أن نكثف جهودنا لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وتعد هذه الجائحة أيضاً حدثاً رئيسياً من الأحداث المدمرة للاقتصاد العالمي. وتساعد الجهود الرامية إلى احتواء الفيروس على إنقاذ الأرواح ولكنها تقيد النشاط الاقتصادي. وقد حدث بالفعل انكماش هائل في التجارة العالمية بينما يلوح في الأفق المزيد من التغيرات. وقد تدفع الخسائر الاقتصادية الفادحة ما بين 70 و 100 مليون شخص إلى العيش في فقر مدقع.

وفي حين تتطلب الاقتصادات الأكثر تعافياً خطط إنقاذ حكومية كبيرة، فإن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية هي الأكثر تضرراً من هذه الجائحة. وتواجه هذه البلدان أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة وقد تكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وآثار على الاستدامة ربما تؤدي إلى عكس مسار عقود من التقدم الإنمائي وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم العاجل والطموح للبلدان النامية بهدف الحيلولة دون وقوع الخسائر في الأرواح واحتواء مخاطر الهزات اللاحقة، فضلاً عن الاستثمار في تحقيق الانتعاش المستدام.

وتسبب الجائحة أيضاً تحديات هائلة لمناطق النزاع وللدول التي تعاني من الضعف. وتسعى المنظمات الإرهابية إلى إيجاد سبل لملء أي فراغات وتهيئة الظروف المواتية لعدم الاستقرار. وتعطلت عمليات السلام وتناوب القوات بالفعل بسبب تفشي المرض. وتعطلت أيضاً جهود الوساطة والتيسير بسبب القيود المفروضة على التنقل. ومن الضروري أن نركز على بناء القدرة على الصمود وتعزيز الحكم الرشيد في المناطق والبلدان المعرضة للخطر.

وأدت هذه الجائحة أيضاً إلى تصاعد جديد لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، مما تسبب في زيادة نبرة وطنية متطرفة تقوم على كراهية الأجانب والوصم والتمييز وجعلهم كبش فداء.

وفي حين يزداد العنف ضد النساء والفتيات على الصعيد العالمي، فإن للاضطرابات في فرص العمل في البرامج الصحية والإنسانية والإنمائية الهامة عواقب مدمرة، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

ويجب أن نتذكر أيضا أن كوفيد-19 قد فاقم مأساة المشردين. وهم يواجهون الآن ظروفًا جديدة من المعاناة بسبب إغلاق الحدود ومحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

صحيح أن الجائحة قد كشفت أوجه القصور في النظام القائم للتعاون والتنسيق الدوليين، ولكن أصبحت الحاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. ويجب أن نتذكر أنه لا أمان لأي بلد بمفرده حتى يصبح الجميع آمنين. ويزداد انعدام الثقة في تعددية الأطراف بسبب انعدام التعاون والتضامن بين الدول.

وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العالم، فإن ما نفعله اليوم سيحدد مستقبلنا. وسنحاول إما أن نحصر أنفسنا داخل حدود بلداننا ونراقب ما حققته البشرية بشق الأنفس والتضحيات الكبيرة على مدى القرن الماضي، أو سننتصر معا من خلال مزيد من التعاون والتضامن فيما بيننا. وأصبحت أزمة كوفيد-19 الآن اختبارًا حاسمًا للتعاون والتضامن العالميين، وهي تذكرنا بأننا لا نستطيع التعافي من الأزمة الحالية ما لم نعالج أوجه ضعفنا الحالية. ويجب علينا الحفاظ على تعددية الأطراف. ولا يمكننا أن نسمح لها بأن تكون ضحية أخرى لكوفيد-19.

المرفق 62

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

نرحب بهذه المناقشة بشأن الروابط بين الجوائح والأمن. مع استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في منحى تصاعدي، ربما يكون قد طال انتظار مناقشة اليوم، ولكنها لا تزال في الوقت المناسب جدا.

فمن ناحية، بدأ العالم التعامل مع الواقع الجديد للتو، وليست هناك مؤشرات واضحة إلى ما سيكون عليه المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في مرحلة ما بعد كوفيد-19. فالآثار المترتبة عن ذلك عديدة بينما بدأنا بالكاد التعامل مع سطحه الخارجي.

وعلى الرغم من عمق الأثر الإنساني للجائحة، فإنه لم يتم بعد تقييمها بشكل صحيح وكامل. وعلى الأرجح أن أي تقديرات وتقييمات حالية تظل أولية ومحافظة وسيتم تعديلها في المستقبل.

وقد أصبحت عواقبها الاقتصادية المباشرة واضحة بالفعل، حيث تضررت منها الكثير من الصناعات والشركات الصغيرة والكبيرة في جميع أنحاء العالم وأصبحت على حافة الهاوية. وما تزال الآثار بعيدة المدى غير واضحة تماما، في حين ما تزال احتمالات التعافي منها مجرد تكهنات. وعلاوة على ذلك، هناك علامة استفهام كبيرة على التوقعات وخطط التنمية الحالية.

وقد بدأت العواقب الاجتماعية تتشكل وليست هناك إجابة محددة عن الكيفية التي تتم بها التفاعلات داخل المجتمعات وبين المجتمعات والدول. ويقودنا هذا إلى التساؤل عن نوع التقدم الاجتماعي الذي يمكننا الاعتماد عليه في ظل هذه الظروف، وكيف يكون الالتزام بأولوية حقوق الإنسان.

وتحدد ديناميات التفاعل بين الدول وفيما بينها في الساحة الدولية إلى حد كبير أيضا بالكيفية التي تنظر بها الدول إلى التحدي الذي تفرضه جائحة كوفيد-19، فضلا عن الجهود التي تبذلها في التصدي له. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الواضحة على التعاون الدولي مع الدول التي تسعى إلى مساعدة بعضها البعض بشكل فردي وجماعي، شهدنا أيضا أمثلة على التنافس على السلطة ومحاولات التلاعب بالأزمة الصحية الحالية سعيا لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

ثم هناك احتمال تقويض القدرات العملية للقوات المسلحة النظامية في ظروف تقشي الجائحة. وكما نعلم جميعا، فقد تعين على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التكيف على الواقع الجديد وأن تجري تعديلات كبيرة على مهامها اليومية.

غير أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء على لأي مدى تشكل الجوائح تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. ومما يكن، فلن يستطيع أحد التشكيك حقا في وجود صلة بين الأزمات الصحية الشديدة وتدهور البيئة الأمنية. وعلى الرغم من أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الأزمة الصحية في حد ذاتها إلى أزمة أمنية، فإنها ستكون بالتأكيد عاملا يساعد في تفاقم أي أزمة أمنية، مما يعقد جهود حل النزاعات.

ويتضح ذلك بوضوح في آخر مثال على النداء الذي وجهه الأمين العام بوقف عالمي لإطلاق النار، ما أسفر عن تعبير شبه عالمي عن الدعم، وهو ما لم تجسده التطورات الفعلية في الميدان بالمثل.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهات الفاعلة العازمة على تصعيد الأزمة الحالية واستغلالها قد فعلت ذلك بالضبط. وأُعيقت أنشطة الرصد التي تنفذها المنظمات الدولية في مناطق النزاع إلى حد كبير وخطير أحياناً بسبب القيود المختلفة المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى مناطق القتال أو إلى السكان المدنيين. وزادت أيضاً عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية، الذي لم يكن سهلاً على الإطلاق، في حالات كثيرة عمداً بإضافة عوائق جديدة تمنع وصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

وفي هذا الصدد، فإن القرار 2532 (2020) الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن مرض فيروس كورونا يتضمن في الفقرة 2 منه دعوة واضحة لا لبس فيها إلى أطراف النزاعات المسلحة من أجل "الدخول فوراً في هدنة إنسانية تستمر لمدة 90 يوماً متتالية على الأقل، لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية"، وهو تطور موضع ترحيب ومنتظره منذ وقت طويل.

لقد طال أمد استصدار هذه الوثيقة. ونعترف بجهود القائمين الرئيسيين على الصياغة وأعضاء المجلس الآخرين، الذين ثبت أن تصميمهم كان عاملاً حاسماً وراء النجاح النهائي للمسعى الجماعي الذي بدأته إستونيا في آذار/مارس.

وتشعر أوكرانيا بالتشجيع أيضاً، بوصفها من أوائل الدول التي أعربت عن تأييدها لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار، لرؤيتها مجلس الأمن يطالب "بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله".

ونتوقع أن يبدأ أخيراً أحد أعضاء المجلس المعروفين غير المنتخبين بتنفيذ ما يقول، بدلاً من مجرد الكلام، وأن تُنفذ بعد طول انتظار الأحكام ذات الصلة من اتفاقات مينسك المتعلقة بتنفيذ وقف لإطلاق النار في دونباس.

وبدلاً من تبديد الطاقة تحت الادعاء الزائف برعاية المحتاجين عن طريق مبادرات للمناورة تهدف إلى تقويض نظم الجزاءات المنشأة رداً على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، فإن ذلك العضو غير المنتخب في المجلس سيحسن صنعا لو تخلص من سياسته القومية المتطرفة والعدوانية المغامرة ضد بلدان أخرى، ويزيل بالتالي السبب الأساسي للجزاءات المفروضة.

ومن الدروس المستفادة من تجربة مرض فيروس كورونا أن عدم وجود استجابة موحدة متعددة الأطراف للأزمة لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ولكن من المهم أن نتذكر أن إلقاء اللوم على التعددية والمؤسسات الدولية لعدم وجود مثل هذه الاستجابة هو أيضاً أمر مضلل، بالإضافة إلى كونه مفرطاً في التبسيط. وينبغي ألا ننسى أبداً أن السلطة المطلقة هي بيد الدول ذات السيادة، وليست بيد الموظفين المدنيين الدوليين.

وعندما تغفل المؤسسات الدولية فإن ذلك لا يدل على انعدام الشفافية أو المساءلة أو الفعالية من جانب الأمانات المعنية فحسب، بل يدل أيضاً على الافتقار إلى القيادة والتوجيه والمراقبة التي ينبغي أن تأتي من الدول الأعضاء.

وعلى حد تعبير جورج كليمنصو عن الحرب والجنود، يمكننا القول إن الأزمات الدولية أكثر أهمية من أن نتركها للبيريوقراطيين الدوليين المحترفين. وهذا يعني أن قيادة الدول ومشاركتها أمران لا غنى عنهما لتحقيق تعاون دولي حقيقي. إن وضع استراتيجية مشتركة، ومتابعة الجهود المنسقة والخطوات الملموسة على

الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تقاسم عادل للأعباء، والانخراط في تبادل منتظم وكامل للمعلومات، كلها عناصر ضرورية للتعاون الدولي السليم.

وكان ينبغي لنا أن نتعلم من التجربة الأخيرة أن التنافس غير المقيد على الموارد المحدودة، في عالم مترابط، ومحاولات تكديس الأدوية والمعدات، وتعطيل سلاسل الإمداد لا يؤدي إلا إلى تعميق الأزمات وزيادة التوترات وصرف الوقت والموارد عن صياغة استجابة عالمية حقاً. فمن دون هذه الاستجابة، يصبح وقف انتشار الفيروس في الوقت المناسب، والحفاظ على قدرة نظم الرعاية الصحية الوطنية على التعامل مع التداعيات الطبية، وكفالة استمرارية السفر الدولي والنقل عبر الحدود، أو تجنب حدوث أزمة اقتصادية عالمية، أهدافاً يصعب تحقيقها.

وربما يظل النقاش قائماً بخصوص ما إذا كانت جائحة مرض فيروس كورونا الحالية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يمكن لكثير من الأحداث الأخرى أن تعيد تشكيل حياة الناس وتهزها على نطاق عالمي. وسيكون من الحكمة أن يدرك العالم أن تأثير جائحة عالمية وعواقبها هي أقرب إلى حرب عالمية أو كارثة طبيعية ذات أبعاد فلكية.

ومن هذا المنظور، فإن الفيروس الذي يمكن أن يقضي على نسبة كبيرة من البشرية، ويسبب تقلبات حادة في الاقتصاد العالمي، ويربك نظم الرعاية الصحية الوطنية، ويعطل تقديم الخدمات من جانب الحكومات الوطنية، ويزرع بذور الاضطرابات المدنية، ويزيد من تفاقم التحديات الأمنية القائمة، هو بالتأكيد أمر يستحق الاهتمام بوصفه تهديداً محتملاً للسلام والأمن الدوليين.

والأمر متروك لنا كي نتعلم الدروس من استجابتنا لمرض فيروس كورونا، وأن نتوصل إلى الاستنتاجات الضرورية ونبدأ في الاستعداد للتحدي التالي من هذا النوع، الذي سيأتي بلا ريب. إن مستوى استعدادنا سيحدد ما إذا كانت البشرية ستواجه تحدياً وجودياً، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب، أو ما إذا كان من الممكن بشكل فعال احتواء ظهور فيروس قاتل جديد والحد منه.

بيان الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، لانا نسبية

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر ألمانيا على تنظيمها مناقشة مفتوحة اليوم وعلى استمرار تركيز مجلس الأمن على جائحة مرض فيروس كورونا. ونود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لطالما اعتبرت الإمارات العربية المتحدة الصحة والأمن طرفين في علاقة، حيث يؤثر أحدهما على الآخر، ويتطلب كلاهما اهتماماً وتعاوناً وثيقاً الصلة. وقد استرشد بلدنا بهذا الفهم في استجابته الدولية لمرض فيروس كورونا، بما في ذلك تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ومساهماتنا في منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، وتقديمنا عبر العلاقات الثنائية أكثر من 1 000 طن متري من الإمدادات الطبية لأكثر من 70 بلداً، بما في ذلك العديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ويتجسد هذا الفهم أيضاً في عملنا المحلي والتزامنا بالشفافية في البيانات العامة والاختبار والعلاج المجانيين للمواطنين والمقيمين والزوار على حد سواء. إننا نؤمن بالقول المأثور بأن لا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن.

وكما أكد لنا مرض فيروس كورونا، فإن الاستجابة الفعالة للجائحة تتطلب تعبئة متزامنة ومنسقة لركائز المنظمة الإنمائية والإنسانية والأمنية. وفي سياق عمل مجلس الأمن، فإن تجاوز مجرد الاعتراف بالترابط بين الصحة والأمن يتطلب تفكيراً جديداً ودقيقاً. ومع ذلك، يمكن للمجلس أن يقوم بدوره ويجب عليه ذلك.

وربما تؤثر عواقب الجائحة على ولاية مجلس الأمن، ولا سيما بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعماله. ويمكن أن تشمل هذه الآثار فقدان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ونزوح الناس وتحركاتهم بأعداد كبيرة، وزيادة التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة، وزيادة العنف نتيجة للفقر المتولد وانهايار المؤسسات، والقيود المفروضة على قدرة عمليات السلام على الوفاء بولايتها، مما يعرض للخطر في نهاية المطاف صون السلم والأمن الدوليين.

ونود اليوم أن نتشاطر أربعة أفكار أولية بشأن كيفية تمكن مجلس الأمن من التصدي بشكل موضوعي للجائحات.

أولاً، نرحب باتخاذ القرار 2532 (2020)، الذي يدعو إلى وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله ووقف إنسانية طويلة الأمد. لقد كانت الإمارات العربية المتحدة من أوائل البلدان التي أيدت النداء العالمي للأمين العام لأننا نؤمن بأن وقف إطلاق النار ينطوي على إمكانية الحد من انتشار المرض والخسائر الناجمة عنه، لا سيما من خلال تحسين الحالات الإنسانية، التي هي لولا ذلك بيانات مواتية للغاية للعدوى والوفيات. ونأمل في أن يكون القرار 2532 (2020) نقطة تحول وأن يشكل سابقة لعمل المجلس في المستقبل بشأن الجائحات.

ثانياً، نردد اعتراف القرار بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه بعثات حفظ السلام، بالتنسيق الوثيق مع البلدان المضيفة، في الاستجابة للآزمات الصحية. ونشير إلى السابقة التي ترسخت خلال الاستجابة للإيبولا، حيث قدمت بعثات حفظ السلام دعماً حيوياً للعمليات الطبية والإنسانية في غرب أفريقيا. وعلاوة

على ذلك، يجب حماية موظفي حفظ السلام من الجائحات، والأهم من ذلك أنهم يجب ألا يسهموا في انتشارها. ونرحب بالخطوات المتخذة في هذا الصدد ونبرز، كحل محتمل، استخدام مخزونات المنظمة من المواد الطبية الموجودة في مستودعات لوازم الأمم المتحدة من أجل حفظة السلام والموظفين الآخرين، مما يسمح بالنشر السريع القائم على الاحتياجات في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً، كشف كوفيد-19 عن حقيقة أن الجائحات تهيئ الظروف لزيادة العنف الجنسي والجنساني، وهو ما يزيد من الأسباب التي تدعو المجلس إلى أن يستمع إلى إحاطات بصورة منهجية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشأن المسائل قيد نظره، وكفالة أن يكون لدى البعثات ما يلزم من الموظفين والموارد اللازمة لتنفيذ الولايات القوية المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني. ويقع على عاتق الدول الأعضاء في الجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الخامسة، أن تكفل حماية الميزانيات المتصلة بنوع الجنس والعنف الجنسي والجنساني، وأن تدفع عجلة التقدم من خلال العلامات الإلزامية وغيرها من أدوات المساءلة.

رابعاً، نظراً للأهمية الحاسمة لوصول المساعدات الإنسانية في حالات الأزمات، نرى أن المجلس قد يؤدي دوراً محتملاً في معالجة مسألة الحدود والموانئ المغلقة خلال الجائحات. وينبغي أن تكون هذه الجهود شديدة الحساسية وألا تنتهك حقوق ومسؤوليات الدول الأعضاء في تنظيم الانتشار المحتمل للأمراض، ولكن المجلس يمكن أن يكون في وضع يشجع على تدفق الإمدادات الطبية والإنسانية الأساسية لخدمة من هم في أشد الحاجة إليها.

ونأمل أن تكون المناقشة المفتوحة اليوم واحدة من المناقشات العديدة التي تدور حول كيفية تفعيل مجلس الأمن للارتباط القائم بين الصحة والأمن. وقد أظهر لنا كوفيد-19 أنه يجب علينا أن نتخذ إجراءات موحدة من أجل حماية الصحة والأمن العالميين بوصفهما منفعيتين عامتين حاسمتي الأهمية.